إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 524 تموز/يوليو 2024
www.uabonline.org/Magazine

تصاعد حدّة التحدّيات الإقتصادية والإنسانية في اليمن

محافظ البنك المركزي اليمني د. أحمد المعبقي

نلتزم القوانين و تعاملاتنا وفق المعايير الدولية

بنك مصر BANQUE MISR | KURDISTAN | QNB | البنك العربي ARAB BANK
KIB | مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT | بنك القاهرة Banque du Caire

QNB 60 Brand Finance®

qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـارف العربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

- دور إتحاد المصارف العربية في تحييد القطاع المصرفي اليمني عن الصراعات 7

موضوع الغلاف

- المصارف اليمنية تحافظ على أداء جيد وإلتزام تطبيق المعايير الدولية 8
- بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار.. يُلهم المستقبل 11
- محمود قائد ناجي: لدينا الثقة الكاملة بقدرة البنوك اليمنية في التغلُّب على الصعوبات 15

الدراسات والأبحاث والتقارير

- كيف يُحيّد القطاع المصرفي عن الأزمات الأمنية والسياسية في اليمن؟ 17
- البنك الدولي يُخفّض توقعاته لنمو الشرق الأوسط 22
- بنك التسويات الدولية: الذكاء الإصطناعي يُغيّر قواعد اللعبة للمصارف المركزية 24
- التمويل المستدام لبيئة مستدامة 36
- النازحون السوريون إلى دول الجوار: كلفة عالية تتفاوت بحسب متانة إقتصادات الدول المضيفة 50
- تحدّيات 2024.. الأمن الغذائي مهدّد والزراعة المستدامة في حالة مأساوية 58
- ديناميكيات سوق الإسكان ودور المصارف والحكومات 61

الأخبار والمستجدات

- كيف عزل البنك المركزي في عدن الحوثيين عن العالم؟ 21
- والي المغرب عبد اللطيف الجواهري يعرض تطوُّرات مشروع «الدرهم الإلكتروني» 53
- هل يدخل إقتصاد اليابان عصر التشكيك والمراجعة؟ 54
- بنك المغرب يُسجل إرتفاع القروض بنسبة 4,6 % 56
- د. محمود محيي الدين: مصر لديها مقوّمات جيدة لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة 57
- البنك الدولي يوافق على تقديم تمويل دعم أداء القطاع العام وتحسين الخدمات العامة في المغرب 66
- البحرين تستقطب حجماً قياسياً من الإستثمارات الأجنبية المباشرة 67
- قطر تحقق المرتبة الرابعة عالمياً في الأداء الإقتصادي 68
- منتدى الطاقة الدولي ينتخب البحريني جاسم الشيراوي أميناً عاماً 69
- البنك الدولي يدعم التنمية المستدامة في تونس 69
- بدر الخرافي نائباً لرئيس مجلس إدارة «زين» 70
- «قطر المركزي» يُطلق إستراتيجية الحوكمة البيئية والإجتماعية للقطاع المالي 70
- صندوق النقد الدولي يتوقع كبح النمو في الشرق الأوسط 71
- سدّ النهضة: إثيوبيا تعلن توليد 2700 غيغاوات من الطاقة في 10 أشهر 71

رئيس مجلس الإدارة
محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة
رجاء كموني

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 /961-1-364952 / بريد إلكتروني: magazine@uabonline

موضوع الغلاف

نشاط الإتحاد

- العملة اللبنانية الأضعف في العالم 72
- **QNB** يطرح إصداراً خاصاً من بطاقاته الإفتراضية 74
- «بوبيان» ضمن أقوى 100 مؤسسة إقتصادية في الشرق الأوسط 75
- البنك العربي يرعى منتدى تواصل «حوار حول الواقع والتطلعات 2024» 76
- بنك القاهرة يحصد جائزة الأفضل في مجال الخزانة والمراسلين 76
- **KIB** يقدّم لحاملي بطاقات فيزا إنفينيت الإئتمانية المميّزين رحلات مجانية من المطار وإليه 77
- بعوائد تصل إلى 30 **%** شهادات بنك مصر 2024 78
- مجموعة بنك الإسكان تحقق أرباحاً صافية 79
- الصين ترحّب بالإستثمارات من الشرق الأوسط 80
- جائزتان لـ **AWT** و **MATENSA** في قطاع التكنولوجيا المالية 80
- «الأهلي المصري» يُطلق حملة ترويجية لإستقبال الحوالات الخارجية على بطاقة ميزة المدفوعة مقدماً 81
- جناحي وجيفري جوه ضمن قائمة «فوربس» لأقوى قادة السياحة والسفر 82
- الإسكوا وبنك قطر للتنمية يوقّعان مذكرة تفاهم لإستضافة القمة العربية الثالثة 83
- د. فادي خلف: الإنتاجية الوسيلة الفضلى لإستعادة الأموال 84
- «العربي الأفريقي الدولي» الحميضي يغادر وتامر خليفة تنفيذي للمرة الأولى 85
- مصرف عجمان يقبل بطاقات جيوان عبر شبكته من الصرّافات الآلية 85
- مجموعة جي إف اتش المالية راعياً مصرفياً إستثمارياً للمنتدى العالمي للإستثمار الملائكي 86
- بنك الإمارات دبي الوطني يحقق أرباحاً قياسية 86
- أخبار إقتصادية ومصرفية عربية ودولية 87

نشاط الإتحاد

- مؤتمر «تحدّيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة» في جنيف 27
- د. وسام فتوح يكرّم كبار الشخصيات 31
- «الملتقى السنوي لمديري الإلتزام في المصارف العربية» في شرم الشيخ 39
- جلسات «الملتقى السنوي لمديري الإلتزام في المصارف العربية» 43
- د. فتوح حجم الإقتصاد المصري إرتفع إلى 10 تريليونات جنيه بمتوسط نمو 4.4 **%** 49

المؤتمرات والملتقيات

- «المركزي الأردني»: التمويل الأخضر ضرورة إستراتيجية للمستقبل المصرفي 32

الأخبار والمستجدات

الدراسات والأبحاث والتقارير

المؤتمرات والملتقيات

بنك يبيلك لحد إيدك

١٢٥ سنة

أنجز معاملاتك البنكية وخدمات كتير
مع الأهلي موبايل / الأهلي نت

احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد

19623

تطبق الشروط والاحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠

دور إتحاد المصارف العربية في تحييد القطاع المصرفي اليمني عن الصراعات ودعمه من الجهات الخليجية والدولية

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

لا شك في أن إتحاد المصارف العربية يدعو في كل مناسبة إلى تطوير الإمكانات الرقابية والتقنية وذلك لمواجهة الخطر المتصاعد لأساليب الجماعات الإرهابية، سواء عبر المصارف اليمنية أو سائر المصارف العربية في المنطقة والعالم. ولا يختلف إثنان على أن القطاع المصرفي اليمني يُواجه تحدّيات أمنية جمّة أبرزها محاولات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى تأثيرات أخرى تنعكس على أداء العمل المصرفي، مثل تباطؤ الإقتصاد العالمي وتقلّب الأسواق وإرتفاع التضخُّم في الإقتصادات الناشئة، وتضاؤل دور البنوك المركزية في الحدّ من المخاطر المصرفية، وتطبيق إجراءات الإنذار المبكر، للمخاطر والأزمات المستقبلية.

ولأن الإقتصاد اليمني كان قائماً على النقد، فقد ركّزت البنوك التجارية والإسلامية في البلاد، ما قبل العام 2014، على إستثمار ودائع العملاء في أذون الخزانة بسبب أسعار الفائدة العالية نسبياً التي كان يُحدّدها البنك المركزي اليمني على أدوات الدين العام، والصكوك (الشهادات المالية الإسلامية). علماً أن إقتصاد البلاد الضعيف لم ينجح في إستقطاب إستثمارات سوى عدد قليل منها.

ومع تصاعد حدّة النزاع المسلّح في البلاد مؤخراً، إنكمش الإقتصاد بشكل كبير، وتوقفت صادرات النفط التي تُعدُّ أهم مصدر للعملة الأجنبية لدى «المركزي اليمني». وقد وضع الأخير ضوابط على رؤوس الأموال للحفاظ على مخزون العملات الأجنبية المتناقص، مع قيام البنوك المحلية في المقابل، في الحد من عمليات سحب العملات الأجنبية للعملاء، مما زعزع الثقة بالقطاع المصرفي.

ويتفق القطاع المصرفي الخليجي مع البنك وصندوق النقد الدوليين ووكالة التنمية الأميركية وهيئة التنمية البريطانية، حيال ضرورة مساندة البنك المركزي اليمني في إعادة تفعيل دوره في العمليات الإقتصادية وتمويل مشروع البناء المؤسسي، بغية تطبيق القوانين اليمنية والدولية المطلوبة أسوة بالبنوك المركزية في بقية الدول.

ويُبدي الجميع كامل الإستعداد للمساعدة في عمليات إعادة البناء، كذلك مساعدة القطاع المصرفي اليمني بهدف تنفيذ المهام والمتطلبات القانونية والإجرائية المحلية والدولية لتسهيل إعادة ربط القطاع المصرفي والمالي بالعالم الخارجي، الذي أصبح ضرورة إقتصادية ومطلباً أساسياً لتخفيف الأزمة الإنسانية والإجتماعية لتسهيل تدفق المواد الغذائية والإحتياجات الإنسانية الأخرى.

لقد تبنّى إتحاد المصارف العربية مبادرات عدة لتنشيط العمل المصرفي العربي وخصوصاً اليمني، مثل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يُساهم في توفير فرص العمل، ويُقلّص من أعداد العاطلين، ويمنع تغذية جماعات الإرهاب بعناصر جديدة. وفي هذا السياق، بات من الضروري توسيع الشمول المالي وتعميم الخدمات المصرفية، مما يزيد من قاعدة المتعاملين مع المصارف ويعزّز دورها في دعم الإقتصاد.

في المحصّلة، يُؤدي الشمول المالي دوراً ضرورياً في التقدم الإقتصادي في اليمن، والحفاظ على إستقراره المالي، حيث لن يكون هناك تحسُّن في الوضع الإستثماري فيه، إذا كان هناك العديد من المؤسسات والأفراد في المجتمع اليمني مستبعدين مالياً من القطاع المالي المعترف به رسمياً في الدولة اليمنية. من هنا أهمية دور الشمول المالي في ضمان وجود التغيير نحو الأفضل في الشركات المالية والمصرفية اليمنية من حيث منتجاتها ودورها المنافس.

المصارف اليمنية تحافظ على أداء جيد وإلتزام تطبيق المعايير الدولية وعلاقات وثيقة مع البنوك المراسلة رغم المخاطر المتزايدة بسبب وضع البلاد

رغم التحدّيات الكبيرة التي واجهها القطاع المصرفي اليمني خلال السنوات العشر الماضية، حافظت المصارف اليمنية على أداء جيد، وإلتزام تطبيق المعايير الدولية. وتحديداً، لقد حافظت المصارف اليمنية على علاقات وثيقة مع البنوك المراسلة رغم الإجراءات التي إتخذها بعض المراسلين الأجانب بسبب المخاطر المتزايدة الناجمة عن الوضع الذي تعيشه البلاد.

هيكل القطاع المصرفي اليمني

يضم القطاع المصرفي اليمني 24 مصرفاً، منها عشرة مصارف تقليدية محلية وعشرة مصارف إسلامية محلية، وأربعة فروع لمصارف أجنبية.

يتضمن الجدول رقم 1 قائمة المصارف العاملة في اليمن ونوعها.

مصارف محلية		مصارف أجنبية
تقليدي	إسلامي	تقليدي
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	مصرف اليمن البحرين الشامل	البنك العربي
البنك الأهلي اليمني	بنك سبأ الإسلامي	يونايتد بنك
بنك التسليف الزراعي والتعاوني	بنك التضامن	مصرف الرافدين
بنك اليمن الدولي	البنك الإسلامي اليمني	بنك قطر الوطني
بنك اليمن والكويت	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	
البنك التجاري اليمني	بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر	
بنك اليمن والخليج	بنك الشرق اليمني للتمويل الأصغر الاسلامي	
بنك الأمل للتمويل الأصغر	بنك القاسمي للتمويل الأصغر الإسلامي	
بنك البسيري للتمويل الأصغر	بنك الشمول للتمويل الأصغر الإسلامي	
بنك عدن للتمويل الأصغر	بنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي	

المصدر: البنك المركزي اليمني وجمعية البنوك اليمنية

ورغم التحدّيات الكبيرة التي واجهها القطاع المصرفي اليمني خلال السنوات العشر الماضية، فقد حافظت المصارف اليمنية على أداء جيد وإلتزام تطبيق المعايير الدولية. وتحديداً، حافظت المصارف اليمنية على علاقات وثيقة مع البنوك المراسلة رغم الإجراءات التي إتخذها بعض المراسلين الأجانب بسبب المخاطر المتزايدة الناتجة عن الوضع الذي تعيشه البلاد.

وفي ضوء ذلك، إتخذ البنك المركزي اليمني بعض الإجراءات، لا سيما خلال السنوات الماضية، لتعزيز وضعية القطاع المصرفي اليمني. فعلى سبيل المثال، تم إطلاق «مركز عدن المالي»، كما أصدر البنك المركزي في مارس/ آذار 2019 تعميماً يُلزم شركات الصرافة العاملة في اليمن بوضع سياسات وإجراءات وضوابط داخلية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يقوم البنك المركزي اليمني بتفعيل الإجراءات الرقابية على المؤسسات المصرفية المعتمدة من المؤسسات المالية الدولية، وتشديد الإجراءات المتعلّقة بعمليات تدقيق ومراجعة أنظمة المعلومات المحاسبية لشركات الصرافة.

تطورات القطاع المصرفي اليمني

بلغ إجمالي الميزانية الموحّدة للمصارف التجارية والإسلامية اليمنية في نهاية الربع الأول من العام 2024 قرابة 11.7 تريليون ريال يمني (أي نحو 7 مليارات دولار) وبإرتفاع بنسبة 9.3 % عن نهاية العام 2023. وبلغ إجمالي الودائع المجمعة للمصارف اليمنية قرابة 9 تريليونات ريال يمني (نحو 5 مليارات دولار) في نهاية الربع الأول من العام 2024، وبإرتفاع بنسبة 10.7 % عن نهاية العام 2023.

أما بالنسبة إلى القروض، فقد بلغت نحو 3.7 تريليونات ريال يمني (نحو 2.2 مليار دولار)، حيث شكلت القروض المخصصة للقطاع العام نسبة 52 % من إجمالي القروض. وأخيراً، فقد بلغ مجموع رأسمال المصارف اليمنية قرابة 667 مليار ريال يمني (أي نحو 401 مليون دولار).

جدول 2: تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية والإسلامية اليمنية – مليار ريال يمني

	2020	2021	2022	2023	الربع الأول 2024
الموجودات	4,430	4,595	5,244	10,732	11,733
الودائع	3,516	3,660	3,811	8,154	9,024
القروض	2,305	2,304	2,265	3,761	3,719
للقطاع الخاص	284	445	338	1,679	1,825
للقطاع العام	2,024	1,859	1,927	2,040	1,936
رأس المال	358	495	521	706	667

المصدر: البنك المركزي اليمني.

جدول 3: المؤشرات المالية المتوافرة للمصارف العاملة في اليمن – مليون دولار

	الموجودات	الودائع	القروض	رأس المال	الأرباح
بنك اليمن الدولي****	610	380	11	64	13
البنك التجاري اليمني*****	540	447	11	50	3
بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي***	336	225	15	24	3
بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر**	325	181	2	12	(0.3)
البنك الأهلي اليمني****	322	274	7	32	6
بنك اليمن والكويت****	200	159	23	15	4
مصرف اليمن البحرين الشامل***	65	48	2	12	4
بنك الأمل للتمويل الأصغر*	50	25	3	غ.م	غ.م
بنك بن دول للتمويل الأصغر الإسلامي***	8	4	0.4	4	(0.8)

المصدر: المواقع الرسمية للمصارف. ملاحظة: غ.م = غير متوفر* = 2023، ** = الربع الثاني 2023، *** = 2022، **** = 2021، ***** = 2020.

لمحة عامة عن التطورات الإقتصادية والمالية في اليمن

شهد الناتج الإجمالي المحلي اليمني إنكماشاً بنسبة 2.0 % في العام 2023 مقابل نمو بنسبة 1.5 % في العام 2022. وبين عاميّ 2015 و2023، شهد اليمن إنخفاضاً بنسبة 54% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

ومن المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في اليمن بنسبة 1.0 % خلال العام 2024، حيث أدّت الصراعات المستمرة والتوترات الإقليمية إلى تفاقم الأزمات الإقتصادية والإنسانية التي تعانيها البلاد.

وأشار تقرير البنك الدولي إلى أن المالية العامة للحكومة شهدت تدهوراً كبيراً في العام 2023، وبأن إيراداتها انخفضت بأكثر من 30 %، بسبب الإنخفاض الكبير في عائدات النفط، وتقلُّص في الإيرادات الأخرى، لافتاً إلى أن عجز الحساب الجاري شهد إرتفاعاً بنسبة 19.3 % من إجمالي الناتج المحلي في العام 2023، بعد أن كان مرتفعاً بنسبة 17.8 % في العام 2022.

كما كان للحصار المفروض على صادرات النفط تأثير كبير على العجز التجاري، في حين ظلت إحتياطات النقد الأجنبي مستقرة بشكل نسبي بفضل المساندة المالية التي حصل عليها اليمن، ومنها تحويل جزء من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

وشدّد البنك الدولي على أن الآفاق الاقتصادية لليمن لا تزال تتسم بقدر كبير من عدم اليقين، كما يُعد إستئناف صادرات النفط والتعافي الإقتصادي واسع النطاق، أمرين بعيدي المنال من دون التوصُّل إلى اتفاق سلام دائم حيث يُشكل الصراع المستمر، وإنخفاض قيمة العملة، والضغوط على المالية العامة تحدّيات كبيرة.

من جهة أخرى، أظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي اليمني وجود فائض في الموازنة بقيمة 3.9 مليار ريال يمني حتى نهاية الربع الأول من العام 2024. أما بالنسبة إلى الدين العام فقد إرتفع بمقدار 118.7 مليار ريال، أي بنسبة 2 % حتى نهاية الربع الأول من العام 2024، حيث شكل الإقتراض المباشر من البنك المركزي اليمني المصدر الأساسي للدين الداخلي ليبلغ 5,814 مليار ريال يمني، ما يعادل بنسبة 97.3 % من إجمالي الدين الداخلي. فيما شكلت أدوات الدين العام الداخلي المصدر الثاني للدين العام الداخلي، بقيمة 163 مليار ريال يمني وبنسبة 2.7 % من إجمالي الدين العام الداخلي.

ولكن رغم التحدّيات التي تواجه اليمن، فقد واصلت السلطات جهودها لتعزيز المؤسسات بما فيها تحسين الرقابة على الإنفاق، وتخطيط الموازنة، وإدارة الضريبة، وإعداد التقارير المالية. كما إتخذت السلطات أيضاً المزيد من الخطوات نحو إعتماد أسعار صرف السوق للإيرادات الجمركية وفي الوقت ذاته الحدّ من التضخّم.

بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار.. يُلهم المستقبل
YKB.. INSPIRING THE FUTURE

يسعى بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار دائماً ليكون البنك المفضل لعملائه وموظفيه من خلال تقديمه خدماتٍ بنكيةٍ فريدةٍ ومميّزة وحلولٍ ماليةٍ رقميةٍ فائقة التطور والجودة، وذات قيمةٍ مضافة، منطلقاً إلى المستقبل بثقةٍ وثبات، وبإستراتيجيةٍ واضحة، وبحشدٍ لكل الطاقات والإمكانات، وبرصيدٍ من الخبرات الممتدة لأكثر من 46 عاماً في عالم الخدمات البنكية، وبإدراكٍ عميق لمتطلّبات المستقبل محلياً وعالمياً، في ظل طروفٍ صعبةٍ جداً، إستطاع البنك تجاوزها، بل وعمل على تحويلها إلى قوة دفعٍ له نحو الأمام، مُرَكِّزاً على تحويل عروض القيمة الرقمية لديه، والإنتقال بها من مرحلة التخطيط وإستخلاص الرؤى والأفكار، إلى مرحلة العمل والتنفيذ، متوجهاً بكل ذلك إلى حيث الهدف المنشود، والموقع المستحق، والريادة الحقة، ليكون بجدارة مُلهِماً للمستقبل.

التحول الرقمي.. لتكتمل الصورة

يُعرف كثيراً أن التحوّل الرقمي بات حاجةً أساسيةً في البنوك، ومنها بالطبع بنك اليمن والكويت للتجارة والإستثمار الذي إنتهج هذه العملية منذ سنواتٍ خلت، حيث هدفت إستراتيجية التحوُّل الرقمي للبنك إلى تحقيق هدفٍ وحيدٍ هو: «تقديم أحدث المنتجات المصرفية، وتحقيق أفضل تجربةٍ للعملاء»؛ الأمر الذي عمل على ترسيخ مكانته الرائدة في توفيره الحلول المالية المبتكرة، بل والتوظيف الأمثل لها، وزيادة الكفاءة التشغيلية لتحقيق وإستمرار النمو..

ومن هذا المنطلق فقد قام البنك بتحسين جميع خدماته ومنتجاته الرقمية، وإضافة منصّات وإمكانات جديدة لمنح تجربة إستخدامٍ متميّزة لعملائه سواءً من الأفراد أو الشركات أو المنظمات، وكواقع تجربة، فقد خلصت إحدى الدراسات الأكاديمية المنفذة حديثاً، وتناولت البنك كدراسة حالة، إلى أن مستوى تطبيق التحوُّل الرقمي في البنك مرتفعٌ حيث حاز على متوسط حسابي (4.0054) وبنسبة تطبيق (80 %).

وهذا لم يتأت من فراغ وإنما نتاج جهودٍ ومبادراتٍ كثيرة، حيث إستفاد البنك من الرؤى والأفكار المستندة إلى البيانات، والمدعومة بالإستطلاعات، والمدروسة على أرض الواقع، إلى تعزيز الإستجابة على صعيد شرائح عملائه المختلفة، موسّعاً نطاق وصوله متعدّد القنوات لتقديم حلولٍ وعروضٍ فوريةٍ ومخصّصة لهم؛ وهو ما يترتب عليه زيادة مشاركتهم وتعزيز رضاهم، وأدّى ذلك بالطبع إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بشكلٍ كبير.

وتم تحقيق هذا المستوى من الكفاءة والأداء العاليين إلى حدٍّ كبير من خلال تحديث التقنيات والتنفيذ الواسع النطاق للروبوتات بالإضافة إلى إعادة هندسة العمليات وأتمتتها، بل وإعتماده لمنهجي «السلاسة والمرونة»، مما مَكَّنه من التكيُّف والتطوُّر بسرعةٍ مع ظروف السوق المتغيّرة والفرص غير المتوافرة في بلادنا كنتاجٍ للأوضاع الصعبة التي يمر بها، وكنتاجٍ للتصنيف المتدني الذي حظيت به اليمن في مؤشر التحوُّل الرقمي في العالم العربي؛ ولكن ذلك لم يوقفه محلك سرّ، أو يقف حجر عثرةٍ أمامه، بقدر ما كان دافعاً له لإنتهاج خط مستقل يرى أنه من الواجب واللازم عليه، أن يبادر، أن ينتهج، أن يصنع، أن يجعل الريادة في كل أعماله، هو الهدف الإستراتيجي لديه؛ ولهذا ها هي منتجات البنك الرقمية تعكس واقع التطوير لكل أعمال البنك، هذا من جهة، وتلبية طلبات عملائه، بل والتفوّق على رغباتهم وطموحاتهم وتوقعاتهم من جهةٍ أخرى..

لتعد قصة النجاح الرئيسية للبنك والمنبثقة من إستراتيجيته الرقمية هي التطوُّر الهائل في قدراته البشرية الغنية في المجال الرقمي، والذكاء الإصطناعي، وهندسة البيانات، والتكنولوجيا المالية، والتسويق الإلكتروني، والتصميم الرقمي للمنتجات، مراعياً بذلك ضرورة التفوُّق على البنوك العالمية الكبرى في تقديمها لأعمالها ومنتجاتها، وتنفيذها عبر خطوات عدة، هي:

«الإلتزام بشروط الجودة والموثوقية، والتوافق مع الضوابط الرقابية، والحوكمة الإلكترونية، وقواعد الأمن السيبراني الصارمة، وتوفير الخدمات المالية والتحويل الإلكتروني بين الحسابات البنكية أو البطاقات المصرفية، والتجارة الإلكترونية، وتسهيل كافة المعاملات المصرفية، وتمكين العملاء من إنجاز معاملاتهم إلكترونياً بأي وقتٍ ومن أي مكان؛ مما أكسبه تقديراً واسعاً على الصعيدين المحلي والدولي باعتباره أحد أبرز البنوك المتطوّرة في منطقتنا العربية.

ما بعد العمل البنكي

لعلّ هذا المفهوم يعدُّ ربما جديداً على الكثيرين؛ ولكن بنك اليمن والكويت يعمل على تطبيقه منذ مدة، من حيث التحوُّل من الأعمال البنكية التقليدية إلى الأعمال البنكية الرقمية والإلكترونية؛ ولذا فإن هذا المفهوم يتمحور حول توفير خدماتٍ ومنتجاتٍ بنكية بناءً على تطلُّعات العملاء وإحتياجاتهم، وهذه هي الرحلة التي بدأها البنك فعلياً وماضٍ في تحقيقها بعزمٍ وثباتٍ وبأسٍ لا يلين، وبخطواتٍ مدروسةٍ ومُفصَّلة تعتمد بدرجةٍ رئيسيةٍ على سلاسة وسهولة الأعمال سواءً للمنتجات أو الإجراءات أو الوصول للخدمات أو قنوات التواصل أو غير ذلك.. ويُمكننا هنا تسليط الضوء على أحدث المنتجات الرقمية في البنك، والتي تثبت حقيقةً واقعيةً وهي «ألاّ تتطلب الحاجة إلى زيارة أحد فروع البنك»، وهذه المنتجات هي:

• منصة أنا

منصّةٌ إلكترونية تعمل بالذكاء الإصطناعي مرخصةً من البنك المركزي اليمني، ومعتمدة من مصلحة الأحوال المدنية، حيث يُمكن تحويل الهوية الشخصية للعميل إلى هوية رقمية تُمَكِّنه من فتح حساباتٍ بنكيةٍ في بنك اليمن والكويت عن بُعد، ومن أيّ مكان، وفي أيّ وقت، وذلك عبر إدخال بياناته المطلوبة وإتباع التعليمات، كما يُمْكِنه الإرتباط بمصادر بيانات وتقنيات موثوقة، وإنشاء ملف إلكتروني له يستطيع مشاركته، والتحكم به في جميع القنوات الإلكترونية في مختلف المجالات مثل (البنوك – المحافظ... إلخ)، والإشتراك في هذه المنصة بحيث أن مستخدماً واحداً يساوي بصمة وجهٍ فريدة واحدة، يُساوي ملفاً شخصياً واحداً.

• حساب سمسم

فتح حسابٍ بنكي في بنك اليمن والكويت عن بُعد لأي مواطنٍ يمني يمتلك بطاقةً شخصية صادرة من الجمهورية اليمنية، ولها العديد من الميزات، منها: مواكبةً للتكنولوجيا والتحوُّل الرقمي، وملبيةً لإحتياجات العملاء، كما تُتيح إستخدام تطبيق «بنكي لايت» والإستفادة من جميع ميزاته.

• تطبيق بنكي لايت

تطبيق إلكتروني مميز، يُمَكِّن العميل من إدارة حسابه البنكي، وإنجاز معظم العمليات المالية والمصرفية في أيُّ وقتٍ، كالإستعلام والتحويل وسداد فواتير وغيرها بواجهات أبسط وعمليات أسرع وخدماتٍ مختصرة تنفذ في ثوانٍ بسيطة، ويتميز بـ «إرسال وإستلام حوالات عبر ياه موني» أو حوالات واصل أو عبر شبكة (WeNET) أو عبر الصراف الآلي – بيع وشراء الذهب والعملات الأجنبية – إرسال واستلام الهدايا – السحب من دون بطاقة – سداد الفواتير – التحويل الداخلي بين العملاء فردي وجماعي – إصدار وشحن البطائق الافتراضية – التحويل إلى العديد من المحافظ الإلكترونية كـ«فلوسك، جوالي، ون كاش، مواصلات» وغيرها.

• بطاقة (v–mastercard)

بطاقة إلكترونية إفتراضية مُسبقة الدفع، تُمَكِّن العميل من إصدارها عبر هاتفه المحمول بسهولةٍ ويُسر عبر تطبيق بنكي لايت أو عبر تطبيقها الخاص (v–mastercard)، وتتمتع بمزايا عديدة: كـ «إدارة متكاملة للبطاقة من حيث الإستعلام عن رصيدها– مراجعة العمليات المنفذة عبرها وبشكلٍ فوري – تحديد سقفها– إمكانية إلغائها وإسترجاع المبلغ إلى الحساب البنكي – إمكانية إصدار بطائق إضافية منها خلال ثوانٍ بسيطة».

• خدمة (iBANK)

خدمة ويب تقدم خدماتها للشركات المتوسطة والصغيرة والتي تستطيع من خلالها إدارة جميع معاملاتها المصرفية والمالية عن بُعد؛ أي من مكتب العميل ذاته، وبكل سلاسةٍ وسهولة، وبأعلى معايير الموثوقية والأمان.. كما تتمتع بـ «تحويل رواتب موظفي الشركة– التحويل المحلي إلى جميع المحافظ الالكترونية (فردي وجماعي) – إجراء تحويلات عبر (حوالات ياه موني)– تقديم طلبات تمويل التجارة الدولية – فتح إعتماد مستندي تصديري – خطاب ضمان ومتابعة إصداره – تنفيذ المصارفة الفورية بين الحسابات – تنفيذ الخدمات الطارئة خارج أوقات الدوام الرسمي (أي أنه متوافرٌ على مدار (24) ساعة/ 7 أيام)– التحويل المحلي إلى بنوكٍ أخرى عبر شبكة (WeNeT) وغيرها».

• منصة ذهب (YKB– GOLD)

منصّة إلكترونية استثمارية تقدم فرص الإدخار والاستثمار والتداول وبيع وشراء الذهب لعملاء البنك بموثوقيةٍ عالية، وسرعةٍ فريدة.. وتتميز أيضاً بـ (سحب الذهب من أحد فروع البنك– شراء الذهب بعيار 21 ابتداءً من غرامٍ واحد– بيع الذهب من حساب العميل بسعر السوق– تحويل الذهب من حساب العميل إلى حساب عميلٍ آخر، لتقديمه كهدية مثلاً في عيد الأم، عيد المرأة العالمي).. وغيرها.

• منصة بس

سوبر آب رقمي متكامل للأعمال والأفراد، وتُعتبر الأولى من نوعها في اليمن والتي تتيح استضافة وربط تطبيقات المتاجر المالية، ووسائل الدفع الالكتروني؛ أي أنها تعمل كوسيطٍ بينهما، ويُمكنها أن تقدم لأي منشأةٍ أو شركة ما من إنشاء متجرها الإلكتروني الخاص بها، كما تقدم العديد من الخدمات: (الدفع

بكل بساطةٍ وسهولة، وتسديد الفواتير بكفاءة، وتتميز بكونها تطبيق واحد يلبي كافة الاحتياجات للعملاء– إنشاء حساب مرةً واحدة فقط لجميع المتاجر والخدمات – تجربة تسوق آمنة وموثوقة – توليفة مميزة من المتاجر والخدمات مقدمة بعناية– مجموعة محافظ وبنوك برابط واحد– عملية دفعٍ آمنةٍ ومضمونة).

• منصة واس WASS

هي منصّة إلكترونيةٍ خاصة بالشركات، وتهدف إلى دعمها على امتلاك محفظةٍ إلكترونيةٍ خاصةٍ بها دون الحاجة إلى تحمل الأعباء اللازمة لإنشاء شركةٍ مالية مستقلة. وتتمتع هذه المنصة بالعديد من المميزات، منها: (التحويل بين الحسابات – تسديد الفواتير– السحب عبر الصراف الآلي – التحويل من وإلى المحافظ في شبكة (WeNeT)– إصدار بطائق ماستر كارد الافتراضية وتغذيتها».. وغيرها.

• منصة مدفوعات (E-Payment Platform)

منصة مدفوعاتٍ إلكترونيةٍ متكاملة، تحتوي على جميع خدمات التسديد التي يُمكن القيام بها عبر أحد التطبيقات التجارية، ويمكن ربطها عبر تطبيقٍ معين أو إستخدام أحد تطبيقات البنك، ولها العديد من المميزات، منها: تسديد مختلف الفواتير – تسديد قيمة بطائق الألعاب والـ (Gift Cards) المشتراة عبر الإنترنت– دفع الإشتراك في قنوات التلفزة المدفوعة كنتفليكس وشاهد وغيرها؛ (أي أكثر من 50 شركة وغيرها من المنصات الرقمية الحديثة).

ومما سبق يتّضح بأن لبنك اليمن والكويت بصمةً رقمية متطوّرةً ومتفردةً خاصةً به، حيث لم يتوقف على سعيه الدائم نحو توفير الحلول الإلكترونية للتسهيل على العملاء بما يتناسب مع احتياجاتهم؛ باعتبار أن التكنولوجيا اليوم أصبحت بمثابة المتغيّر الأسرع بين المتغيّرات التي تحكم الاقتصاد العالمي، وبات ملاحقة هذا التطور التكنولوجي الهائل أمراً في غاية الأهمية، لما فيه الإسهام بصورةٍ أكبر في تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية، والإستفادة من المسارات الجديدة الواعدة للتنمية، بل وضع البنك نصب عينيه مواصلة التطوير والتحسين المستمر لها، بإعتباره رائداً رقمياً في اليمن تجاوز كافة الحدود المتوقعة وغير المتوقعة، بل وتعد بصمته الرقمية تفوق كافة التوقعات. كما مثّل الإبتكار ركيزةً أساسية في استراتيجية أعماله لما فيه تحقيق الشمول المالي ودعم فرص التنمية المستدامة، نظراً لكون الابتكار قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من أي عمليةٍ كانت لأي بنكٍ أو شركةٍ أو غيرهما، وأن الإلتزام بالإبتكار والتحوُّل الرقمي وتسخير قوة الذكاء الاصطناعي يعمل على تعزيز تجربة العملاء، وتمكينهم من الحصول على خدماتهم المصرفية من خلال تطبيقات الموبايل البنكية، والإنترنت البنكي، والمحفظة البنكية الإلكترونية. وحقيقة يُعد الإبتكار هو رأس المال الفكري للبنك، والذي يمكننا إعتباره من الأصول غير الملموسة، والرصيد غير المدوَّن في السجلات والميزانية العمومية، والذي يُوفر له تلك الميزة التنافسية الكبيرة، ويدعم قيمته السوقية الإجمالية، وإستعداده للمستقبل، وقدرته على تلبية توقعات العملاء.. كما يشمل أيضاً قيم النزاهة وأخلاقيات العمل، إلى جانب الثقافة المؤسسية الراسخة، والأنظمة والعمليات، والملكية الفكرية، والقدرة على الابتكار والمعرفة، مع الخبرات المتراكمة والعلامات التجارية القوية والعلاقات المميّزة.. وغير ذلك من عناصر القوة والتميُّز، ليصح لنا القول بأن استنباط أفضل الأفكار تأتي من أبسط الحلول.

هوية البنك.. إلهام المستقبل

وحرصاً من بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار للحفاظ على جوهر هويته الراسخة منذ أكثر من (4) عقودٍ من الزمن، والمرتبطة بالنجاح والتطوير والريادة في العمل البنكي، فقد وضع البنك شعاراً جديداً له بزوايا أقل حدة ومنحنياتٍ سلسةٍ لإبراز السهولة والمرونة بالإضافة إلى توازن القوة الجديد للبنك مع العملاء، وغيَّر مخطط الشعار الخارجي ليعبر عن الإمكانات اللامحدودة للبنك لأن يصبح «فوق الخيال»، أو «فوق المتوقع»، ويتجاوز الحدود التقليدية؛ لذا فقد أطلق في عام 2014 هويته البصرية وعلامته التجارية الجديدة تحت مسمى «بنك اليمن والكويت.. يُلهم المستقبل»، وذلك كشعارٍ طموح، يحمل بين ثناياه مجموعةً مهمةً ومتطوّرةً من الخدمات المميّزة والجاهزة ليكون البنك هو بنك المستقبل، وإنتقل من كونه بنكاً يركز على تقديم المنتجات والخدمات البنكية التقليدية، إلى مؤسسةٍ مصرفيةٍ كبيرة تقدم حلولاً ماليةً ذكية يقودها موظفوه الأكفاء كمستشارين ماليين وخبراء مصرفيين، وكانت فكرة هذه العلامة تهدف بشكلٍ مباشر إلى استلهام المستقبل من حيث الاعتماد بصورةٍ شبه كلية على عنصري الإبداع والإبتكار في كافة أعمال البنك، إضافةً إلى تقليل المسافة التي تربط عادةً بين البنوك والعملاء، ووضع البنك في موضع المستشار المالي الذي يتفهم احتياجات العميل ويُمكّنه من إغتنام الفرص واتخاذ القرارات المالية بثقة؛ لذلك كان لزاماً على البنك أن يجعل الوصول إليه أكثر سهولةً من خلال تقديمه لمنتجاتٍ وخدمات أقل تعقيداً وأكثر قُرباً، وأن يتواصل ويتفاعل بشكلٍ أكثر وبصورةٍ أسرع مع عملائه، وقد قوبلت هذه الهوية البنكية الجديدة وتغيير العلامة التجارية بإستحسانٍ كبير من الجمهور ووسائل الإعلام، وحظيت بردود فعلٍ ممتازة من الجميع.

وفي الأخير.. يتطلّع بنك اليمن والكويت للتجارة والإستثمار لأن يكون البنك الأول في مجال الريادة الرقمية في اليمن، بل ولا بد له وحتماً من وضع بصمته في عالم المصارف العربية والعالمية.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888
Phone بي إم فون

www.banquemisr.com

القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي:
لدينا الثقة الكاملة بقدرة البنوك اليمنية في التغلُّب على الصعوبات التي تواجهها

تكونت جمعية البنوك اليمنية في العام 1995 بموجب المادة (74) من قانون البنوك اليمني رقم (36) لسنة 1991، لغرض الدفاع عن مصالح البنوك العاملة في اليمن، وإنطلاقاً من ذلك، فالجمعية تمثّل الصوت الجمعي والموقف الموحّد لجميع البنوك العاملة في البلاد إزاء مختلف القضايا التي تخص النشاط المصرفي في البلاد أو تلك التي تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر.

في هذا السياق قال القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي في حديث لمجلة «إتحاد المصارف العربية»: «رغم صعوبة المرحلة التي يمر بها القطاع المصرفي اليمني، فلدينا الثقة الكاملة بقدرة البنوك اليمنية في التغلُّب على الصعوبات التي تواجهها، والمعوّقات والقيود التي فرضت عليها، وعزمها على إستعادة موقعها في السوق المالية الدولية، والنهوض مرة أخرى لتعزيز مراكزها المالية وتحسين علاقة العمل مع البنوك المراسلة لها للحاق بركب التطوُّر والتحديث الذي يسود عالم اليوم».

وخلص إلى أن جمعية البنوك اليمنية «تتوجّه بمناشدتها لرئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام للإتحاد، وللأشقاء من الأعضاء في الإتحاد، لمدّ يد المساندة لها في هذه المرحلة الحرجة، والعمل على توثيق علاقة مصارفهم مع البنوك اليمنية، والمساعدة في رفع أيّ قيود تمّ فرضها على تعاملات بنوكهم مع البنوك اليمنية، فالمصلحة المشتركة واحدة والسوق اليمنية واسعة وواعدة، وسيكون هنالك الكثير مما يمكن تحقيقه ويعود بالنفع المشترك على الجميع».

في ما يلي الحديث مع القائم بأعمال رئيس جمعية البنوك اليمنية محمود قائد ناجي:

ما هي أبرز المهام والأعمال التي تقوم بها جمعية البنوك اليمنية؟ وماذا تحقق من إنجازات؟

تكوّنت جمعية البنوك اليمنية في العام 1995 بموجب المادة (74) من قانون البنوك اليمني رقم (36) لسنة 1991، لغرض الدفاع عن مصالح البنوك العاملة في اليمن، وإنطلاقاً من ذلك، فالجمعية تمثل الصوت الجمعي والموقف الموحّد لجميع البنوك العاملة في البلاد، إزاء مختلف القضايا التي تخص النشاط المصرفي في البلاد أو تلك التي تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي سبيل ذلك تقوم الجمعية بمهام عديدة يأتي على رأسها:

– دراسة مختلف القضايا والتشريعات ذات التأثير على النشاط المصرفي وتنسيق مواقف البنوك منها، لتسهيل إتخاذ القرارات المناسبة إزاءها من قبل مجلس إدارة الجمعية المكوّن من رؤساء مجالس الإدارات أو مدراء العموم في جميع البنوك العاملة في البلاد، بما يحفظ المصالح المشتركة لجميع البنوك.

– تبنّي قضايا البنوك والدفاع عن مصالحها أمام الجهات الحكومية المعنية بالتنظيم والإشراف على النشاط المصرفي في عموم البلاد، بما يساعد على تبسيط الإجراءات ومعالجة الصعوبات التي تبرز في القطاع المصرفي من وقت إلى آخر.

– تنسيق علاقات العمل بين البنوك والبنك المركزي، ورفع مستوى التنسيق والتعاون بين البنوك وبعضها في كل ما يُساعد على توسيع النشاط المصرفي وتطويره.

– تمثيل البنوك العاملة في البلاد في عضوية المنظمات والإتحادات المهنية المعنية بالنشاط المصرفي على المستوى الإقليمي والدولي، ورفع مستوى التنسيق وتطوير علاقات التعاون معها.

– العمل على نشر الوعي المصرفي، والتعريف بالأنظمة المعلوماتية ووسائل العمل الحديثة من خلال ورش العمل والفعاليات التعريفية والثقافية.

– ساهمت الجمعية في إنشاء وتأسيس مركز التوفيق والتحكيم للنظر في القضايا المتعلقة بالعلاقه بين البنوك وعملائها.

– ساهمت الجمعية في إعداد الدراسة المتعلقة بإنشاء سوق الأوراق المالية من خلال رئاسة اللجنة الفنية لإنشاء سوق الأوراق المالية.

– قامت الجمعية بتأسيس شركة الخدمات المالية اليمنية.

– تقوم الجمعية بإصدار مجلة مصرفية دورية تختص بالشؤون المالية والمصرفية.

– تقيم الجمعية ندوات وورش عمل نوعية متخصصة، بعضها بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية، التي كان له الدور الاكبر في رفد القطاع المصرفي بالخبرات والتعريف بالتجارب المصرفية العربية والإقليمية والدولية.

– ساهمت الجمعية في إنجاز إجراءات تأسيس فرع الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية للدراسات العليا المصرفية في اليمن.

ماذا عن جهودكم في جمعية البنوك في تعزيز التعاون والعمل المشترك في ما بين البنوك والمصارف اليمنية؟

– تقع عملية التنسيق وتعزيز التعاون بين البنوك العاملة في البلاد ضمن المهام الرئيسية للجمعية، وتبذل الجمعية الكثير من الجهود لتنسيق إسهامات البنوك في معالجة الصعوبات التي تعترض النشاط المصرفي، وتقديم العون والمساندة للبنوك الأعضاء الذين هم في حاجة لها، بما يُساعدهم على تجاوز الكثير من المعوقات، ويُمكنهم من الحفاظ على حصتهم السوقية، ويُعزّز ثقة العملاء بهم.

في ظل هذه المرحلة الصعبة التي تمر بها البنوك اليمنية، هل لديكم رؤية أو تصوُّرات معيّنة لتنويع المشاريع والمجالات الإستثمارية، بحيث تُتاح للبنوك فرص أكثر في مجالات إستثمارية متعددة؟

– تمر اليمن بمرحلة غاية في الصعوبة، وقد إنعكس ذلك على البنوك العاملة في البلاد التي تعرضت، ولا تزال تتعرّض للعديد من القيود والصعوبات، والتحدّيات التي فرضتها الأزمة السياسية وظروف الحرب المحتدمة في البلاد. ورغم الظروف غير المواتية، فالجمعية بالتنسيق مع البنوك هنا تعمل بكل جدية وتفان لإستكشاف الفرص الإستثمارية البديلة للنشاط المصرفي التقليدي أو المعزّزة له، وتتّجه البنوك في هذه المرحلة نحو تكوين المحافظ الإلكترونية وتكثيف التعامل بالنقد الإلكتروني، وهنالك تصوُّرات مطروحة ودراسات يجري إعدادها لتكوين محافظ إستثمارية تهدف إلى النهوض بالبنية التحتية للإقتصاد الوطني، والتوجُّه نحو الإستثمار العقاري.

ما هي أبرز خططكم وتوجهاتكم في جمعية البنوك اليمنية خلال المرحلة المقبلة؟

– يُواجه القطاع المصرفي اليمني تحدّيات عديدة، وتبذل جمعية البنوك اليمنية جهوداً كبيرة لمتابعة التطورات المتسارعة، في القطاع وتنسيق جهود البنوك في مواجهة تلك التطورات وما تحمله من مخاطر متعددة، والجمعية مضطرة في هذه المرحلة لإعطاء الأولوية القصوى للتعامل مع ما يُواجه القطاع المصرفي من تحدّيات عاجلة.

أما خطط الجمعية للمرحلة المقبلة فتُركز على تعزيز قنوات التواصل مع جمعيات البنوك في الإطار الإقليمي والعربي بشكل عام، وتوثيق العلاقة مع الاتحادات المهنية التي تعمل في القطاع المصرفي بشكل خاص، وتهدف إلى تعزيز التعاون مع الإتحادات المهنية المصرفية في الوطن العربي مثل إتحاد المصارف العربية الذي يبذل جهوداً مشكورة لتوحيد مواقف البنوك العربية تجاه القضايا والتحدّيات التي تواجه القطاع المصرفي العربي، بما يُعزز علاقات التعاون والمصالح المشتركة في ما بينها، ويُخفف من المخاطر التي تواجه أنشطتها.

كيف تقرأون مستقبل المصارف اليمنية في ظل الظروف الراهنة؟

رغم صعوبة المرحلة التي يمر بها القطاع المصرفي اليمني، فلدينا الثقة الكاملة بقدرة البنوك اليمنية في التغلّب على الصعوبات التي تُواجهها، والمعوّقات والقيود التي فرضت عليها، وعزمها على إستعادة موقعها في السوق المالية الدولية، والنهوض مرة أخرى لتعزيز مراكزها المالية وتحسين علاقة العمل مع البنوك المراسلة لها للحاق بركب التطور والتحديث الذي يسود عالم اليوم.

وفي هذا الإطار، تتوجّه جمعية البنوك اليمنية بمناشدتها لرئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والأمين العام للإتحاد، وللأشقاء من الأعضاء في الإتحاد، لمدّ يد المساندة للجمعية في هذه المرحلة الحرجة، والعمل على توثيق علاقة مصارفهم مع البنوك اليمنية، والمساعدة في رفع أيّ قيود تمّ فرضها على تعاملات بنوكهم مع البنوك اليمنية، فالمصلحة المشتركة واحدة والسوق اليمنية واسعة وواعدة، وسيكون هنالك الكثير مما يمكن تحقيقه ويعود بالنفع المشترك على الجميع.

كيف يُحيّد القطاع المصرفي عن الأزمات الأمنية والسياسية في اليمن؟

من الواضح أن الإنقسام في البنك المركزي اليمني، وما نتج عنه من إنقسام في السياسات النقدية وفي تنظيم القطاع المالي، شكل معوّقاً أمام إستعادة دور البنوك في اليمن. وفي ضوء ذلك، من المهم السماح للبنوك بإعادة تأسيس علاقاتها مع المؤسسات المالية في الخارج، حيث سينعكس إيجاباً على دور البنوك في تسهيل التجارة الخارجية للمستوردين اليمنيين، وسيُمكّنها مجدداً من إستقطاب التدفُّقات النقدية اليمنية إلى القنوات المالية الرسمية، لكن هذا يتطلّب نهجاً متماسكاً ومُوحّداً لضمان إلتزام القطاع المصرفي للبلاد المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يستدعي حداً أدنى من التنسيق بين فرعي البنك المركزي اليمني (في عدن وصنعاء) وتبادل البيانات، وهو ما لم يتمكّنا من الإتفاق عليه حتى تاريخه. وعليه من الضروري تحييد القطاع المصرفي اليمني عن الأزمات الأمنية والسياسية التي تلاحقت في البلاد في السنوات الأخيرة، ووضع أفق للحل، أقلّه إستعادة ثقة البنوك المراسلة والمحافل الدولية في سبيل إقتصاد متين وقطاع مصرفي أفضل.

لا شك في أن القطاع المصرفي في اليمن تضرّر بشدّة، جرّاء إنقسام البنك المركزي اليمني في سبتمبر/ أيلول 2016 إلى فرعين متنافسين تابعين لطرفي النزاع الرئيسيين. وتتمحور أهم المشاكل الأساسية التي تعانيها البنوك اليمنية في إعتماد عملتين مختلفتين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلى جانب تنافس المراكز الرئيسية للقطاع المالي ممن إعتمدت إجراءات قمعية متزايدة في محاولة لترسيخ سلطتها الحصرية على النظام المصرفي. كما تفاقمت أزمة السيولة التي كان يعانيها أساساً القطاع المصرفي من قبل إنقسام البنك المركزي، وباتت متّسمة بتعقيدات أكبر.

وقد شهدت الحرب الإقتصادية بين الأطراف المتنازعة تصعيداً جديداً مؤخراً، حيث بدأت قوات الحوثيين في النصف الأخير من أكتوبر/ تشرين الأول 2016، بإستهداف موانئ تصدير النفط التابعة للحكومة جنوبي البلاد، الذي ألحق أضراراً بإيرادات الحكومة نتيجة تعليق مبيعات النفط. وقد ردّت الحكومة بتصنيف جماعة الحوثيين «منظمة إرهابية»، إلى جانب تبنّي سلسلة من التدابير الإنتقامية، ركّزت على ضمان هيمنة الحكومة على القطاع المصرفي والمالي على الصعيد الوطني.

وتفاقمت مشاكل الحكومة المالية في مطلع العام 2023 بعد شروع سلطات الحوثيين في حملة للضغط على التجار المستوردين بإعادة توجيه الشحنات من الموانئ التي تضع الحكومة يدها عليها إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرتها.

وأدّى التصعيد العدائي بين الطرفين المتحاربين حتى تاريخه (منتصف العام 2024) إلى عرقلة الجهود المبذولة للتوسُّط في حلّ القضايا الحرجة التي تشلّ عمل البنوك في البلاد، وتبدو فرص نجاح جهود الوساطة ضعيفة للغاية في هذه المرحلة. رغم هذا، من المهم مواصلة تقييم الخطوات العملية والأكثر واقعية للتعامل مع آثار إنقسام البنك المركزي اليمني على القطاع المصرفي متى ما سُنحت الفرصة للقيام بذلك.

آثار الحرب على القطاع المصرفي وإنقسام «المركزي اليمني»

منذ مطلع العام 2016، أدى تراجع الثقة في النظام المصرفي لدى التجار اليمنيين ورجال الأعمال الأثرياء إلى تدفُّقات مالية

ضخمة من شبكات الأموال الرسمية إلى الشبكات غير الرسمية. منذ ذلك الحين، واجهت البنوك أزمة سيولة متزايدة في العملات الأجنبية والمحلية على حد سواء، مع تناقص أوراق الريال اليمني المتداولة والمتوافر منها للإيداع في البنك المركزي اليمني.

لاحقاً، بدأ إحتياطي البنك المركزي من الأوراق النقدية للريال في النفاد بسرعة، مع منع الحكومة اليمنية، التي إتخذت من عدن «عاصمة مؤقتة» لها في ذلك الوقت، البنك المركزي اليمني من طباعة أوراق نقدية جديدة.

وفي أغسطس/ آب 2016، أوقف البنك المركزي اليمني سداد رواتب معظم موظفي الدولة على أساس منتظم، مع إستنفاد كامل مخزون العملات الأجنبية والمحلية تقريباً.

في سبتمبر/ أيلول 2016، أصدر الرئيس عبد ربه منصور هادي قراراً بنقل مقرّ البنك المركزي اليمني إلى عدن، وهو ما أدى إلى إنقسام البنك المركزي اليمني إلى كيانين متنافسين: إحتفظ «المركزي اليمني» في صنعاء الخاضعة للحوثيين بالبنية التحتية المادية، وأرشيف المعلومات، ومعظم الكوادر البشرية التي كانت تعمل لدى البنك المركزي الأم، إضافة إلى سيطرته على أكبر المراكز المالية والتجارية والسكانية في البلاد. من جانبه، حاز البنك المركزي في عدن على الإعتراف الدولي بكونه البنك المركزي للبلاد، مع الإحتفاظ بالإمتيازات المرتبطة به.

نتيجة ذلك، علّق كلا الفرعين سداد الإلتزامات المستحقة عليهما من الدين العام، ما أدى إلى تحويل أذون الخزانة المملوكة للبنوك إلى أصول عالقة. في أغسطس/ آب 2019، جمّد البنك المركزي في صنعاء الفوائد المركبة (التراكمية) على أذون الخزانة، ووافق مجلس الوزراء التابع للحوثيين في صنعاء لاحقاً، تحديداً في سبتمبر/ أيلول 2022، على مشروع قانون يُحظّر التعاملات المالية القائمة على الفائدة (المرتبطة بأذون الخزانة والسندات الحكومية) بإعتبارها تعاملات ربوية، في خطوة تهدف إلى أسلمة النظام المالي بشكل كامل.

وقد درست وزارة المالية والبنك المركزي في صنعاء حالياً، مقترحاً بسحب أكثر من 1.7 تريليون ريال يمني (تحتفظ بها البنوك اليمنية كأذون خزانة محلية) من نظام الدين العام، وتحويل قيمتها إلى أرصدة غير قابلة للسحب نقداً لدى البنك المركزي اليمني. بمعنى آخر، أجبر مشروع القانون الجديد البنوك التجارية على إلغاء الفوائد على الودائع، إلاّ أن سلطات الحوثيين لم تطرح أي أدوات بديلة للتمويل الإسلامي لإعادة إستثمار هذه الأصول العالقة حتى تاريخه. علماً أن الحوثيين يهدّدون بأسلمة نظام أدوات الدين، بمفاقمة أزمة السيولة التي تعانيها البنوك، مما يجعلها أقلّ قدرة على الوفاء بإلتزاماتها تجاه العملاء، ويُزعزع الثقة في الخدمات المصرفية التجارية والمساس بملاءتها المالية.

ومع تشكيل مجلس القيادة الرئاسي للبلاد في أبريل/ نيسان 2022، أعلنت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية الموحّدة دعماً مالياً بقيمة مليار دولار للحكومة اليمنية، مما ساعد على إنتعاش أسعار صرف الريال من الأوراق النقدية الجديدة والقديمة، لكن الرياض وأبو ظبي إشترطتا على الحكومة والبنك المركزي في عدن تنفيذ إصلاحات مؤسسية لتقديم الدعم المُشار إليه، وهو ما أخّر الإفراج عن المبالغ المُتعهد بها من قِبل الدولتين.

تسييس عملية إصدار خطابات الإعتماد

قبل إندلاع الصراع، إعتمد التجار بشكل أساسي على البنوك اليمنية لتحويل الأموال اللازمة لشراء وإستيراد البضائع والسلع الأساسية من الخارج، علماً أن الدولة تستورد نحو 90 % من الإحتياجات الغذائية للسكان. وقد تأثرت البنوك اليمنية منذ بدء الصراع بالتدابير التي إتخذتها المؤسسات المالية الغربية للحدّ من المخاطر، مما قيّد قدرتها على تسهيل التجارة الخارجية. لذلك، لجأت البنوك لاحقاً إلى إستخدام المصارف اللبنانية كوسيط لربطها بالشبكات المالية العالمية، لكن سرعان ما تعطّلت هذه الإجراءات مع الأزمة المالية التي إجتاحت لبنان في مطلع العام 2020 وفرض الأخيرة ضوابط على رؤوس الأموال، منها تجميد مئات الملايين من الدولارات من الأموال اليمنية في النظام المالي اللبناني.

الشبكات المالية غير الرسمية تحلّ محل البنوك

في ظل العجز الكبير الذي تعانيه البنوك اليمنية في تلبية إحتياجاتهم، لجأ التجّار في السنوات الماضية إلى طرق بديلة لتمويل تجارتهم، عبر الإستعانة بجهات فاعلة غير رسمية وغير منظمة في القطاع المالي، وهي شبكات الحوالات ومؤسسات الصرافة. على هذا الأساس، توسّعت الشبكات المالية غير الرسمية بسرعة من حيث العدد والنفوذ خلال فترة النزاع. علماً أن حجم المعاملات المالية التي تنفذها هذه الشبكات والمؤسسات غير واضح، نظراً إلى الطبيعة غير المنظمة لها، إلاّ أن الوحدة الإقتصادية في مركز صنعاء تقدّر بأن حجم الحوالات المالية التي تجري حالياً عبر هذه الشبكات والمؤسسات داخل البلد وإلى الخارج تصل إلى مليارات الدولارات سنوياً. وقد لعب التشرذم في البيئة الرقابية دوراً في تسهيل نمو الشبكات المالية غير الرسمية، في ظل محاولات كل من فرعي البنك المركزي اليمني في صنعاء وعدن تقويض جهود بعضهما والسيطرة على القطاع المالي.

دعم مالي جديد (بالعملة الأجنبية) للحكومة اليمنية

في منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، أعلنت الحكومة اليمنية موافقة صندوق النقد الدولي على منح دعم مالي لليمن بقيمة 300 مليون دولار من حقوق السحب الخاصة. وقد تلقت الحكومة اليمنية دعماً إضافياً بالنقد الأجنبي في أواخر نوفمبر/

KIB

KURDISTAN
International Islamic Bank
For Investment and Development
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
للاستثمار والتنمية

المصرف الذي يمكنك الوثوق به
The bank you can trust

ينطلق التوجه الاستراتيجي للمصرف من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نبذة عن المصرف:
بتأريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للأستثمار والتنمية كشركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وبموجب القوانين والتشريعات المعتمدة في العراق ويلتزم المصرف في جميع اعماله وعملياته باحكام الصيرفة الاسلامية.

+964(0)66 211 2000 | admin@kib.iq | www.kib.iq | erbil - gulan street

تشرين الثاني، حيث أعلنت الحكومة اليمنية وصندوق النقد العربي إتفاقية دعم مالي بقيمة مليار دولار (ممولة من السعودية) من المقرر أن تستمر حتى العام 2025. وعلى الاثر، أعلنت الحكومة اليمنية ضخ دولة الإمارات نحو 300 مليون دولار من النقد الأجنبي في البنك المركزي في عدن. علماً أن المملكة العربية السعودية كانت قد أعلنت مؤخراً عن عزمها إيداع مليار دولار إضافية لدى البنك المركزي في عدن.

التطلُّع إلى المستقبل والتوصيات

يُمكن القول، إن الظروف الحالية في اليمن غير مواتية للتوسُّط في حل القضايا التي تؤثر على القطاع المصرفي، نظراً إلى إختلاف هذه المرحلة عن أي مراحل أخرى منذ بدء الحرب. علماً أن أجندة التسوية الشاملة غير مطروحة على طاولة المفاوضات، وبالتالي، يجب أن يكون هناك تدخُّلات موجّهة ودقيقة تركز على إستغلال الفرص المحدودة التي لا تزال قائمة لإبطاء ترسّخ البيئات النقدية والأنظمة المصرفية المنقسمة داخل اليمن، وفي الوقت عينه، تمهد الطريق أمام تعزيز التنسيق الفني بين فرعي البنك المركزي اليمني المتنافسين، وعليه ينبغي معالجة كافة مشاكل القطاع المصرفي في الوقت الحالي، كخيارات تتضمّن إجراءات واقعية أكثر قابلية للتحقيق في ظل الظروف الراهنة، التي يُمكن أن تمهّد لأي خطوات مستقبلية نحو الإصلاح الشامل.

في هذا السياق، وفي محصّلة ما ورد ذكره، يتعيّن على صنّاع القرار تحييد القطاع المصرفي اليمني عن الصراعات والأزمات السياسية والأمنية من خلال التالي:

– منع إستبعاد البنوك اليمنية من مزادات بيع العملات الأجنبية التي يُقيمها البنك المركزي في عدن، ويشمل ذلك وضع خطة عملية لحماية القطاع المصرفي من الإقتصاد السياسي للصراع وتقديم حل وسط في مسألة تبادل البيانات المصرفية، بهدف تعزيز إمتثالها لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

– إستئناف التدفقات المالية عبر القنوات الرسمية ومعالجة أزمة السيولة في القطاع المصرفي، عبر إستخدام الآليات الحالية وأي حلول مرتقبة في مجالات أخرى، مثل الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للتوصُّل إلى إتفاق بين الأطراف المتحاربة حيال سداد رواتب موظفي القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

– ينبغي أن يراعي أي إتفاق أوسع بين الأطراف المتحاربة، تسهيل إجراءات سداد رواتب موظفي القطاع العام عن طريق القطاع المصرفي.

– تخصيص جزء من دعم صندوق النقد الدولي (من حقوق السحب الخاصة) لسداد أرصدة البنوك من العملات الأجنبية المجمّدة حالياً لدى البنك المركزي اليمني، وهو ما سيُمثل خطوة أخرى نحو معالجة أزمة السيولة التي تعانيها البنوك والسماح لها بالوفاء بإلتزاماتها تجاه ودائع العملاء. في المقابل، يجب على البنك المركزي في صنعاء السماح للبنوك العاملة في مناطق سيطرة الحوثيين بمشاركة سجلّات بياناتها المصرفية مع البنك المركزي في عدن. علماً أنه على كلا الطرفين المتحاربين إستيعاب أن الغرض الرئيسي من تبادل بيانات المعاملات المصرفية هو تحسين قدرة البنوك على الإمتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن هذا المنطلق عليهما الإمتناع عن إستخدام هذه البيانات كأداة للحرب الإقتصادية. ومتى ما أُتيحت الفرصة لخفض التصعيد، يتعيّن العمل على تحقيق الحد الأدنى من التنسيق بين فرعي البنك المركزي في صنعاء وعدن، مما سيُساعد في الحدّ من السياسات المتضاربة حول تنظيم وإدارة المعاملات المالية داخل القطاع.

– أهمية إلزام الأطراف المتحاربة بعدم إستخدام البنوك اليمنية كأداة في حربها الإقتصادية الجارية. علماً أن تصنيف الحكومة مؤخراً لجماعة الحوثيين منظمة إرهابية، يُمكن أن يضع القطاع المصرفي في دائرة الإستهداف خلال الحرب الاقتصادية المستمرة، ومن ثم، يتعيّن على الحكومة عدم شمل البنوك في خطتها الرامية إلى فرض عقوبات على الكيانات المالية والجهات الفاعلة التي يُزعم أنها مرتبطة بجماعة الحوثيين وإدراجها في القائمة السوداء.

– يجب على الحوثيين وقف الإجراءات القسرية التي يُمكن أن تزيد من عزل القطاع المصرفي عن النظام المالي العالمي، وتقويض إلتزام البنوك معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علماً أن ذلك يتطلب مقاربة شاملة لإحلال السلام، تستند إلى دوافع مشتركة للأطراف المتحاربة لوقف التصعيد والتنسيق حيال تنظيم المعاملات في القطاع المصرفي وإخضاعها للرقابة، مع تهيئة البيئة المواتية لتوحيد النظام المصرفي، متى ما سمحت الظروف السياسية بذلك.

كيف عزل البنك المركزي في عدن الحوثيين عن العالم؟

محافظ البنك المركزي اليمني د. أحمد المعبقي:
ماضون في تنفيذ القرار في كل مراحله وفق الخطة المقرّرة

في 30 مايو/ أيار 2024، فوجئ الحوثيون بصدور القرار رقم 20، الذي إتخذه البنك المركزي اليمني في عدن، بوقف التعامل مع 6 من أكبر البنوك اليمنية العاملة في مناطق سيطرة الميليشيات.

ويقول الدكتور أحمد المعبقي محافظ البنك المركزي اليمني: «منذ العام 2016 إبان نقل مقر البنك المركزي من العاصمة اليمنية صنعاء، بعد سيطرة جماعة الحوثيين عليها بقوة السلاح، والمحاولات مستمرة لإقناع الجماعة للإيفاء بإلتزامات البنك المركزي وتوفير الشروط الملائمة لممارسة النشاط المصرفي في كل حيادية وشفافية في المناطق التي يسيطرون عليها».

يضيف المحافظ الدكتور المعبقي: «البنك المركزي صبر على كثير من التجاوزات والاستفزازات والإنتهاكات، لعلّ الطرف الآخر يسمع لنصح محبيه، وهم كثر في المجتمع الدولي، ويُوفّر الحدّ الأدنى من الظروف الملائمة لعمل القطاع المصرفي».

وشمل قرار وقف التعامل البنوك التالية: «التضامن»، و«اليمن والكويت»، و«اليمن البحرين الشامل»، و«الأمل للتمويل الأصغر»، و«الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي»، و«اليمن الدولي».

تجفيف العرض النقدي

من جانبه، يؤكد رشيد الآنسي، وهو خبير إقتصادي يمني، «أن قرارات البنك المركزي اليمني الأخيرة قطعت إتصال جماعة الحوثيين بالعالم من الناحية المالية، كما أدت إلى تجفيف العرض النقدي الدولاري الذي كان يتدفق عبر الحوالات الدولية لمناطق سيطرتها سابقاً»، وقال: إن «إجراءات البنك المركزي في عدن لم تكن تستهدف البنوك في حد ذاتها، بل إقتصاد الجماعة الحوثية». أضاف الآنسي: إنهم الحوثيون، يعلمون أنهم إستفادوا من القطاع المصرفي منذ إنقلابهم حتى الآن، إستفادةً كبيرةً في تهريب الأموال وتمويل السلع، وحتى في إستيراد قطع غيار الأسلحة والطائرات المسيّرة»، مشيراً إلى «أن سحب البساط من الجماعة الحوثية بالنسبة إلى البنوك، له تبعات عدة، من ناحية أولى قطع الإتصال مع العالم من الجانب المالي، وأصبح لا يُمكنهم الإتصال مع العالم أو إجراء حوالات قانونية ضمن النظام المالي العالمي».

وتابع الآنسي: «الأمر الثاني، هو أن معظم الحوالات الواردة من الخارج كانت تصل إلى مناطق سيطرة الحوثيين التي تضم وكلاء التحويلات الدولية الرئيسيين مثل «ويسترن يونيون» و«موني غرام» وغيرهما، الآن بعد هذه العقوبات ومنع الحوالات الدولية سوف تتحوّل كل الحوالات الواردة لمناطق الشرعية، وتالياً لن يكون لدى الحوثيين أيُّ عرض نقدي من الدولار سوى ما يتم تحويله من مناطق الحكومة الشرعية، لذلك نسمع هذا الصراخ من الحوثيين لأنهم يعرفون مدى تأثير ذلك فيهم».

ووصف الآنسي القرارات الأخيرة بـ «القوية والإستثنائية»، وقال: «منذ الإنقلاب الحوثي ونقل البنك المركزي إلى عدن، لم تُتَّخذ مثل هذه القرارات، إذ بعد تصنيف الحوثيين جماعة إرهابية والقرصنة في البحر الأحمر وإستهداف السفن، تغيَّر المزاج الدولي». من جهته، وفي معرض تفسيره لهذه القرارات الحاسمة، أشار الدكتور أحمد المعبقي إلى أن «تصنيف جماعة الحوثيين إرهابيةً، خلق وضعاً صعباً للقطاع المصرفي برمّته، وليس البنوك الواقعة تحت سيطرة الميليشيات فقط، مما حتَّم على البنك المركزي التحرّك لتوفير الحد الأدنى من المعايير المصرفية، التي يقبل بموجبها العالم التعامل مع أي بلد».

وشدّد د. المعبقي الذي عُيّن محافظاً للبنك المركزي في ديسمبر/ كانون الأول 2021 على أن القرار رقم 20، الذي إتخذه البنك المركزي اليمني في عدن، بوقف التعامل مع 6 من أكبر البنوك اليمنية العاملة في مناطق سيطرة الميليشيات، قرار يمني سيادي، ذو طابع نقدي ومصرفي، ولا علاقة له بالوضع الإقليمي أو الدولي».

البنك الدولي يُخفّض توقعاته لنمو الشرق الأوسط إلى 2.8 % في 2024 نتيجة إستمرار الصراع

توقّع البنك الدولي في تقرير عن «الآفاق الاقتصادية العالمية»، أن يُحقق الإقتصاد العالمي معدّلات نمو مستقرة للمرة الأولى منذ 3 سنوات في العام 2024، لكن عند مستويات ضعيفة بالمقاييس التاريخية الحديثة، إذ توقع أن يظل ثابتاً عند 2.6 % في العام 2024، قبل أن يرتفع إلى 2.7 % في المتوسط لعامي 2025 – 2026، وهو أقل بكثير من المتوسط البالغ 3.1% في العقد السابق على تفشي جائحة كورونا. وجاءت توقعاته هذه أعلى مما كان توقعه في يناير/ كانون الثاني 2024 عند 2.4 %، بينما بقيت توقعاته نفسها بالنسبة للعام المقبل. وفي ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خفّض البنك الدولي توقعاته لنموها هذا العام إلى 2.8 % من 3.5 %، «ما يعكس أثر تمديد تخفيضات إنتاج النفط والصراع الدائر في المنطقة»، بينما رفعها إلى 4.2 % في العام المقبل من 3.5 %.

وتشير التوقعات إلى أنه على مدار 2024 – 2026، فإن البلدان التي تشكل مجتمعة أكثر من 80 % من سكان العالم وإجمالي الناتج المحلي العالمي، ستواصل النمو بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في العقد السابق للجائحة.

وبشكل عام، من المتوقع أن تنمو الاقتصادات النامية بنسبة 4 % في المتوسط خلال 2024 – 2025، وهو أبطأ قليلاً مما كانت عليه في العام 2023. ويُتوقع أن يتسارع النمو في الإقتصادات منخفضة الدخل ليصل إلى 5 % في العام 2024، إرتفاعاً من 3.8 % في العام 2023. ومع ذلك، فإن توقعات النمو لعام 2024 تعكس تعديل التوقعات بالنقصان في 3 من كل 4 إقتصادات منخفضة الدخل منذ يناير. أما في الإقتصادات المتقدمة، فمن المتوقع أن يظل معدل النمو ثابتاً عند 1.5 % في العام 2024، قبل أن يرتفع إلى 1.7 % في العام 2025. ويُتوقع أن يتراجع معدل التضخم العالمي إلى 3.5 % في العام 2024، وإلى 2.9 % في العام 2025، ولكن بوتيرة إنخفاض أبطأ مما كان متوقعاً قبل 6 أشهر فقط. وعلى أثر ذلك، من المتوقع أن يظل كثير من المصارف المركزية حذراً في خفض أسعار الفائدة الأساسية. ومن المرجّح أن تظل أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وفقاً لمعايير العقود الأخيرة – بمتوسط يبلغ نحو 4 % خلال 2025 – 2026، أي ضعف متوسط عامي 2019 – 2000 تقريباً.

الشرق الأوسط

وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفاد البنك الدولي أن التوترات الجيوسياسية وعدم اليقين حيال السياسات يتصاعدان في المنطقة، وأن هناك معاناة إنسانية هائلة وتدميراً لرأس المال المادي في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الصراع الدائر. كما أدت الهجمات على سفن الشحن في البحر الأحمر إلى تراجع حركة العبور عبر قناة السويس، وتعطيل التجارة الدولية، وزيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسات، لا سيما في البلدان المجاورة. وظل نشاط كل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط في المنطقة ضعيفاً حتى منتصف العام 2024. وفي الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي، شهد النشاط النفطي حالة من الركود، حيث تم تمديد تخفيضات إنتاج النفط في يونيو/ حزيران 2024 حتى نهاية العام 2025، وتم الاتفاق على الإبقاء على

التعديلات الإضافية الطوعية في الإنتاج حتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2024، قبل إلغائها التدريجي بدءاً من أكتوبر/ تشرين الأول. وإنتعش النشاط في البلدان المصدرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي التي كانت معفاة من إتفاقيات خفض الإنتاج.

السعودية

وفي المملكة العربية السعودية، توقع البنك الدولي أن تدعم الأنشطة غير النفطية معدلات النمو في عام 2024، وأن يؤدي الاستئناف التدريجي للنشاط النفطي إلى زيادة النمو في عام 2025. وأبقى توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي هذا العام عند 2.5 %، كما توقع في أبريل/ نيسان وأقل من توقعات يناير/ كانون الثاني (4.2 %)، لكنه رفعها إلى 5.9 % لعام 2025 من 4.2 %.

البلدان المستوردة للنفط

وفي البلدان المستوردة للنفط، توقع البنك الدولي أن يزيد معدل النمو في العام 2024 إلى 2.9 % ثم إلى 4 % سنوياً في 2025 – 2026. وفي مصر، من المتوقع أن يزيد معدل النمو بسبب نمو الإستثمار الذي حفّزته جزئياً الصفقة الكبرى التي تم إبرامها مع الإمارات. ومن المتوقع أن يظل النمو مستقراً في الأردن، رغم أن الأنشطة المرتبطة بالسياحة ستعاني في الأمد القصير. وفي تونس، يُتوقع أن ينتعش النمو، لكن من المتوقع أن يتراجع النشاط في جيبوتي والمغرب في العام 2024.

الآفاق المستقبلية

يتوقع البنك الدولي أن ينتعش النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليصل إلى 2.8 % في العام 2024 و4.2 % في العام 2025، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة التدريجية في إنتاج النفط وتحسن النشاط مع الربع الأخير من العام 2024. كما يتوقع أن يرتفع معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ 2.8 % في العام 2024 و4.7 % في العام 2025. أما من بين البلدان المصدّرة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي، فسيساعد الانتعاش المتوقع في قطاع النفط في العام 2025 على تعزيز النمو في الجزائر والعراق.

المخاطر

تتمثل إحدى المخاطر السلبية الشديدة التي تهدد المنطقة في إمكانية تصاعد الصراعات المسلحة فيها. وبالنسبة إلى البلدان المستوردة للنفط، فقد يؤدي تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى خروج رؤوس الأموال وانخفاض سعر الصرف. وستشهد البلدان التي تعاني إرتفاع الديون الحكومية زيادة في أعباء خدمة الديون بسبب إرتفاع تكاليف الإقتراض وإرتفاع مخاطر عدم الإستقرار المالي. ولا تزال الظواهر المناخية الشديدة الناجمة عن تغيُّر المناخ، فضلاً عن الأنواع الأخرى من الكوارث الطبيعية، تشكل مخاطر كبيرة في المنطقة. ومن المرجح أن تؤثر التداعيات السلبية غير المباشرة بسبب تراجع النمو في الصين مقارنة بما كان متوقعاً، على البلدان المصدرة للنفط بسبب انخفاض الطلب وتراجع أسعار النفط.

نمو إقتصاد الإمارات

في السياق عينه، أكد البنك الدولي في تقريره الأخير «الآفاق الإقتصادية العالمية» على توقعاته الإيجابية لنمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، مشيراً إلى إستمرار مسار النمو القوي. وتوقع البنك الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.9 % في العام 2024، مع تسارع وتيرة النمو لتصل إلى 4.1 % في العام 2025. وكان البنك الدولي رفع في أبريل/ نيسان الماضي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى 3.9 % في العام 2024 مقارنة بتوقعاته في يناير/ كانون الثاني الماضي البالغة 3.7 %.

بنك التسويات الدولية:
الذكاء الإصطناعي يُغيّر قواعد اللعبة للمصارف المركزية

يتعيّن على المصارف المركزية التحضير لتأثيرات الذكاء الاصطناعي العميقة، وفق ما ذكره بنك التسويات الدولية (بي آي إس)، مشدّداً على أن التكنولوجيا لا ينبغي أن تحل محل البشر في تحديد أسعار الفائدة.

وفي أول تقرير رئيسي لها عن عالم الذكاء الإصطناعي الذي يتقدم بسرعة، أفادت المجموعة الشاملة للمصارف المركزية: «إن صناع السياسات بحاجة إلى تسخير قوتها الهائلة لمراقبة البيانات في الوقت الفعلي من أجل «تحسين» قدراتهم على التنبؤ بالتضخُّم». علماً أن ذلك كان ناقصاً بشدّة في أعقاب أزمة «كوفيد – 19» والغزو الروسي لأوكرانيا عندما فشل الإحتياطي الفيدرالي الأميركي والمركزي الأوروبي وغيرهما من المصارف المركزية الكبرى في فهم قوة إرتفاع التضخُّم العالمي.

ومع ذلك، أكدت كبيرة المسؤولين في «بي آي إس»، سيسيليا سكينغسلي، «أن النماذج الجديدة للذكاء الإصطناعي، تقلّل من خطر تكرار ذلك، رغم طبيعتها غير المجربة، وحقيقة أنها يمكن أن «تتوهّم»، مما يعني أنها لا ينبغي أن تتحوّل إلى آلات لتحديد أسعار الفائدة»، مشيرة إلى الدور الحاسم الذي تلعبه تكاليف الإقتراض في المجتمع والحاجة إلى الحكم: «نحن نحب مساءلة البشر. لذلك لا أستطيع حقاً أن أتخيّل مستقبلاً يضع فيه الذكاء الإصطناعي أسعار (الفائدة)».

وأكد بنك التسويات الدولية، الذي يُطلق عليه غالباً «بنك المصارف المركزية» بسبب العمل المشترك الذي يقوم به، أنه لديه بالفعل ثمانية مشاريع تتضمن إستخدام الذكاء الإصطناعي.

وقال رئيس قسم الأبحاث والمستشار الاقتصادي الأعلى في «بي آي إس»، هيون سون شين: «إن صانعي السياسات لا ينبغي أن يعدونه «شيئاً سحرياً»، لكنه قال إنه «يمكن أن يساعد في إكتشاف الضوابط في أنظمة البيانات المالية ورصد الضعف فيها».

ومن المرجح أيضاً أن يعيد إبتكار أسواق العمل بشكل جذري، مما يؤثر على الإنتاجية والنمو الإقتصادي. ويُمكن أن يؤدي التبني الواسع النطاق إلى قيام الشركات بتعديل الأسعار بشكل أسرع إستجابة للتغييرات الاقتصادية الكلية مع تداعيات على التضخُّم.

وحذّر بنك التسويات الدولية من أن الذكاء الإصطناعي يقدم أيضاً مخاطر، مثل أنواع جديدة من الهجمات الإلكترونية، وقد يضخّم المخاطر الموجودة بالفعل، مثل بيع الأصول المالية.

وختم شين قائلاً: «إن الدعوة للعمل للمصارف المركزية هي لتعزيز مجتمع الممارسة، لمشاركة التجارب وأفضل الممارسات، وأيضاً لمشاركة البيانات والنماذج ذاتها».

تمويل سكنك وتوفيرك
في آن واحد مع "سُكنى"

التمويل السكني الادخاري
الاول من نوعه من
العربي الإسلامي

تقدّم لتمويل "سُكنى" السكني الادخاري الآن

تمويل بعائد وشروط منافسة | دفعات ادخارية شهرية | مكافئة إدخار بنسبة 100% سنوياً

تطبّق الشروط والأحكام

iiabank.com.jo | 080022224 - 065003300 |

سُكنى SUKNA

البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

مـــصـــرف الـتـنـمـيـة الـدولـي
International Development Bank

مصرف التنمية الدولي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يومر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

مؤتمر «تحدّيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة» في جنيف
المنطقة العربية تُواجه تحدّيات كبيرة للحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العام 2030

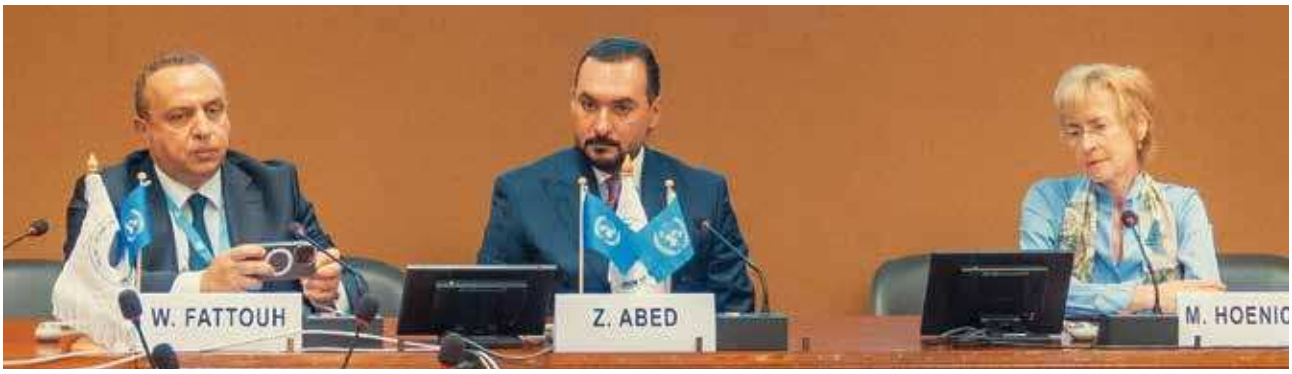

من اليسار الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي العراق المهندس زياد خلف عبد وماريون هونيك، رئيس قسم الشمول المالي في إدارة التوسيع والجوار في الإتحاد الأوربي، بنك الإستثمار الأوربي

شكّل تنظيم إتحاد المصارف العربية لمؤتمر «تحدّيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة» في مقرّ الأمم المتحدة في مدينة جنيف، سويسرا، على مدار يومين، تحدّياً آخر في مسيرة التنمية المستدامة، ومحاولة ردم فجوة تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة عربياً ودولياً، حيث دعا إقتصاديون، شاركوا في المؤتمر، إلى دعم الإبتكارات المالية والإستثمارية التي تُعزّز التنمية المستدامة في المنطقة.

وقد شارك في الإفتتاح نخبة من المتحدّثين من الجهات المالية والمصرفية والمنظمات الدولية، في مقدمهم الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، وأعقب ذلك رسالة مسجلة من الدكتورة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ثم ألقت ماريون هونيك، رئيس قسم الشمول المالي في بنك الإستثمار الأوروبي، كلمة أمام الحضور، تلاها المهندس زياد خلف عبد رئيس بنك التنمية الدولي (العراق) وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، وميشيل ديتلفسن، رئيس قسم التمويل المبتكر، وبمشاركة عدد من المؤسسات الدولية: «اليونيدو» و«الأونكتاد»، وصندوق النقد الدولي، وبنك الإستثمار الدولي، و«الأسكوا».

د. فتوح

في الكلمات، شدّد الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية في كلمته الرئيسية على «الأهمية الحاسمة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية»، منوهاً بأن «أهداف التنمية المستدامة ليست مجرد إطار عمل، بل هي إلتزام أخلاقي لتحقيق الرخاء والمساواة والرعاية البيئية على مستوى العالم، ورغم التقدُّم المحرز، فإن المنطقة غير قادرة على تحقيق أهدافها لعام 2030، مما يستلزم إتخاذ إجراءات فورية وموحّدة من جميع القطاعات العام والخاص والمجتمع المدني.

ومن الأمور الأساسية لتسريع وتيرة التقدم تعبئة الموارد المالية، والإعتراف بوجود فجوة تمويلية سنوية كبيرة تتجاوز 100 مليار دولار». وشدّد د. فتوح على «الحاجة إلى حلول مالية مبتكرة وتعزيز الإلتزامات من أصحاب المصلحة المحليين والدوليين.

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: 100 مليار دولار سنوياً فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة عربياً

علاوة على ذلك، تعهد إتحاد المصارف العربية في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 بتعبئة تريليون دولار لتمويل التنمية في حلول العام 2030، بالشراكة مع الإسكوا التابعة للأمم المتحدة. ويهدف هذا الإلتزام إلى سدّ الفجوة التمويلية في الدول العربية، ويؤكد الدور المحوري للقطاع المصرفي في تعزيز التنمية المستدامة والمرونة الإقتصادية».

وختم د. فتوح كلمته داعياً إلى «بذل جهود جماعية للتغلُّب على العوائق النظامية، وتعزيز بيئة مواتية للنمو الشامل، مسترشدين بمبادئ الإنصاف والعدالة والإستدامة»، كما دعا إلى «إغتنام الفرصة لبناء مستقبل مرن ومنصف، والوفاء بوعد أهداف التنمية المستدامة».

د. دشتي

الأمينة التنفيذية للإسكوا د. رولا دشتي:
تحتاج المنطقة إلى أكثر من 7 مليارات دولار سنوياً حتى العام 2030 لتمويل أهداف التنمية المستدامة

بدورها، أثنت الدكتورة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام والأمينة التنفيذية للإسكوا، على إتحاد المصارف العربية لإعطاء الأولوية لأهداف التنمية المستدامة. وشدّدت على «ضرورة التعاون والإبتكار في القطاع المصرفي لتحقيق خطة 2030، رغم التقدم المحرز، إذ تواجه المنطقة العربية تحدّيات ناجمة عن فيروس كورونا 2019 (COVID-19)، والحرب في أوكرانيا، والصراع الأخير في غزة، والتي تسببت في إنتكاسات كبيرة. كما تتراجع دول مثل اليمن والسودان وليبيا وسوريا والعراق والصومال بسبب الصراعات».

وقالت د. دشتي: «تحتاج المنطقة إلى أكثر من 7 مليارات دولار سنوياً حتى عام 2030 لتمويل أهداف التنمية المستدامة. ويتعيّن على الحكومات أن تعمل على تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتحسين الإنفاق العام، والتركيز على خلق فرص العمل، ولكنها تحتاج إلى الدعم من القطاع المصرفي. ويشكل إلتزام إتحاد المصارف العربية بحشد تريليون دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خطوة واعدة، كما ويشكل الدعم العالمي ضرورة أساسية، حيث تحتاج البلدان المانحة إلى الوفاء بإلتزامات مساعدات التنمية الرسمية وإنشاء بنية مالية عادلة، بما في ذلك آليات تخفيف عبء الديون».

وخلصت د. دشتي إلى القول: «تشكل قمّة المستقبل المقبلة فرصة حاسمة لدفع هذه الإصلاحات، وتساعد الإسكوا مبادرات مثل صنع السياسات بمساعدة الذكاء الإصطناعي وإستراتيجيات تحسين الديون»، داعية المشاركين إلى «دعم الأدوات المالية المبتكرة، وتعزيز النمو الشامل، ودعم التحوُّل الرقمي».

وختمت د. دشتي كلمتها بتسليط الضوء على إمكانات التنمية المستدامة لخلق سوق بقيمة تريليون دولار وملايين الوظائف، داعية إلى «مستقبل لا يتخلّف فيه أحد عن الركب ويكون الكوكب محمياً»، وقالت: «إن أفعالنا اليوم سوف تشكل الغد، ويتعيّن علينا أن نلتزم بناء مستقبل مستدام يسترشد بالإنصاف والمرونة والقيادة».

هونيك

ماريون هونيك رئيسة الشمول المالي، إدارة التوسيع والجوار في الإتحاد الأوروبي:
الحوكمة أمر محوري لتحقيق الأداء الأمثل وتطوُّر بنك الإستثمار الأوروبي نحو الدعم الإستباقي للمشروعات

وبدأت ماريون هونيك، رئيسة الشمول المالي، إدارة التوسيع والجوار في الإتحاد الأوروبي، بنك الإستثمار الأوروبي، كلمتها بملاحظة متفائلة، حيث سلطت الضوء على أنه «رغم التحدّيات الإقتصادية المقبلة، فإن التقدُّم واضح من أحدث البيانات الإقتصادية».

وشدّدت هونيك على «أهمية عدم الإحباط من الأرقام المذهلة بالتريليونات والمليارات»، مؤكّدة «أن كل خطوة إلى الأمام تجلب التحسن»، وقالت: «سنواصل التقدم، ونتقدم دائماً ونتغلّب على العقبات»،

وفي ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، أشارت هونيك إلى أنه «رغم أن إحتياجاتها المالية محدّدة كمياً، إلا أنها لا تتوافق دائماً مع فرص الإستثمار»، وسلّطت الضوء على التحدّيات المترابطة المتمثلة في الفقر والأمن الغذائي وتغيُّر المناخ، وحثّت على إتباع نهج شامل. وشدّدت هونيك على الفحص الدقيق للمشاريع في ما يتعلق بتأثيرات المناخ، وأوجزت «مثلث برمودا» المتمثل في القدرة على المخاطرة، وعلى الترويج للمشروعات، وفهم المؤسسات المالية بإعتباره أمراً بالغ الأهمية لإغتنام فرص الإستثمار». ورأت هونيك «أن الحوكمة أمر محوري لتحقيق الأداء الأمثل»، مشيرة إلى تطور بنك الإستثمار الأوروبي نحو الدعم الإستباقي للمشروعات.

وفي الختام، قدمت هونيك ثلاث مبادرات من بنك الإستثمار الأوروبي: برنامج الأنظمة المالية الخضراء الذي يساعد الأنظمة المالية المقاومة للمناخ على مستوى العالم، ودليل إزالة الكربون في المغرب للشركات، ومدقق الأهلية الخضراء لبنك الاستثمار الأوروبي الذي يبسط تقييمات التمويل الأخضر للمشاريع الصغيرة.

المهندس زياد خلف عبد

رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي
المهندس زياد خلف عبد:
دعم الإبتكارات يُعزّز التنمية المستدامة في المنطقة العربية

من جهته، أكد المهندس زياد خلف عبد، رئيس بنك التنمية الدولي في العراق وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، قوة العمل الجماعي في التغلُّب على عدم الإستقرار والصراعات والركود في المنطقة، مشدّداً على «الحاجة إلى الإستفادة من نقاط القوة في المنطقة لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة من خلال تحسين الهياكل المالية ودعم الاستثمارات المبتكرة».

وشدّد المهندس خلف على «أهمية التكيُّف والتعاون بين الحكومات والأسواق لتحويل التحدّيات إلى فرص، بهدف تحقيق نمو مستدام وشامل»، مشيراً إلى «أولوية الحكومة العراقية في التنمية الإقتصادية والاستثمار من خلال قوانين آمنة»، مسلطاً الضوء على «مشروع الطريق التنموي كنموذج للإستثمار العابر للحدود، حيث يربط العراق وتركيا والإمارات وقطر لمعالجة قضايا سلسلة التوريد وربط الخليج بأوروبا».

وشدّد خلف على «ضرورة تقييم ومعالجة التحدّيات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تغيُّر المناخ والسلام والعدالة والفقر»، داعياً إلى «تمكين رواد الأعمال وتعزيز الشراكات والاستثمار في البحث والتطوير والموارد البشرية لتعزيز النمو الاقتصادي»، مشدّداً على «أهمية الإبتكار في الخدمات المصرفية، وتشكيل شراكات فعّالة لضمان النمو الإقتصادي الشامل»، داعياً إلى «توجيه الأموال والإستثمارات نحو المشاريع التي تؤثر بشكل إيجابي على المجتمع والبيئة».

وفي ختام كلمته، أكد المهندس خلف «أن النظام المصرفي العربي يجب أن يُساهم بشكل فاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، داعياً إلى «بذل جهود جماعية لتعزيز دور القطاعين المصرفي والمالي من أجل مستقبل أفضل».

نهلة بو دياب

الزميلة دينا قدوح

أهمية المؤتمر

يتعلق الهدف الأساسي من عقد المؤتمر بأهداف التنمية المستدامة، التي حدّدتها الأمم المتحدة كجزء من خطة العام 2030، والتي ترمي إلى القضاء على الفقر وتعزيز المساواة وحماية البيئة وضمان الوصول العالمي إلى الصحة والعدالة والرخاء. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تنسيق النمو الإقتصادي، والإندماج الإجتماعي، وحماية البيئة.

وترتبط الفرص الإقتصادية الكبيرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما قد يؤدي إلى إطلاق 12 تريليون دولار من فرص السوق، وخلق 380 مليون فرصة عمل جديدة في حلول العام 2030. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إستثمار سنوي يُراوح بين 3.3 و4.5 تريليونات دولار لتحقيق هذه الأهداف.

ويلعب القطاع المصرفي، وخصوصاً في المنطقة العربية، دوراً حاسماً في تمويل التنمية المستدامة وإدارة أصول بقيمة 4.5 تريليونات دولار وتمويل بقيمة 3 تريليونات دولار. ورغم التقدم المحرز، لا تزال هناك فجوة تمويلية سنوية كبيرة تتجاوز 100 مليار دولار في المنطقة العربية، مما يسلّط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز الإلتزام المالي والتعاون.

ولا يزال توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في حلول العام 2030 يشكل تحدياً رئيسياً للمنطقة العربية. وفي ضوء ذلك، قدم إتحاد المصارف العربية في سبتمبر/أيلول 2023 في قمّة أهداف التنمية المستدامة في نيويورك، إلتزاماً بتشجيع البنوك العربية على تقديم هدف تمويل أهداف التنمية المستدامة بقيمة 1 تريليون دولار في حلول العام 2030، بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

ويرمي هذا الهدف الطموح إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية الـ 22 ودعم تحقيق التحوّلات الستة الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة في المجالات التالية: الحماية الإجتماعية، والطاقة، والتعليم، والنظم الغذائية، والتحوُّل الرقمي، والتنوُّع البيولوجي والطبيعة.

وفي هذا الصدد، يهدف إتحاد المصارف العربية من وراء تنظيم هذا المؤتمر حول «تحدّيات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، إلى دراسة واقع التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتسليط الضوء على العوامل التي تُعزّز أو تعوّق التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة الإصلاحات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في حلول العام 2030. كما تناول المؤتمر دور القطاع المصرفي والمالي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

د. وسام فتوح والمهندس زياد خلف عبد

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح
يكرّم كبار الشخصيات في مؤتمر « تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة»

في ختام حفل إفتتاح المؤتمر، حصل المهندس زياد خلف عبد، رئيس مجلس إدارة بنك التنمية الدولي (العراق)، وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، على درع تكريمي من الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح. ويأتي هذا التكريم بمثابة إعتراف بالمساهمة الكبيرة للمهندس خلف عبد في تعزيز التنمية المستدامة.

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية مكرماً المهندس زياد خلف عبد في حضور ماريون هونيك

عدد من المشاركين الرئيسيين في المؤتمر

بمشاركة الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح
«المركزي الأردني»: التمويل الأخضر ضرورة إستراتيجية للمستقبل المصرفي

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس متحدثاً و بدا جانب من الحضور المصرفي الأردني والعربي

برعاية وحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس، إنعقدت فعّاليات النسخة الثانية من منتدى التمويل الأخضر «جريفن 2024» بعنوان «التمويل الأخضر: ضرورة ملحة لمستقبل القطاع المصرفي»، وذلك برعاية ذهبية من ثمانية بنوك هي: الأردن، والإسلامي الأردني، والأهلي الأردني، والقاهرة عمان، والإسكان للتجارة والتمويل، والأردني الكويتي، والاتحاد، والعربي الإسلامي الدولي، في حضور الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، ونائب رئيس جمعية البنوك في الأردن، عمار الصفدي، ومدير عام الجمعية، الدكتور ماهر المحروق، وقيادات مصرفية، وبمشاركة ما يزيد عن 180 مشاركاً من البنوك ومن مختلف القطاعات المصرفية والإقتصادية، والجهات الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية التي تُعنى بالتمويل الأخضر.

د. شركس

أكد محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس «أن التغيُّر المناخي أصبح من أهم القضايا على المستوى العالمي نظراً إلى ما ينطوي عليه من مخاطر إجتماعية وبيئية وإقتصادية، وأن المنتدى يهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون داخل القطاع المصرفي ومع الجهات الأخرى ذات العلاقة لتطوير وتفعيل مبادرات التمويل الأخضر في المملكة».

وأوضح د. شركس «أن البنك المركزي أدرك مبكّراً أهمية الحفاظ على البيئة وتشجيع الطاقة المتجددة، حيث شمل قطاع الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة ضمن برنامجه التمويلي لدعم وتمويل القطاعات الإقتصادية في العام 2013، إيماناً منه بأهمية هذا القطاع في المحافظة على البيئة وتوسيع نطاق استخدام الطاقة النظيفة في الأردن، والتخفيف من أثر تغيُّر المناخ».

وأضاف د. شركس «أن البنك المركزي قام في العام 2023 بإطلاق إستراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) التي تم إعدادها بالتعاون مع البنك الدولي وبالتنسيق والشراكة مع جمعية البنوك والقطاع المصرفي والمالي والأطراف ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص. وتُعتبر هذه الإستراتيجية بمثابة خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المالي من تعزيز التمويل الأخضر والحدّ من مخاطر تغيُّر المناخ، وتغطي قطاع البنوك

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس:
هدفنا الحفاظ على البيئة وتشجيع الطاقة المتجدّدة

وشركات التأمين وشركات التمويل الأصغر، كما تمتاز هذه الإستراتيجية بأنها الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مشيراً إلى «أن البنك المركزي إنضم في العام 2021 إلى شبكة تخضير النظام المالي العالمية، التي تهدف إلى تعزيز الإستجابة العالمية المطلوبة لتحقيق أهداف الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ وتعزيز دور النظام المالي في إدارة مخاطر تغيُّر المناخ وتوجيه رأس المال للإستثمارات الخضراء ومنخفضة الكربون».

د. فتوح

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
الأردن يلتزم مبادرات التمويل الأخضر الذي يمثل وسيلة حاسمة لتحقيق النمو المستدام ومعالجة تحديات تغيُّر المناخ

بدوره قال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: «إن الجامع المشترك بين الحضور هو تعزيز التنمية المستدامة التي تلبي إحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها»، موضحاً «أن هذا المؤتمر يناقش قضية بالغة الأهمية، تتمثل في تقاطع بين التمويل والإستدامة، والتنمية في عصر أصبحت فيه عواقب تغيُّر المناخ والتدهور البيئي واضحة بشكل متزايد». وأشار د. فتوح إلى «أن دور المؤسسات المالية في تعزيز مستقبل مستدام أصبح بالغ الأهمية»، موضحاً «أن التمويل الأخضر يمثل وسيلة حاسمة لتحقيق النمو المستدام ومعالجة التحديات الملحة التي يفرضها تغيُّر المناخ». وأشاد بـ «إلتزام الأردن مبادرات التمويل الأخضر»، مشيراً إلى «الخطة الوطنية للنمو الأخضر التي تم إطلاقها في العام 2017، ومشاريع الطاقة المتجددة، والسندات الخضراء، والصندوق الأردني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص»، معرباً عن أمله في «أن تُسهم هذه الجهود في بناء مستقبل مرن ومزدهر للأجيال المقبلة».

الصفدي

الصفدي:
المنتدى يهدف إلى تعزيز أطر الحوار والتعاون لدعم مبادرات التمويل الأخضر والإستدامة في المملكة

من جهته، قال نائب رئيس جمعية البنوك في الأردن، عمار الصفدي «إن منتدى التمويل الأخضر «جريفن»، هو منتدى سنوي أطلقته الجمعية في العام 2023، ويسلّطُ الضوء على التمويل الأخضر، ويهدف إلى تعزيز أطر الحوارِ والتعاونِ بين مختلف الجهات الحكومية والخاصة والقطاع المصرفي لدعم وتعزيز مبادرات التمويل الأخضر والإستدامة في المملكة»، موضحاً «أن التوجُّه نحو الإستدامة والتمويل الأخضر أصبح إحدى الضرورات الملحة لبناء مستقبل القطاع المصرفي، والذي يتوافق أيضاً مع رؤية التحديث الإقتصادي. كما أوضح مواصلة المؤشرات المصرفية الرئيسية تحقيق معدلات نموٍ مستدامة وحفاظ القطاع المصرفي على عناصر قوته ومتانته المالية من خلال الإشارة إلى مؤشرات المتانة المالية».

جلسات متخصصة عن طبيعة التمويل الأخضر والمستدام والتحول إلى نهج الاستدامة في القطاع المصرفي

تضمّن المنتدى مجموعة من الجلسات المتخصّصة التي بحثت طبيعة التمويل الأخضر والمستدام والتحوُّل إلى نهج الإستدامة في القطاع المصرفي. وجاءت الجلسة الإفتتاحية بعنوان «التمويل الأخضر: الأهمية والإتجاهات»، والتي تحدث فيها جاسون شانيل رئيس التمويل المستدام في سيتي العالمية، عن أهمية التمويل الأخضر والإتجاهات العالمية حوله، وإتجاهات الأسواق في جانب التمويل الأخضر، ووجود إرتفاع ملحوظ للطلب عالمياً على الحلول المالية المستدامة، وخصوصاً إرتباط الحلول البيئية مع بيئة الأعمال المصرفية.

الجلسة الأولى

بحثت الجلسة الأولى، في تكامل التمويل الأخضر في العمليات المصرفية، وأدارتها المهندسة ربى الزعبي مسؤولة الطاقة والمناخ والتنمية في وزارة الخارجية والتنمية البريطانية، حيث ركّز المتحدثون خلالها على العناصر المؤثرة على عملية التحول.

وتحدث أندريوس سكارنوليس، الخبير الاقتصادي المالي الأول في شؤون المالية والقدرة التنافسية والإبتكار في البنك الدولي، عن النظرة الشمولية للتمويل الأخضر على مستوى المنطقة والعالم، فيما تحدث يان إننباخ، مستشار تطوير الأنظمة المالية في مجموعة GFA الاستشارية، وشدى الشريف، خبير سياسات الاقتصاد الأخضر ونائب رئيس الفريق في GIZ الأردن، عن مجموعة الأدوات والآليات المتعلقة بتصميم وتطوير أدوات التمويل والقروض المصرفية الخضراء، والفرص الإستثمارية، وأهمية تعزيز سلوك المستهلك للدفع نحو التكنولوجيات الخضراء.

أما فنسنت دوينهاور، المدير المساعد ورئيس النظام المالي الأخضر لجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، فقد عرض التجارب الدولية وسبل تسريع وتيرة التمويل الأخضر من خلال عرض قصص النجاح وتوضيح العمليات المصرفية لنجاحها.

وتضمن المنتدى جلسة فرعية مخصّصة للقطاع الصناعي في الأردن، والتي تحدث فيها المهندس معن عياصرة عن فرص التمويل الأخضر في القطاع الصناعي.

حضور مصرفي أردني وعربي

الجلسة الثانية

وتناولت الجلسة الثانية، ممارسات إدارة مخاطر التمويل الأخضر، وأدارها الدكتور رسمي حمزة، المدير التنفيذي لصندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة JREEF.

وتحدث في الجلسة ميرت ديديباس، المدير الإقليمي لمكتب مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن الجوانب الفنية المتعلقة بالتمويل الأخضر في القطاع المصرفي، وعناصر تقييم المخاطر البيئية وإدماجها في نماذج التحليل الإئتماني لتعزيز القرارات الإئتمانية وإستدامة المحافظ المالية والحد من فرص الغسيل الأخضر للأموال«Green Washing» .

وتناول محمد عمايرة مدير دائرة الإستقرار المالي في البنك المركزي الأردني، توجُّهات البنك في تطبيق إستراتيجية التمويل الأخضر، وسبل تعزيز هيكل حوكمة المخاطر المتعلقة بالتمويل الأخضر في القطاع المصرفي.

البيان الختامي: تعزيز التحوُّل نحو الإستدامة في القطاع المصرفي

في ختام أعمال المنتدى، قدم مدير عام جمعية البنوك، الدكتور ماهر المحروق، البيان الختامي للمنتدى، مشيراً إلى دور الجمعية في تعزيز وبناء أُطر التواصل والتشابك مع كافة الجهات، لتعزيز التحوُّل نحو الإستدامة في القطاع المصرفي، وجهود الجمعية في تطوير وبناء القدرات والتعمق في مواضيع الإستدامة والتمويل الأخضر لتعزيز القيادات المصرفية لقيادة هذا التحوُّل، موضحاً «أن تخضير القطاع المصرفي عملية مستمرة، وترتبط مع تطبيق إستراتيجية البنك المركزي للتمويل الأخضر للأعوام 2023-2028 ورؤية التحديث الإقتصادي والتي إتخذت من الإستدامة إحدى الركائز الأساسية للرؤية».

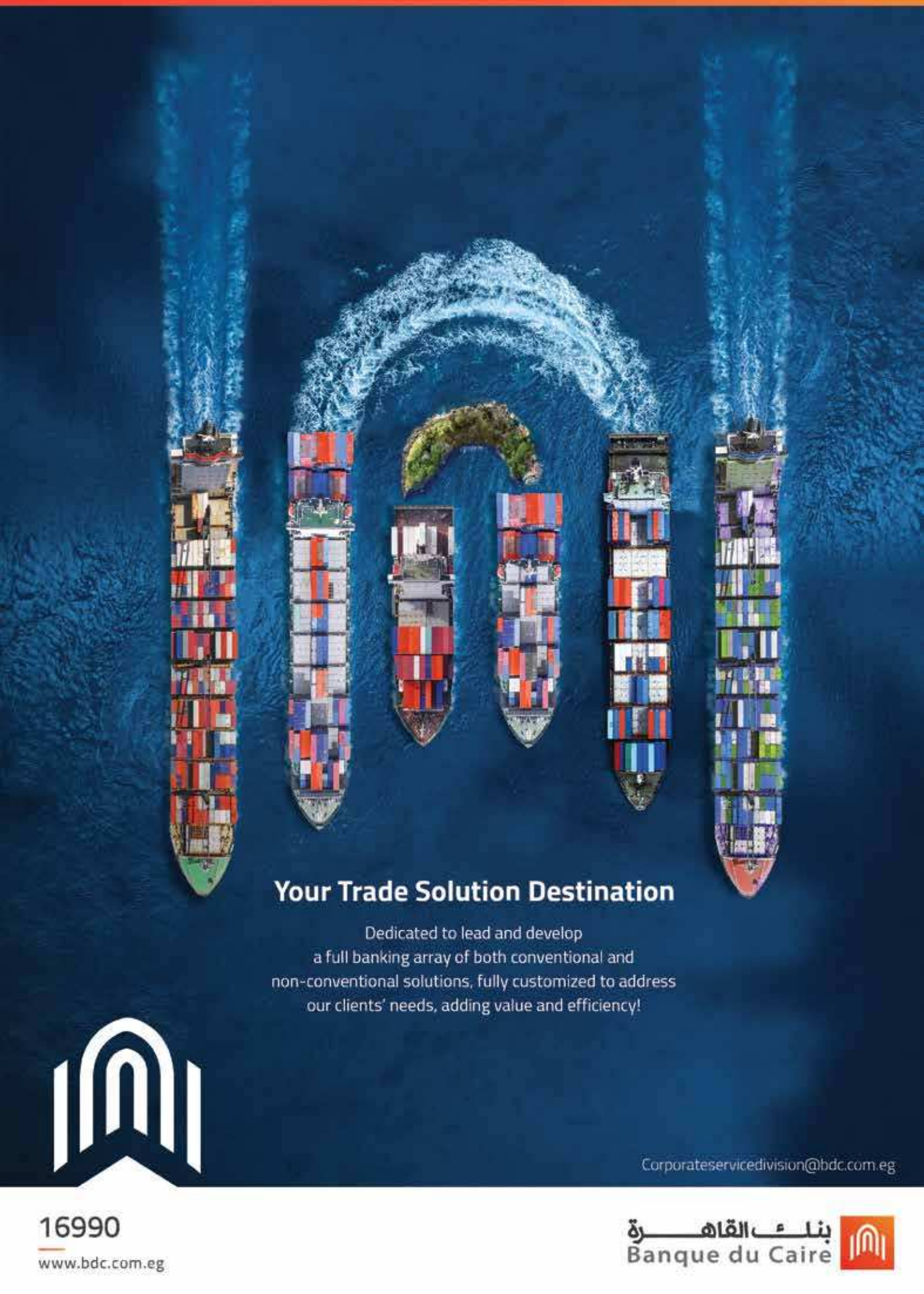
Your Trade Solution Destination
Dedicated to lead and develop
a full banking array of both conventional and
non-conventional solutions, fully customized to address
our clients' needs, adding value and efficiency!
Corporateservicedivision@bdc.com.eg
16990
www.bdc.com.eg
بنك القاهرة
Banque du Caire

التمويل المستدام لبيئة مستدامة:
البنوك الأوروبية الراغبة في صداقة البيئة

في الوقت الذي تنشط الأمم المتحدة في مبادرتها لتحقيق رؤية 2030 للتنمية المستدامة وحماية البيئة، تكثر في أوروبا عموماً وفرنسا خصوصاً، مساعي البنوك لإنتقال أفضل نحو تمويل مشاريع صديقة للبيئة، لكن مقياس مخاطر المناخ يبقى من أبرز التحدّيات في وجه البنوك الراغبة في تمويل مستدام لمشاريع تدخل ضمن أهداف الأمم المتحدة في هذا الإتجاه، ولا سيما الهدف رقم 17 الذي يتعلّق بتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، حيث لا يُمكن تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية إلاّ من خلال إلتزام الدول ومؤسساتها المعنية بالشراكة والتعاون العالميين لضمان عدم تخلُّف أحد عن المساهمة في الوصول إلى الأهداف المرجوّة.

فمن أجل الدخول في هذه الورشة العملاقة ومواكبة متطلّباتها، وإحترام معاييرها، وجدت المصارف عموماً نفسها في عمق المسألة، لأن التمويل المستدام جزء لا يتجزأ من مهام البنوك، ولا سيما أن إدارة المخاطر من أبرز أدوار هذه المؤسسات التمويلية.

من الواضح والمؤكد اليوم، أن الآثار الضارة لتقلُّبات المناخ باتت تؤثر سلباً على مجمل عالم الإقتصاد، بما في ذلك قطاع البنوك. فبعد سنوات من المماطلة، قرّرت البنوك الأوروبية أن تُبادر إلى إتخاذ إجراءات ومواقف من هذه الحالة البيئية الكونية، مدفوعة من قبل زبائنها، وأيضاً من قبل البنك الأم (البنك المركزي الأوروبي).

فمنذ العام 2020، إتخذ البنك المركزي الأوروبي على عاتقه، القيام بورشة هائلة ومهمة، ألا وهي تقييم مدى تأثير مخاطر المناخ على المحافظ المالية للبنوك الخاصة الاوروبية. وباتت البنوك الأوروبية الكبرى أمام إمتحان لمعرفة إن كانت تأخذ في الحسبان مخاطر الطقس، والمناخ في إدارة أصولها المالية. تجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة طرحتها في نيسان/ إبريل الماضي المجالس العامة السنوية للشركات الكبرى التي يتألف منها مؤشر بورصة باريس CAC 40))، الذي يضم تحت لوائه أكبر 40 شركة مدرجة. هذه المسألة مهمة للغاية ومركزية.

فالمؤسسات البنكية تنخرط في تمويل الأنشطة الإقتصادية، وبالتالي تمويل الشركات بما فيها الشركات التي تعمل على التحوُّل نحو نماذج الشركات الصديقة للبيئة. لكن معرفة قياس هذه المشاكل يشكل التحدّي الاكبر.

فمن أجل مواكبة الشركات الراغبة في التحوُّل نحو نموذج صديق للبيئة، يدفع الإتحاد الأوروبي نحو جبهات مختلفة، ولا سيما معرفة قياس حصّة الأصول المصرفية الحالية والمستقبلية لدى البنك، ومتطابقة مع هدف الحفاظ على حماية المناخ من التقلُّب من خلال معرفة حصة الإستثمارات في الطاقات المشبّعة بالكربون مثل البترول، أو الفحم، أو حصّة الإستثمارات في الطاقات المتجدّدة...

في هذا المجال تحديداً، بيّنت دراسة لمكتب الإستشارات في المحاسبة والتدقيق الحسابي العالمي KPMG، وله فرع أساسي في باريس، صدرت في أيار/ مايو الماضي، أن أسلوب الحسابات الذي تعتمده السلطة اللمصرفية الأوروبية لقياس مجهود البنوك لصالح حماية المناخ والبيئة، يستدعي إعادة النظر في المعايير، حيث إن الأسلوب الحسابي المتبع بحسب الشركة KPMG، لا يعطي صورة حقيقية للأصول البنكية الموجهة للإستثمار في مشاريع تهدف إلى الحفاظ على سلامة المناخ، ولا سيما

إستثمارات في مجال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.
بحسب الدراسة، فإن نسبة 3 % من الأصول المالية لدى البنوك الأوروبية، تستجيب لما يُسمّى التصنيف الاخضر للتمويل المستدام والذي دخل حيّز التطبيق مطلع العام 2023، ويعمل على تطبيق النشاطات الإقتصادية التي لا تشكل أزمة للبيئة.
إن هدف هذا التصنيف الأخضر هو توجيه الإستثمارات نحو أنشطة مستدامة. إن نسبة 3 % بحسب KPMG، منخفضة جداً، وذلك يعود إلى عدم التقدير الصحيح، الأمر الذي يأسف له العديد من البنوك الاوروبية، من دون أن تشير إلى دراسة الشركة إلى أسماء هذه البنوك.

نتيجة ذلك، قرّر بعض المصارف في أوروبا، أن يستخدم أساليبها الحسابية الخاصة به، رغم إحتمال عدم التقييم والحساب الدقيق. فبحسب البنك المركزي الأوروبي، والذي أخذ على عاتقه منذ أربعة أعوام ورشة التمويل الأخضر، «فإن كل مخزون من رأس مال لا يُعتبر مرناً في مواجهة مخاطر المناخ، سيُعرّض مدته الزمنية أو الحياتية للتراجع». وهذا سيأخذ شكل تدهور مرتفع، وتنتج عنه مخاطر مالية كبيرة جداً. فالبنك المركزي الأوروبي يعمل منذ العام 2020 على تقييم تأثير تقلّب المناخ على خط المالية للبنوك الأوروبية الخاصة وغير الأوروبية التي لديها أنشطة مالية مهمة في منطقة الإتحاد الأوروبي. علماً أن مؤسسة النقد الأوروبية لم تتأخر في إتخاذ موقف حازم ولهجة صارمة في وجه البنوك ودعتها إلى تسليمها معطيات جديدة أي التمويل الإضافي مثل أرقام تحدّد نسبة الأصول البنكية المتّصلة بالكربون على سبيل المثال.

وبحسب البنك المركزي الأوروبي نسبة 6 % فقط من البنوك الأوروبية كشفت عن معطيات ومعلومات كافية ضمن الفئات الخمس من تقييم مخاطر تقلبات المناخ، ولا سيما إرتفاع منسوب المياه، الفيضانات، الجفاف، وتُعتبر من المخاطر الرئيسية.

إنطلاقاً من هنا، دعا مجلس الإستشراف الإحترازي التابع للبنك المركزي الاوروبي، البنوك في الإتحاد إلى معالجة الثغرات، وبلوغ إستراتيجيته من خلالها يُمكنها أن تساعد في إحترام المعايير الجديدة، والتأقلم معها، ولا سيما في مجال المناخ والتي تشدد عليها السلطة المصرفية الاوروبية.

خلافاً لذلك، تقوم السلطة المصرفية الأوروبية بفرض عقوبات على البنوك، من بينها غرامة قد تصل إلى نسبة 5 % من الناتج البنكي اليومي للبنك المعني. أضف إلى ذلك، أن العقوبة هذه قد تصل إلى عشرات ملايين اليوروهات في مدة ستة أشهر على سبيل المثال.

*الحالة الفرنسية

البنوك الفرنسية ومنذ العام 2022 تراجعت بشكل ملحوظ في تمويلها لقطاع الطاقة الملوّث للبيئة مثل الوقود الأحفوري (نفط وغاز)، وذلك بحسب التقرير الـ 15 الذي يحمل عنوان **Banking on climat chaos** والذي يصدر سنوياً بالتعاون مع منظمات غير حكومية مدافعة عن المناخ.

أبرزُ البنوك الفرنسية التي إنخرطت في هذا الإتجاه، **BNP Paribas** الذي كان من أبرز المموّلين للصناعة البترولية، إلاّ أنه نشط في التقليل من هذا الدعم. ومع ذلك ظل هذا البنك في مرمى أهداف المنظمات غير الحكومية **NGO** هذه، ورفعت على هذا المصرف العام الماضي دعاوى في المحاكم تحت شعار عدم إحترامه لحقوق أخذ الحيطة في مجال إحترام البيئة والمناخ.

فبحسب التقرير المشار إليه، **BNP Paribas**، قدم تمويلاً لقطاع الوقود الأحفوري بقيمة 187 مليار يورو منذ العام 2016. وهذا القطاع الملوث الأول للبيئة الكونية.
في الإجمال، إمتثلت بنوك فرنسية عدة في إحترام المساعي الأممية لحماية البيئة والحفاظ على سلامة المناخ، ولو بنسب قليلة أمام ملياراتها وأرباحها، وهذا جزء يسير مما يُمكن أن تقوم به من مجهود فعلي.

فالبنوك، ورغم ما تقدم، لا تزال تدعم وتموّل قطاع النفط والغاز في العالم، إنما مساهمة البنوك الفرنسية في هذا التمويل ولا سيما البنوك الأربعة الكبرى مثل، **BPCE**،**Credit Agricole** **Societe Generale** و**BNP Paribas** تراجعت في العام 2023 قياساً للعام 2022 بنحو 10 مليارات يورو لتصل إلى 40 ملياراً بحسب التقرير. وهذا التراجع يمثل نسبة 6 **%** من التمويل العالمي، وهذا أيضاً أقل بكثير من حصّة هذه البنوك في السوق العادية.

في الإجمال، فإن 60 مصرفاً الأكبر حول العالم، أقرضت أو سهّلت تمويل بقيمة 706 مليارات دولار (بتراجع 10 %)، لصالح مشاريع الوقود الأحفوري. وفي طليعة هذه البنوك، نجد مصارف من الوزن الثقيل مثل **JP Morgan**، مع تمويل لقطاع النفط والغاز في العام 2023، بحجم 41 مليار دولار، بنك **Mizuho** بحجم 37 مليار دولار، و**Bank of America** بحجم 34 مليار دولار. أما في أوروبا فيأتي بنك **Barclays** البريطاني في طليعة البنوك المموّلة للقطاع الملوث للبيئة والمناخ، وبحجم 24 ملياراً، يليه الفرنسي **BNP Paribas**، بحجم 12.2 مليار، يتبعه بنكان فرنسيان أيضاً **Credit Agricole**، بتمويل حجمه 11.7 ملياراً و **Societe Generale** بحجم 8.7 مليارات.

منذ إتفاقيات باريس 2015، حول البيئة والتي تهدف إلى الحد من الإحتباس الحراري والوصول إلى 1.5 درجة، أقرّت البنوك قروضاً بقيمة 7 آلاف مليار دولار لتمويل مشاريع في قطاع الوقود الأحفوري. ومنذ العام 2021 أشارت الوكالة الدولية للطاقة إلى أنه لا يُمكن القيام بمشاريع نفط وغاز وفحم جديدة إذا كان الهدف هو بلوغ إنبعاثات شبه معدومة (صفر إنبعاثات)، في حلول العام 2050 إلتزاماً بإتفاقيات باريس.
المنظمات غير الحكومية **NGO**، المدافعة عن حقوق البيئة وحماية المناخ، تتخذ من دراسة الوكالة الدولية للطاقة درعاً في هجومها على المصارف كي تتوقف عن تمويل القطاع الأكثر تلويثاً للبيئة.

وفي العودة إلى المصارف الفرنسية، حدّد **BNP Paribas**، هدفاً لتخفيض حجم تمويله لقطاع النفط والغاز والفحم بنسبة 70 **%**، في حلول العام 2030 ضمن مسعى لتخفيض هذا التمويل والإستعاضة عنه بتمويل 90 **%** مشاريع طاقة قليلة إنبعاثات الكربون. بمعنى أن كل يورو يستثمر في الوقود الأحفوري يقابله إستثمار بقيمة 11 يورو في الطاقات المتجددة، خطوة رحبت بها **NGO**، ولو أنها أي هذه المنظمات لم تقتنع كلياً بنوايا البنوك في هذا الإتجاه.

مازن حمود/ محلل إقتصادي/ باريس

نظمه إتحاد المصارف العربية
تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله
«الملتقى السنوي لمديري الإلتزام في المصارف العربية» في شرم الشيخ

جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية لـ «الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية» بعنوان: «تعزيز الإمتثال لتشريعات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان حماية البيانات المصرفية»، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله، بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، والبنك المركزي المصري، وإتحاد بنوك مصر، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC، في شرم الشيخ، مصر، على مدار ثلاثة أيام، لمناقشة أفضل الممارسات في مجال إستخدام النظم التكنولوجية الحديثة لضمان حماية البيانات في المصارف، وأبرز ملامح منهجيات إعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الافتراضية، فضلاً عن الإستفادة من تجارب الدول العربية في تنظيم التعامل بالأصول الإفتراضية.

وشارك في الملتقى د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري، الذي ألقى كلمة المحافظ حسن عبدالله، ورئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر، محمد الإتربي، والأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح، ومحافظ جنوب سيناء اللواء الدكتور خالد فودة، في حضور سليمان بن رشيد الجبرين، الرئيس التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، والدكتور حاتم علي، رئيس البعثة، الممثل الإقليمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC، الإمارات، ونخبة من الخبراء والمتخصّصين المصريين والعرب والأجانب. وتخلل الملتقى معرض للمؤسسات والشركات الراعية.

د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري ممثلاً المحافظ حسن عبد الله: أصدرنا العديد من الضوابط والقرارات التنظيمية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب

الإتربي: تدفقات الأموال غير المشروعة عبر النظام المالي العالمي خلال العام 2023 معظمها تجسّد في عمليات غسل أموال وتمويل عدد من الجرائم المدمّرة

أعلن د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري ممثلاً المحافظ حسن عبد الله: «أن التكنولوجيا المالية الرقمية ساهمت في وصول الخدمات المصرفية لشرائح المجتمع، بما يدعم مفهوم الشمول المالي»، لافتاً إلى «أهمية دعم جهود التعاون الدولي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز فاعليتها».

وقال وكيل المحافظ: «إن البنك المركزي المصري أصدر العديد من الضوابط والقرارات التنظيمية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الارهاب، بما يتواكب مع جميع المعايير والإشتراطات والمتطلّبات الدولية في هذا الشأن».

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر، محمد الإتربي: «إن الناظر للأرقام التي تضمّنها التقرير العالمي الصادر من وكالة Nasdaq لعام 2024، والتي تشير إلى تدفقات الأموال غير المشروعة عبر النظام المالي العالمي خلال العام 2023 والبالغة قيمتها 3.1 تريليون دولار، يجد أن معظمها تجسّد في عمليات غسل أموال وتمويل عدد من الجرائم المدمرة، إلى جانب تمويل عمليات الإتجار بالبشر والذي بلغ حجم تمويله وفق التقرير عينه نحو 346.7 مليار دولار، فضلاً عن تمويل تجارة المخدّرات والذي بلغ نحو 782.9 مليار دولار. أيضاً هناك نحو 11.5 مليار

دولار تم إستخدامها في تمويل الإرهاب، فيما بلغ إجمالي عمليات الإحتيال المصرفي على مستوى العالم نحو 485.6 مليار دولار خلال العام 2023. وكلنا نعلم أن جرائم غسل الأموال قد أودت بسمعة عدد من البنوك الكبرى على مستوى العالم».

د. فتوح:
مصر أثبتت قدرتها على مواجهة التحدّيات الدولية والإقليمية وتحقيق معدّلات نمو مهمة

وقال الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، د. وسام فتوح: «إن مصر تمكّنت منذ قرار تحرير سعر الصرف الصادر في 6 مارس/ آذار 2024، من جذب نحو 50 مليار دولار إستثمارات وتدفّقات دولارية»، مشيراً إلى «أن إجراءات تحرير سعر الصرف ساهمت في توحيد سعر الصرف، وتهيئة المناخ لجذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر»، مشدّداً على «أن مصر نجحت خلال العقد الماضي في تحقيق إنجازات مهمة وأثبتت قدرتها على مواجهة التحدّيات الدولية والإقليمية وتحقيق معدّلات نمو مهمة».

وقال د. فتوح: «فيما العالم يشهد نزاعات جيوسياسية، وتجارية غير مسبوقة، وبعض من دولنا العربية تعاني ضغوطاً سياسية وأمنية وإقتصادية هائلة، كانت مصر تُثبت أنها وحتى في ظل أصعب الظروف الدولية والإقليمية، قادرة على مواجهة تداعيات ما يحدث حول العالم، وفي الإقليم، بل وأثبتت أنها قادرة على تحويل التحدّيات إلى فرص وذلك في ظل حكمة وبصيرة قياداتها»، مشيراً إلى «أن مصر أثبتت قدرتها ببراعة على أنها أهل للثقة ومدركة ومتبصّرة ولديها بُعد نظر، ونتيجة ذلك، تلقت مصر خلال الأشهر الماضية، نحو 50 مليار دولار من التدفقات المالية، بشكل إستثمارات مباشرة، أو حزم تمويلية، ومن المؤكد أنه سيكون لهذه التدفقات المالية تأثيرات إيجابية على مختلف النواحي الإقتصادية والمالية والمصرفية».

أضاف د. فتوح: «إن من أهم أعمدة الإقتصاد المصري، الذي كان له مساهمة كبيرة، هو بنك مصر، هذا البنك العريق، الذي خدم الإقتصاد والمواطن المصري، لأكثر من 100 عام، وتأكيداً لنجاحه، نال هذا البنك الكثير من جوائز التقدير من أرقى وكالات التصنيف العالمية، وبشكل خاص خلال السنوات العشر الأخيرة»، مشيراً إلى أنه «للدلالة على التقدُّم الكبير الذي حقّقه بنك مصر، فإن حجم موجوداته في نهاية العام 2014 (أي يناير/ كانون الثاني 2015) قد بلغت نحو 38 مليار دولار، فيما إرتفعت إلى 80.9 مليار في نهاية العام 2023، محققاً زيادة بلغت 111 %. كما بلغت ودائعه نحو 60 مليار دولار، بزيادة 79 % خلال الفترة المذكورة، فيما شهد توسعاً كبيراً في الإقراض، فوصل مجمل قروضه التي ضخّها في الإقتصاد المصري إلى 28.4 مليار دولار، بزيادة 279 % خلال الفترة عينها».

وخلص د. فتوح إلى «أن بنك مصر يلتزم أفضل ممارسات الإستدامة والذي أدى إلى تعزيز الموقع الريادي المميّز في الأسواق التي يعمل فيها، كما يُعطي بنك مصر الأولوية بشكل واضح لأهداف التنمية المستدامة، حيث يُعد بنك مصر من أوائل البنوك التي تبنّت إستراتيجية الشمول المالي، والتي تهدف إلى تمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والمصرفية والتي تلبي إحتياجاتهم المختلفة وبالأخص فئة الشباب»، موجّهاً التحية إلى رئيس مجلس إدارة بنك مصر محمد الإتربي وفريق عمله، منوهاً بالإنجازات الكبيرة التي حققها البنك الأهلي المصري الذي يحمل شعار «بنك أهل مصر»، معتبراً أنه «بنك المصريين جميعاً، ويستحق هذا الشعار بجدارة، وهو أول بنك مصري يخدم الإقتصاد المصري، حيث تأسس منذ أكثر من 125 عاماً، عاملاً بكل إخلاص وتفان لأهل مصر جميعاً، وعلى إمتداد جمهورية مصر العربية، ويحتل المرتبة السادسة عربياً من حيث حجم الموجودات التي تزيد عن 163 مليار دولار، وبقاعدة ودائع تزيد عن 116 ملياراً، وبقاعدة رأسمالية تقارب الـ 9 مليارات دولار».

اللواء فودة:
محافظة سيناء حصلت على لقب أفضل مسؤول عربي وقائد للتنمية في مدينة سياحية

وأبدى محافظ جنوب سيناء اللواء الدكتور خالد فودة سعادته بإنعقاد الملتقى في مدينة شرم الشيخ، «التي تُعد مقصداً عالمياً للسياحة والمؤتمرات»، مشيراً إلى «أن إنعقاد هذا الملتقى، يعكس حرص القيادة السياسية والدولة المصرية على تنظيم وإستضافة مثل هذه الفعّاليات».

وأكد اللواء فودة «أن محاور الملتقى تهدف إلى إلقاء الضوء على مبادئ وأسباب المراجعة الشاملة للموجودات المحفوفة بالمخاطر، مع مناقشة أهم الإجراءات المتخذة لتأسيس نتائج تقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الإفتراضية».

وأوضح فودة «أن مدينة شرم الشيخ حصلت على العديد من الجوائز، من أبرزها شهادة الأمم المتحدة كأول مركز للمرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات في إفريقيا في العام 2022، وجائزة أفضل مدينة سياحية عربية في تنظيم الأحداث والفعّاليات السياحية في العام 2023، والميدالية البرونزية كثالث أفضل مدينة قابلة للعيش والتعايش على مستوى العالم. كما حصلت على شهادة أفضل وجهة سياحية آمنة على مستوى العالم والجائزة الذهبية كأفضل مدينة سياحية».

وأضاف فودة «أن المحافظة حصلت على لقب أفضل مسؤول عربي وقائد للتنمية في مدينة سياحية من الأمم المتحدة في العام 2023، ودرع رجل العام 2024 نتيجة مسابقة دولية نظّمتها منظمة الإتحاد الأفريقي – الآسيوي».

بن رشيد الجبرين

وهنّأ سليمان بن رشيد الجبرين، الرئيس التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، مصر لـ «جهودها في مواصلة تعزيز مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلُّح»، كما هنّأها بـ «قرار مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF مؤخراً برفع درجات الإلتزام الفني بالعديد من التوصيات، منها المتعلّق بخدمات تحويل الأموال، والتقنيات الجديدة والمهن والأعمال غير المحددة، وبهذا تكون جمهورية مصر العربية قد حقّقت درجات تقييم ملتزم، وإلى حد كبير بدرجة 90 % من التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي».

وقال بن رشيد الجبرين: «لا تزال السوق الإفتراضية والتقنيات الحديثة تشكل خطراً على المنظومة الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإساءة إستغلالها من قبل المجرمين الإرهابيين، حسب آخر تقارير مجموعة العمل المالي. لذا قررت المجموعة إصدار بيانات بشكل دوري تتضمن جهود الدول وتقييم مستوى الإلتزام، بالتوصية 15 المتعلقة بالتقنيات الحديثة»، مؤكداً «أن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الهادفة للربح وخصوصاً في الوقت الراهن في ظل المتغيّرات الحالية في المنطقة، هو دور حيوي في الإقتصادات الوطنية والمجتمعات والإغاثة ودعم الأشخاص ذوي الإحتياج»، داعياً المصارف إلى «التنسيق مع الجهات الإشرافية والرقابية لمعرفة المنظمات غير الهادفة للربح الأكثر عرضة للإستغلال ووضع تدابير مركّزة ومتناسبة وقائمة على المخاطر».

د. علي

وقال الدكتور حاتم علي، رئيس البعثة، الممثل الإقليمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC، الإمارات: «إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة هو الأمانة العامة لإتفاقيات الأمم المتحدة بآلياتها القانونية لمكافحة الجريمة والوقاية منها، ومن أهم هذه الإتفاقيات: إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها الموثقة، وإتفاقيات مكافحة الفساد، والمخدّرات والإرهاب وغيرها»، مشيراً إلى «أن التدفُّقات المالية ذات مشروع هي العمود الفقري لأي جريمة من الجرائم التي تناولناها، والتي تعمل منظماتنا جاهدة مع الدول الأطراف في مكافحتها، لأننا لا ننتظر أبداً أن يكون هناك جريمة فساد، أو أن يكون هناك تجار مخدّرات، أو تجارة الأسلحة، أو تنظيمات إرهابية، دون أن تكون لهذه الكيانات الإجرامية، تمويل (أي تم تمويلها بالفعل)، وعائدات غير مشروعة، وأين تذهب هذه العائدات ومن أين تأتي، وهي بالطبع تأتي من المنظومة المالية والمصرفية العالمية».

محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية

د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري مع نرمين كمال

مشاركة مصرفية رسمية

حضور مصرفي مصري وعربي

جلسات «الملتقى السنوي لمديري الإلتزام في المصارف العربية» ناقشت أبرز المستجدات في المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ومتطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتحقيق في الجرائم المالية

ناقش «الملتقى السنوي لمديري الإلتزام في المصارف العربية» بعنوان: «تعزيز الإمتثال لتشريعات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان حماية البيانات المصرفية»، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله، على مدار ثلاثة أيام المحاور التالية: «أبرز المستجدات في المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، و«معوّقات الإمتثال للمعايير الدولية والتشريعات والضوابط الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي، وأفضل الممارسات للتغلّب عليها»، و«متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد حماية البيانات والسريّة المصرفية»، و«تجارب الدول العربية في مجال إستخدام النظم التكنولوجية الحديثة لضمان حماية البيانات في المصارف»، و«تجارب عربية مقارنة في تنظيم التعامل بالأصول الإفتراضية»، و«أبرز التحدّيات التي تُواجه القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأفضل الممارسات لمواجهتها»، بالإضافة إلى أوراق عمل عن «الفرص والتحديات في إستخدام التكنولوجيا المالية من قبل السلطات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (SupTech & RegTech)، و«التحقيق في الجرائم المالية (حالة عملية حول منع تمويل الإرهاب)»، و«تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول»، و«الأمن السيبراني في القطاع المصرفي»، و«تداعيات تغيُّر المناخ على وظيفة الإلتزام»، و«أثر إستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على حجم الجرائم المالية والجرائم المنظمة عبر الحدود».

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«أبرز المستجدات في المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «أبرز المستجدات في المعايير الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، نقاطاً عدة هي: متطلّبات تقارير المعاملات المالية المشتبه فيها، وأفضل الممارسات في ما يتعلق بتعزيز مبدأ الشفافية في التعرُّف على المستفيد الحقيقي والتحقُّق منه ودور وحدات التحرّيات المالية في تطوير آليات التغذية العكسية بما يتواءم مع المعايير الدولية.

ترأس الجلسة، الدكتور حاتم علي، رئيس البعثة، الممثل الإقليمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC، الإمارات. وتحدث فيها كل من: الدكتور هشام سامي، رئيس إدارة الفحص والتحري، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، وعمر الصوري، نائب المدير التنفيذي دائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي الأردني، وصفاء العشري، الرئيس الإقليمي لقطاع الإلتزام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنك أبو ظبي، مصر.

د. حاتم علي، رئيس البعثة، الممثل الإقليمي، مكتب الأمم المتحدة مترئساً الجلسة

الجلسة الثانية

«معوّقات الإمتثال للمعايير الدولية والتشريعات»

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «معوّقات الإمتثال للمعايير الدولية والتشريعات والضوابط الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المصرفي وأفضل الممارسات للتغلُّب عليها»، نقاطاً عدّة هي: القوانين الدولية المعقّدة، وتزايد متطلبات المصارف المراسلة، ومواءمة التشريعات الوطنية مع المتطلّبات الدولية.

ترأس الجلسة د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري، وتحدث فيها كل من عرفات فيومي، مدير تنفيذي دائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي الأردني، وإيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الإلتزام والحوكمة، البنك الأهلي المصري، مصر، وعصام محسن البلوشي، رئيس دائرة الإلتزام، البنك الوطني العُماني، سلطنة عُمان.

د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري مترئساً الجلسة و بدا إيهاب المصري متحدثاً

ورقة عمل

«الفرص والتحدّيات في إستخدام التكنولوجيا المالية من قبل السلطات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (SupTech & RegTech)».

تناولت ورقة العمل محور «الفرص والتحديات في إستخدام التكنولوجيا المالية من قبل السلطات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (SupTech & RegTech). وتحدثت فيها نرمين كمال، وكيل المحافظ المساعد، البنك المركزي المصري.

نرمين كمال

مداخلات مصرفية خلال جلسات العمل

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد حماية البيانات والسرية المصرفية»

تناولت الجلسة الأولى، من اليوم الثاني، بعنوان «متطلّبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقواعد حماية البيانات والسرية المصرفية»، نقاطاً عدة هي: المعايير الدولية لمكافحة الجرائم المالية في ظل التكنولوجيا، وإمكانية إستغلال السرية المصرفية في الجرائم المالية، والنهج القائم على المخاطر في الإمتثال ومكافحة الجرائم المالية.

ترأس الجلسة، حافظ أبو العزم، رئيس مجموعة الإلتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية، بنك القاهرة، رئيس لجنة الإلتزام، إتحاد بنوك مصر. وتحدث فيها كل من: إيهاب المصري، الرئيس التنفيذي لمجموعة الإلتزام والحوكمة، البنك الأهلي المصري، مصر، وعصام بركات، خبير التقييم المتبادل، MENAFATF، والدكتور محمود كرم، مدير في إدارة البحوث والتحليل الإستراتيجي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مصر، ومحمد درويش، رئيس البحوث والسياسات، المكتب التنفيذي للرقابة وحظر إنتشار التسلّح، دولة الإمارات.

حافظ أبو العزم، رئيس مجموعة الإلتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية، بنك القاهرة، رئيس لجنة الإلتزام، إتحاد بنوك مصر مترئساً الجلسة

ورقة عمل

«التحقيق في الجرائم المالية (حالة عملية حول منع تمويل الإرهاب)». تناولت ورقة العمل محور «التحقيق في الجرائم المالية (حالة عملية حول منع تمويل الإرهاب)»، تحدث فيها وسام عابد، مدير إدارة جهات إنفاذ القانون/ المكتب الإقليمي، **Western Union**، دولة الإمارات.

وسام عابد

الجلسة الثانية

«تجارب الدول العربية في مجال إستخدام النظم التكنولوجية الحديثة لضمان حماية البيانات في المصارف»

تناولت الجلسة الثانية محور «تجارب الدول العربية في مجال إستخدام النظم التكنولوجية الحديثة لضمان حماية البيانات في المصارف».

ترأس الجلسة طوني شبلي، رئيس الأمن السيبراني، شركة أتريا للحلول المالية، بلجيكا. تحدث فيها كل من: الدكتور خالد سابق، مدير إدارة نظم وأمن المعلومات، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وعرفات الفيومي، مدير تنفيذي دائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي الأردني، وحافظ أبو العزم رئيس مجموعة الإلتزام المصرفي والحوكمة المؤسسية، بنك القاهرة، رئيس لجنة الإلتزام، إتحاد بنوك مصر.

طوني شبلي مترئساً الجلسة

اليوم الثالث

الجلسة الأولى

«تجارب عربية مقارنة في تنظيم التعامل بالأصول الإفتراضية»

تناولت الجلسة الأولى من اليوم الثالث، محور «تجارب عربية مقارنة في تنظيم التعامل بالأصول الإفتراضية». ترأس الجلسة الدكتور أحمد فؤاد خليل، مدير عام، بنك مصر.

تحدث فيها كل من: مهاب قورة، المدير الإقليمي London Stock Exchange Group LSEG، مصر، وعمر الصوري، نائب المدير التنفيذي دائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي الأردني، وعصام محسن البلوشي، رئيس دائرة الإلتزام، البنك الوطني العُماني، سلطنة عُمان.

ورقة عمل

«الأمن السيبراني في القطاع المصرفي»

تناولت ورقة العمل محور «الأمن السيبراني في القطاع المصرفي»، تحدث فيها طوني شبلي، رئيس الأمن السيبراني، شركة أتريا للحلول المالية، بلجيكا.

ورقة عمل

«تداعيات تغيُّر المناخ على وظيفة الإلتزام»

تناولت ورقة العمل محور «تداعيات تغيُّر المناخ على وظيفة الإلتزام»، تحدث فيها الدكتور أحمد فؤاد خليل، مدير عام بنك مصر.

ورقة عمل

«أثر إستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على حجم الجرائم المالية والجرائم المنظمة عبر الحدود»

تناولت ورقة العمل محور «أثر إستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على حجم الجرائم المالية والجرائم المنظمة عبر الحدود»، تحدث فيها أحمد السنباطي، الرئيس التنفيذي، شركة **DATA GEAR**.

جلسة نقاش ختامية

«أبرز التحدّيات التي تُواجه القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأفضل الممارسات لمواجهتها»

تناولت جلسة النقاش الختامية، محور «أبرز التحدّيات التي تُواجه القطاع الخاص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأفضل الممارسات لمواجهتها».

ترأس الجلسة، الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، وتحدث فيها كل من: الدكتور حاتم علي، رئيس البعثة، الممثل الإقليمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي **UNODC**، الإمارات، والدكتور وائل رفيق، مدير إدارة البحوث والتحليل الإستراتيجي، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية، وعصام بركات، خبير التقييم المتبادل، **MENAFATF**، وعرفات الفيومي، مدير تنفيذي دائرة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، البنك المركزي الأردني، ومهاب قورة، المدير الإقليمي **London Stock Exchange Group LSEG**، مصر.

د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

مشاركة مصرفية عربية ومصرية في شرم الشيخ

دروع تقديرية من إتحاد المصارف العربية
إلى اللواء د. فودة وبن رشيد الجبرين ود. علي

في ختام حفل إفتتاح «الملتقى السنوي لمديري الإلتزام في المصارف العربية» في شرم الشيخ، بعنوان: «تعزيز الإمتثال لتشريعات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان حماية البيانات المصرفية»، تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري حسن عبدالله، والذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مصر، والبنك المركزي المصري، وإتحاد بنوك مصر، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC، في شرم الشيخ، مصر، على مدار ثلاثة أيام، جرى تقديم دروع تقديرية، في حضور د. أشرف بهي الدين وكيل محافظ البنك المركزي المصري ممثلاً المحافظ حسن عبد الله، ورئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، والأمين العام للإتحاد د. وسام فتوح، إلى كل من اللواء الدكتور خالد فودة محافظ جنوب سيناء، وسليمان بن رشيد الجبرين، الرئيس التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، مصر، والدكتور حاتم علي، رئيس البعثة، الممثل الإقليمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC، الإمارات.

محمد الإتربي مكرّماً سليمان بن رشيد الجبرين، الرئيس التنفيذي لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF، مصر في حضور د. وسام فتوح

الإتربي مكرّماً الدكتور حاتم علي، رئيس البعثة، الممثل الإقليمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي UNODC

الإتربي مكرّماً محافظ جنوب سيناء اللواء الدكتور خالد فودة في حضور د. وسام فتوح

المكرّمون يتوسطون الشخصيات الرسمية في الملتقى السنوي في شرم الشيخ

على هامش «الملتقى السنوي لمديري الإلتزام في المصارف العربية»
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:
حجم الإقتصاد المصري إرتفع إلى 10 تريليونات جنيه بمتوسط نمو 4.4 %
ونتوقع 10 % نمواً بتدفقات النقد الأجنبي لمصر بعد إجراءات 6 مارس 2024

توقّع الدكتور وسام فتوح، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، تحقيق نمو نسبته 10 % لموارد النقد الأجنبي للإقتصاد المصري، خلال العام المقبل، ومن مصادره الرئيسية وهي: السياحة والإستثمار الأجنبي المباشر، وإيرادات قناة السويس والصادرات وتحويلات المصريين العاملين في الخارج وذلك بسبب الإجراءات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري في 6 مارس/ آذار 2024.

وأشار د. فتوح على هامش مشاركته في «الملتقى السنوي لمدراء الإلتزام في المصارف العربية»، في شرم الشيخ، إلى «أن صناعة السياحة في مصر، شهدت تطوراً كبيراً من خلال الإستثمار في التدابير الأمنية، والحملات التسويقية، والبنية التحتية من طرق وكباري وموانئ وتكنولوجيا وإبتكار، حيث إستعادت مصر مكانتها كوجهة سياحية أولى، وإرتفع عدد السياح لمستوى قياسي بلغ خلال العام 2023، قرابة 15 مليون سائح، مقارنة بنحو 9 ملايين في العام 2013».

وأكد د. فتوح «أن الإستراتيجية الإقتصادية المصرية، نجحت خلال السنوات العشر الماضية في إحداث تحوُّل جذري في مجال البنية التحتية، وتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية الشاملة التي أرست الأساس للنمو والتنمية المستدامة»، موضحاً «أهمية الإصلاحات التي شملت تحرير سعر صرف الجنيه المصري تدريجاً، وإصلاح منظومة دعم الطاقة، وإعتماد ضريبة القيمة المضافة، وإجراء العديد من التعديلات التشريعية والتنظيمية».

وأشار د. فتوح، إلى «الإجراءات الإقتصادية الشاملة التي ساهمت في إستعادة الإستقرار المالي وتعزيز ثقة المستثمرين»، مؤكداً «أن الإقتصاد المصري قد حقق إنتعاشاً كبيراً خلال الفترة 2014-2023، حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 4.4 %، وهو من أعلى معدلات النمو الإقتصادي في العالم»، لافتاً إلى «أن مصر تلقت نحو 50 مليار دولار إستثمارات وتدفقات دولارية خلال 3 أشهر بفضل إجراءات 6 مارس/ آذار 2024، والتي عملت على توحيد سعر الصرف، وتهيئة المناخ لجذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر».

وأضاف د. فتوح «أن الإدارة المصرية نجحت في تحقيق الرؤية المتكاملة للنهوض بالبنية التحتية المتطورة»، لافتاً إلى «أن مصر نجحت في تحقيق إنجازات مهمة خلال العقد الماضي، وأثبتت القدرة على مواجهة التحدّيات الدولية والإقليمية وتحقيق معدلات نمو مهمة»، موضحاً أنه «بحسب بيانات صندوق النقد الدولي، فقد تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي لمصر أكثر من 5 مرات، ليقفز من نحو 2 تريليون جنيه في نهاية العام 2013، إلى أكثر من 10 تريليونات جنيه في نهاية العام 2023».

وقال الدكتور وسام فتوح، «إن هذا الملتقى العربي – الدولي قد سلّط الضوء على معوّقات الإمتثال للمستجدات في التشريعات والضوابط الدولية والوطنية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تعزيز فهم المخاطر التي توجه المجتمعات العربية جرّاء إنتشار الجرائم السيبرانية على حجم الجرائم المالية والجرائم ذات الصلة بالإرهاب والجرائم المنظمة، وعرض أهم وسائل التصدي لها».

أضاف د. فتوح: «كما سعى الملتقى إلى مناقشة أفضل الممارسات في مجال إستخدام النظم التكنولوجية الحديثة لضمان حماية البيانات في المصارف، وأبرز ملامح منهجيات إعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأصول الإفتراضية، فضلاً عن الإستفادة من تجارب الدول العربية في تنظيم التعامل بالأصول الإفتراضية، مستقطباً نخبة مختارة من الخبراء والمتخصّصين المصرفيين والعرب والأجانب لعرض نتائج أوراق بحثية وعلمية لتحقيق أهداف الملتقى، مساهماً في تقديم توصيات عملية للجهات المعنية حيال تعزيز الإمتثال لتشريعات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان حماية البيانات المصرفية، والتصدّي لمخاطرغسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالتعامل بالأصول الإفتراضية».

عددهم الأكبر في تركيا وأوضاعهم منظمة في الأردن وفوضى عارمة في لبنان
النازحون السوريون إلى دول الجوار:
كلفة عالية تتفاوت بحسب متانة إقتصادات الدول المضيفة

بعد نحو 13 عاماً على النزوح السوري إلى دول الجوار، لبنان والأردن وتركيا، بسبب الحرب السورية التي إندلعت في العام 2011، يُجمع المختصون الإقتصاديون على أن لبنان لم يعد يتحمّل عبء هذا النزوح، وخصوصاً بعد الإنهيار الإقتصادي والمالي الذي يعانيه منذ العام 2019، والتلكؤ الحاصل لإيجاد الحلول للخروج منه. بمعنى آخر، أنّ الشروط التي يتطلّبها إستقبال النازحين باتت غير متوافرة في لبنان لأسباب عدّة أهمها، أولاً لأنه يعاني نقصاً ديموغرافياً وخصوصاً في فئة الشباب الذين يتركون لبنان بحثاً عن فرص عمل أفضل، وثانياً لأنه لا يتمتع بإقتصادٍ قوي يُساهم في حلٍ عادل لأزمة النازحين، والثالث هو أنه يجب ألّا تتخطى نسبة النازحين 1% من عدد السكان الأصليين، وهو أيضاً ما لا يتوافر في الواقع الحالي للأزمة، بسبب الأعداد الهائلة للنازحين التي فاقت المتوقع، وأدّت من ناحية أخرى إلى أزمة في سوق العمل، بدأت مع ما يُسمّى بمضاربة اليد العاملة السورية لنظيرتها اللبنانية، ثم المنافسة بين أرباب العمل اللبنانيين والسوريين، فضلاً عن إنتهاك قانون العمل اللبناني الذي يضع شروطاً ومعايير خاصة بالعمّال الأجانب، ويُحدّد الأعمال التي يُمكن لهم أن يقوموا بها.

إذاً، ثمّة كلفة مالية وإقتصادية يدفعها لبنان جرّاء أزمة النزوح السوري، وهي أكبر بالتأكيد من الكلفة التي يتكبّدها كل من الأردن والعراق وتركيا، بسبب أزمته المالية. وبحسب معطيات صدرت عن مختصين في العام 2023، تُقدّر الكلفة الماليّة للنازحين على الإقتصاد اللبناني بمليار و700 مليون دولار سنوياً تتضمّن مساهمة الدولة بالطبابة، الكهرباء، الصرف الصحي وإستهلاك البنى التحتية، بالإضافة إلى خسائر على الإقتصاد وعلى خزينة الدولة، وتقدّر بما لا يقل عن 40 مليار دولار منذ العام 2011 وصولاً إلى العام 2023، في حين أن المساعدات الدولية للبنان تُقدر بأنها بلغت حوالي 9 مليارات دولار، وغطّت جزءاً بسيطاً من الخسائر المباشرة. وفي الإطار نفسه، يُقدّر البنك الدولي كلفة النزوح بين 2 و3.5 % من الناتج المحلي.

وأوضحت الدراسات، أن تكاليف النزوح السوري بلغت على البنية التحتية للقطاع الصحي: 954 مليون و112 ألف دولار. وبلغت إستفادة النازحين السوريين من دعم الدواء بين عامي 2015 و2024 ما يفوق 2 مليار و372 مليوناً و500 ألف دولار. أما بالنسبة إلى الأكلاف غير المباشرة فهي إرتفاع نسبة البطالة 35 %، وخسارة الترانزيت (معبر نصيب)، وتراجع الصادرات بنسبة 30 %، إضافة إلى حاجة لبنان لأكثر من 4 مليارات دولار لإعادة البنى التحتية إلى ما كانت عليه قبل الحرب السورية. ويُفصّل الخبراء هذه الخسائر، فيشيرون إلى أنه «لم تقتصر تأثيرات الحرب في سوريا على لبنان على أزمة النزوح، بل تجاوزتها إلى حدود أبعد، فقد تضرّرت خطوط النقل والتجارة مع الدول المجاورة والخليج، بالأخص تلك التي كانت تمرُّ عبر

سوريا، حيث إرتفعت تكاليفها بسبب الحاجة إلى شحن البضائع بحراً أو براً عبر طرق أخرى. كما إرتفعت تكاليف التأمين على الشحن الذي يمر عبر سوريا»، لافتين إلى «منافسة اليد العاملة اللبنانية بشكل كبير بسبب الكلفة المتدنية لليد العاملة السورية، فالنازحون يعيشون في ظروف معيشية ومستوى معيشي أقل من العائلة اللبنانية التي تتكبّد أعباء حياتية مرتفعة، وهذه المنافسة لا تقتصر فقط على اليد العاملة، بل تطاول أيضاً منافسة المؤسسات الصغيرة والتي يُمكن أن تكون محالاً تجارية وحرفية وصناعات غذائية صغيرة، مما يكبّد خسائر وتداعيات كبيرة في الحاضر والمستقبل، وليس فقط على أرباب العمل، إنما أيضاً على العائدات الضريبية للدولة اللبنانية، حيث إن صاحب المحل سوري والموظفين أيضاً من الجنسية السورية غير مسجّلين في الضمان الإجتماعي، ولا يدفعون الضرائب والرسوم، وتالياً كلفتها أقل من كلفة تشغيل المؤسسات اللبنانية الصغيرة، وهنا تكون المنافسة غير عادلة وغير شرعية وغير شريفة».

ونشرت الدولية للمعلومات، دراسة وأرقاماً صادمة عن وضع النازحين السوريين في لبنان في 24 حزيران/ يونيو 2022 جاء فيها: «ثمّة نحو مليون ونصف مليون لاجئ سوري يستهلكون يومياً: أكثر من 400 ألف ربطة خبز، و350 ميغاواط كهرباء، وأكثر من 130 مليون ليتر ماء، وأكثر من 100 ألف فرصة عمل في مختلف قطاعات الإنتاج في لبنان، والإستشفاء في المرافق الصحية اللبنانية، 90 % منها على حساب الأمم المتحدة، وتحويلات مالية إلى الخارج بنحو 65 مليون دولار شهرياً»..

وكان البنك الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، قد أعدّ في أواخر أيلول/ سبتمبر 2013 تقريراً بناء على طلب الحكومة اللبنانية آنذاك، جاء في ملخّصه التنفيذي تأكيد على تأثر لبنان بشكل سلبي وكبير ومتنام جرّاء الأزمة السورية على كافة الصعد، ولا سيما في الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2014». وقد قدّر البنك الدولي خسائر لبنان من تدّفق النازحين آنذاك بما يقارب 7.5 مليارات دولار.

الأردن

يوجد في الأردن نحو 1.3 مليون سوري، نصفهم تقريباً مسجلون بصفة «لاجئ» في سجلات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، في حين أن نحو 750 ألفاً منهم يقيمون في البلاد قبل إندلاع الثورة السورية في العام 2011، بسبب النسب والمصاهرة والعلاقات التجارية بين البلدين. وقد وصل عدد اللاجئين السوريين العائدين من الأردن إلى سوريا في العام الماضي (2023) نحو 3325 شخصاً، رغم إصرار الأمم المتحدة على أن الظروف في سوريا لا تسمح بعودة اللاجئين على نطاقٍ واسع.

العراق

يعيش معظم السوريين الذين لجأوا إلى العراق في إقليم كردستان، ويبلغ عددهم نحو 260 ألف شخص، وتدعو العراق إلى مضاعفة الجهود لتسريع آلية العودة الآمنة والطوعية للاجئين إلى بلادهم، والعمل على إعمار المناطق المتضرّرة وفق قرار مجلس الأمن 2254.

تركيا

تشير التقارير الى أن تركيا، التي إستقبلت أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري، أكثر من أي دولة أخرى، لن تظل «بلداً هدفاً أو ترانزيت» للهجرة. فعند بدء الثورة السوريّة، في العام 2011، إضطر أكثر من نصف السكان، إما إلى النزوح داخلياً (أي في الداخل السوري)، أو إلى الهجرة إلى خارجها، وبالتحديد إلى تركيا التي تُعدّ أكبر دولة مستضيفة للمهاجرين السوريين على مستوى العالم. وفي نهاية العام 2015، بلغت نسبة المهاجرين السوريين إلى السكان الأصليين في تركيا أكثر من 3 %. ومع نهاية العام 2022، بلغ عدد اللاجئين السوريين نحو 4 ملايين، في حين بلغ عدد سكان تركيا 84 مليوناً.

ويعتمد أكثر من 3.5 ملايين لاجئ سوري في تركيا، ممّن يحملون ما يسمّى «وثيقة حماية مؤقتة»، عبر العمل في السوق التركية، ويكسبون دخلاً محدوداً، ويسدّدون الضرائب والإيجارات. وتُعد هذه الوثيقة بمنزلة وثيقة لجوء غير معترف بها دولياً، أي إنّهم لم يحصلوا على وضعية اللاجئ قانونياً.

أما الموقف الرسمي التركي من النازحين، فيمكن تلخيصه بالتالي: «ينبغي تخفيف الكثافة السكانية للسوريين، حتى لا يؤدي إلى تدهور التركيبة السكانية في تركيا»، ومؤخّراً شدّدت الحكومة التركية الإجراءات تجاه المهاجرين السوريين، من خلال تعليق بطاقات الحماية المؤقتة، وإبطال تسجيل قيودهم في النفوس العامة في بعض المناطق، حيث لا يُمكنهم إستئجار منازل سكنية، وبالتالي يتوجّب عليهم التفكير في حلول بديلة مثل «العودة الطوعية» إلى أوطانهم. وأُعلن في 22 شباط/ فبراير 2022، أنه في حال تجاوز عدد السوريين 25 % من السكان في منطقة ما، تُغلق أماكن الإقامة لإستقبال طلبات تقييد النفوس فيها.

وفي منتصف العام 2022، أصدرت وزارة الداخلية التركية قراراً ينص على منع كل الأجانب الحاملين لكل أنواع الإقامات، والسوريين المسجلين في البلاد تحت الحماية المؤقتة من قيد نفوسهم في 16 ولاية تركية و800 حي تركي. علماً أن تلك القوانين كانت نقطة البداية لسير عملية «العودة الطوعية» للمهاجرين السوريين إلى المناطق الآمنة.

د. وهبه: خسائر لبنان بعشرات المليارات

في ميزان الخبراء، يشرح الخبير الإقتصادي والأستاذ المحاضر في الجامعة اللبنانية الدكتور محمد وهبه لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أنه «منذ العام 2011 الى اليوم، يُكلّف النزوح إلى لبنان عشرات مليارات الدولارات، فيما المجتمع الدولي لم يغط منها سوى 5 % على الأكثر، لدعم بقاء السوريين، فلبنان يتكبّد كلفة تأمين الخبز (المدعوم) والمواد الغذائية، وتحمّل التلوث والمنافسة في فرص العمل (المحال التجارية والحرفية، باتت رهن مزاحمة اليد العاملة السورية، كذلك في قطاع الزراعة والافران)».

ويشدّد د. وهبه على أن «كلفة النزوح السوري على صعيد المياه والتربة والبنى التحتية، عالية جداً، فيما هذه المقوّمات لا تكفي إلاّ لنحو ثلاثة ملايين شخص على الأكثر، في حين يتم إستخدامها من قبل 6 ملايين شخص، مما يزيد الضغوط عليها، بالإضافة إلى التلوُّث على صعيد الصرف الصحي والأنهار»، معتبراً أن «الكارثة الكبيرة تكمن على الصعيد الإجتماعي، إذ إن هناك زيادة لأعدادهم في لبنان، نتيجة زيادة الولادات من دون تسجيلها، مما يشكل تهديداً ديموغرافياً للبنان في المرحلة المقبلة، فضلاً عن الإكتظاظ في السجون والحوادث الأمنية بسبب إرتكابات بعض النازحين، مما يزيد الكلفة على لبنان، ويُقلّل من فرص الإستثمار فيه، وكلّها تكاليف باهظة وتُقدّر بعشرات مليارات الدولارات، بينما يدعم المجتمع الدولي لبنان بمليار دولار سنوياً على الأكثر»..

ويوضح د. وهبه قائلاً: «في الأردن وتركيا، هناك تنظيم لوجود النازحين في مكان جغرافي واحد، وتتقاضى كل من الأردن وتركيا كلفة النازحين على أراضيهما، في حين أن لبنان لم ينظم هذا الأمر بشكل تقني يصبُّ في مصلحته، كتحويل الأموال التي يتقاضونها عبر مصرف لبنان، للإستفادة من العملات الاجنبية، وتأسيس محطات تكرير للصرف الصحي في أماكن تواجدهم، وتسجيل الولادات كي لا تُشكل خطراً ديموغرافياً على لبنان».

حبيقة: كلفة النزوح أكبر على لبنان

يُشدّد الخبير الإقتصادي الدكتور لويس حبيقة لمجلة «إتحاد المصارف العربية» على أن «كلفة النزوح على لبنان أكثر من غيره من الدول، لأنه دولة صغيرة مقارنة بالدول المجاورة، فضلاً عن أنه يعيش حالة إنهيار إقتصادي منذ أكثر من 4 سنوات، وقد جاء النزوح السوري ليزيد من الطين بلّة، وهذا ما جعل وضعنا أصعب بكثير مقارنة بالبلدان المجاورة، وخصوصاً أن الأوضاع السياسية وحالة الفراغ الرئاسي تزيد من حجم هذه التداعيات»، لافتاً إلى «أن الأردن الذي يستقبل النازحين السوريين، كما هي حال لبنان، يسمح نظامه السياسي في معالجة هذا الموضوع، كما أن الأمر عينه في تركيا، أما في لبنان فالخلافات بين الأفرقاء على كل المواضيع ومنها ملف النزوح، تحول دون إيجاد أي حل في الأفق في هذا الشأن».

ويضيف د. حبيقة: «الفاتورة الإقتصادية التي دفعناها تُعدّ الأكبر في دول المنطقة، نسبة إلى حجم الإقتصاد اللبناني، من دون أن ننسى القُرب الجغرافي مع سوريا والفوضى على المعابر، إذ ليس في لبنان أي ضبط للأعداد أو المصاريف أو الكلفة كما الخسائر التي تتكبّدها البنية التحتية»، شارحاً أن «إقتصادنا مأزوم، وهذه الكلفة هي نفسها بالنسبة إلى قيمتها بالدولار، لكن لم يكن مظاهر تأثيرها كبيراً قبل الإنهيار، لأن حجم الإقتصاد كان 55 مليار دولار، في حين أنه لا يتعدى 22 ملياراً في الوقت الحالي».

ويختم د. حبيقة: «في العام 2018، كان الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو 60 مليار دولار، في حين أنه بات يبلغ راهناً نحو 20 ملياراً. علماً أن كلفة النزوح السوري على الإقتصاد اللبناني، تبلغ نحو 20 ملياراً، ومن الصعب تحمُّلها في الوقت الحالي».

باسمة عطوي

والي المغرب عبد اللطيف الجواهري يعرض تطوُّرات مشروع «الدرهم الإلكتروني»:

تداول الكاش داخل الأسواق من أهم الإشكالات التي نُحاول تجاوزها

كشف والي بنك المغرب، عبد اللطيف الجواهري، «أن البنك عمل على تشكيل لجنة من أجل دراسة عملية طرح «الدرهم الإلكتروني»»، وهي تعمل منذ ما يزيد عن سنة»، مسجّلاً «أن الخطوة الأولى التي يجب تحديدها هي الهدف من طرح هذه العملة، وهل يتعلق الأمر بمحاربة تداول الكاش أو الشمول المالي أو غيرها؟».

وأوضح الجواهري «أن بنك المغرب قام بتجربة داخلية، كما تم عرض تجربة من الناحية التقنية، متعلقة بالتعامل بـ «الدرهم الإلكتروني»»، مشيراً إلى أن «الأصعب يتعلق بما هو آت، وخصوصاً عند الحديث عن الجوانب القانونية والتنظيمية وإنعكاساتها على السياسة النقدية»، مشيراً إثر إجتماع مجلس البنك المركزي، إلى «أن طرح المشروع يتم على المستويين المتوسط والبعيد، ولا سيما أن الأمر يعتمد على تطوير الموارد البشرية».

التعامل الإلكتروني

ورأى الجواهري خلال الإجتماع الفصلي لبنك المغرب، «أن التعامل الإلكتروني سريع، وبأثمان منخفضة، مع وجود خدمات من دون تكلفة، كما أنه حيال المعاملات السريعة أكثر، حيث تتم المعاملات بشكل مباشر، كما أن هذه الخطوة أظهرت نتائج إيجابية على مستوى الدول التي تبنّت هذا القرار».

وأكد والي بنك المغرب، «أن تداول الكاش داخل الأسواق المحلية، يُعتبر من أهم الإشكالات التي يُحاول بنك المغرب تجاوزها»، مسجلاً «أن تداول الكاش داخل الأسواق المغربية قد بلغ أكثر من 430 مليار درهم، أي ما يعادل 30 %، وهو رقم مرتفع على المستوى العالمي»، مشدّداً على «أن البنك عمل على تشكيل لجنة تشمل البنوك والوزارات والباحثين من أجل الكشف عن الأسباب وتقديم الحلول»، مشيراً إلى «العديد من الدول التي يُعتبر فيها تداول الكاش شبه منعدم، حيث تتم المعاملات من خلال الآليات الرقمية فقط، ما يؤكد وجود الحدّ من هذه المعاملات وتركها معقولة».

غاز البوتان

وإستبعد الجواهري، حصول إنكماش اقتصادي خلال الأيام المتبقية من السنة، «وخصوصاً أنه خلال فترة عيد الأضحى يشهد الإقتصاد المغربي إزدهاراً كبيراً»، معتبراً «أن الإشكال المطروح خلال العيد، هو تداول الكاش بشكل كبير داخل الأسواق».

وفي ما يتعلق بقرار الحكومة المتعلق برفع الدعم عن غاز البوتان، أشاد الجواهري بهذه الخطوة، معتبراً «أن الأسر ليست وحدها من تحصل على الدعم، وإنما توجد بعض القطاعات الزراعية وغيرها، التي تستهلك هذا المنتج بشكل جد كبير، ما يؤكد أن الأسر ما هي إلاّ شريحة بسيطة تستفيد من هذا الإمتياز»، مؤكداً «أن توقيت القرار مناسب، ولا سيما أنه يأتي بشكل تدريجي، ما يعني أن يأخذ في الإعتبار وضعية الأسر، فضلاً عن عمل الحكومة حيال تقديم الدعم الإجتماعي للأسر محدودة الدخل».

خفض سعر الفائدة

وعن الأسباب الكامنة وراء قرار خفض سعر الفائدة، أشار الجواهري إلى «أن القرار إتخذ خلال إجتماع أعضاء المجلس»،

معلّلاً قراره بأن «معدّل التضخُّم خلال الفترة الحالية تراجع، مع توقُّع بأن يصل هذا المعدّل إلى 2.7 %، وهو معدّل يشمل أيضاً الزيادات في أسعار قوارير الغاز»، لافتاً إلى أننا «حققنا الهدف المنشود، كما أن معدّل النمو يُرجّح أن يصل إلى 4.8 % في العام 2025، مع تصاعد نسبة النمو الإقتصادي المتعلق بالقطاع غير الزراعي».

وفي ما يتعلق بوضعية مالية الدولة، أوضح الجواهري، «أن الميزانية برسم الأشهر الخمسة الأولى من العام 2024 شهدت تحسُّناً بواقع 10.8 %، فيما بلغ سقف الدين نحو 70 %، وتراجع إلى 68 % من الناتج الإجمالي. علماً أن العجز الخارجي، قد وصل إلى ما بين 0.6 % و0.7 %. كما أنه من بين العوامل الأخرى التي جعلت بنك المغرب يتخذ قرار خفض نسبة الفائدة هو الجانب الإستثماري، ولا سيما أن المغرب يسير في إتجاه تدشين مجموعة من المشاريع، وخصوصاً ما يتعلق بتنظيم كأس العالم والمجال السياحي».

وختم الجواهري قائلاً: «إن خفض نسبة الفائدة سينعكس لا محال على قطاع التشغيل، ولا سيما أن القرار سيكون له إنعكاسات مباشرة على قطاع المقاولات، ما سيؤدي إلى تزايد الطلب على اليد العاملة، كما أن القرار سيُسهّل المأمورية حيال المستثمرين والقطاع الخاص. علماً أنه من غير المستبعد أن تتم مراجعة هذه المعطيات، خلال إجتماع المجلس المقبل، ولا سيما أن مختلف دول العالم على عتبة الإنتخابات».

هل يدخل إقتصاد اليابان عصر التشكيك والمراجعة؟
الكل يترقب تفاصيل خطة البنك المركزي لتقليص مشترياته من السندات

تراجع إثنان من خبراء الإقتصاد عن توقعاتهما حيال نمو الإقتصاد الياباني في العام 2024، بعد يوم من تعديل بيانات إجمالي الناتج المحلي في البلاد خلال الربع الأول من العام الجاري بشكل حاد، مما يسلّط الضوء على المأزق الذي يُواجهه بنك اليابان بينما يدرس قضية رفع أسعار الفائدة.

وأفادت وكالة «بلومبرغ» بأن خبيرَي الإقتصاد اللذين يعملان في كلٍّ من بنك «بي إن بي باريبا» وشركة «إس إم بي سي نيكو» للأوراق المالية، خفّضا توقعاتهما للنمو، حيث توقّعا أن يشهد العام 2024 حدوث أول إنكماش سنوي في اليابان منذ تفشّي جائحة فيروس كورونا في العام 2020.

وتوقع الخبير الاقتصادي ريوتارو كونو، الذي يعمل في بنك «بي إن بي باريبا»، أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي في اليابان بنسبة 0.4 %، فيما قال خبراء الاقتصاد في «إس إم بي سي نيكو»، بقيادة يوشيماسا مارویاما، إن التراجع سيكون بنسبة 0.3 %. وكان كلاهما قد توقع من قبل حدوث توسعات طفيفة.

من جانبه، قال ماساهيكو كاتو، الرئيس التنفيذي لمجموعة «ميزوهو» المالية: «إن بنك اليابان قد يرفع أسعار الفائدة مرتين بحلول نهاية مارس/ آذار 2025، لتصل إلى 0.5 %، وهو ما يعكس معدّل النمو الحقيقي للإقتصاد الياباني».

لكنَّ كاتو قال في مقابلة مع «رويترز»: «إن رفع أسعار الفائدة بسرعة لن يكون أداة لوقف ضعف الين الذي هبط إلى أدنى مستوى في 38 عاماً مقابل الدولار».

وأضاف كاتو: «إذا رفع بنك اليابان أسعار الفائدة بقوة شديدة، فإن النمو الإقتصادي الذي بدأ أخيراً سيتدهور، وليس لديَّ إنطباع بأنهم سيرفعون أسعار الفائدة على عجل».

وقال كاتو إنه «في حين أن التضخم يُترجَم تكاليف أعلى للشركات التي يتعيّن عليها رفع الأجور، فإن هذا بدوره يُحفّزها على تبنّي إستراتيجيات نمو جديدة مثل عمليات الدمج والإستحواذ، والتقسيم والتوسع في الخارج لتعزيز الأرباح».

بنك الإسكان
Housing Bank

you're in
بالبرنامج الجديد
youth
إسكان Iskan

للمزيد امسح الرمز

على إسكان موبايل

-خاضع لشروط وأحكام البنك.

بنك المغرب يُسجل إرتفاعاً القروض بنسبة 4,6 %
نمو الإقتصاد الوطني يسجل تراجعاً إلى 2.8 % خلال العام 2024
ليصل إلى 4.5 % في العام 2025

أفاد بنك المغرب، أن المبلغ الجاري للقروض البنكية بلغ 1.096,9 مليار درهم في العام 2024، بإرتفاع سنوي نسبته 4,6 %. وكشفت لوحة القيادة المتعلقة بـ «القروض والودائع البنكية»، حيال المقاولات غير المالية الخاصة، أن القروض البنكية سجّلت تراجعاً سنوياً بنسبة 1,2 % يرتبط أساساً بتسهيلات الخزينة التي إنخفضت بنسبة 6,4 %.

وفي المقابل، أوضح بنك المغرب، أن قروض التجهيز إرتفعت بنسبة 5,4 %، بينما ظلت قروض الإنعاش العقاري عند المستوى ذاته المسجل في العام 2023.

من جهة أخرى، أفاد بنك المغرب المركزي أن نمو الإقتصاد الوطني، سيُسجل تراجعاً إلى 2.8 % خلال العام 2024، قبل أن يتسارع ليصل إلى 4.5 % في العام 2025، مؤكداً أن النمو سجل في العام 2022 معدّلاً بـ1.5 % و3.4 % في العام 2023، وذلك نتيجة تحسن القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 3.5 %، وإنتعاش طفيف في القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 1.4 % بعد إنكماش بواقع 11.3 %.

وتوقع بنك المغرب المركزي، أن يصل إنتاج الحبوب إلى 55 مليون قنطار في المتوسط في العام 2025، مشيراً إلى أنه على المدى المتوسط، يُرتقب أن تتعزّز الأنشطة غير الفلاحية بوتيرة 3.8 % في العام 2024 وبواقع 4.1 % في العام 2025، مشيراً إلى أن الإنتاج الفلاحي سيظل رهيناً بالظروف المناخية، وآخذاً في الإعتبار محصول حبوب بـ 31.2 مليون قنطار وفق تقديرات وزارة الفلاحة، إذ ستتراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 6.9 % هذه السنة قبل أن تنتعش بواقع 8.6 % في العام 2025 بناء على فرضية العودة إلى محصول حبوب بـ55 مليون قنطار. علماً أن بنك المغرب المركزي كان قد خفّض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2.75 %، معتبراً أن القرار يتماشى مع إنخفاض معدّل التضخُّم.

وتوقع بنك المغرب المركزي أن ينخفض التضخُّم إلى 1.5 % هذا العام (2024)، من 6.1 % في العام الماضي (2023)، بسبب إنحسار ضغوط التضخم الخارجية، مقدراً أن يرتفع التضخم إلى مستوى نسبته 2.7 % في العام 2025.

رقم قياسي جديد في تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج خلال العام 2024

على صعيد آخر، أفادت توقعات بنك المغرب، بأن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ستواصل منحاها التصاعدي لتسجل رقماً قياسياً قدره 117,5 مليار درهم في العام 2024، في تحسُّن نسبته 1,9 %، موضحاً في تقريره حول السياسة النقدية في العام 2024، أن «المعطيات المتوافرة تشير إلى إستمرار المنحى التصاعدي لتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، مع تحسُّن بنسبة 1,9 % في العام 2024 إلى 117,5 مليار درهم، وبنسبة 5,3 % في العام 2025 إلى 123,7 مليار درهم»، متوقعاً أن تواصل مداخيل السفر، من جانبها، أداءها مع إرتفاع بنسبة 5,8 % إلى 110,8 مليار درهم، مبرزاً أنها سترتفع في العام 2025 بنسبة 5,8 % إلى 117,2 مليار درهم.

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة د. محمود محيي الدين:

مصر لديها مقوّمات جيدة لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة

أكد الدكتور محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل أجندة 2030 للتنمية المستدامة، أن مصر لديها مقوّمات متميّزة لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة وتحسين معدّلات الإستثمار والتصدير.

وقال د. محيي الدين، في مؤتمر نظمته غرفة التجارة الأميركية في العاصمة المصرية القاهرة: «إن مصر تتمتع بأهم شروط النجاح الإقتصادي وهو الإستقرار، حيث تتمتع مصر بالإستقرار السياسي والإقتصاد القادر على الصمود رغم التحدّيات التي تفرضها الحروب والصراعات الإقليمية المحيطة بها، والأزمات الدولية التي تؤثر بالسلب على الإقتصاد العالمي ككل».

وأضاف د. محيي الدين: «أن مصر لديها رؤى للعمل التنموي والنمو الإقتصادي ستعمل على تنفيذها من خلال الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي»، موضحاً «أن هذه الرؤى لا تقتصر على المستوى الوطني، بل تمتد لتشمل المستويات الدولية والإقليمية، في ظل ما تتمتع به مصر من جذور وعلاقات وطيدة مع إقليمها المتوسطي والعربي والأفريقي، وتقارب الرؤى والعمل المشترك مع دول الجنوب بشكل عام، مع إيلاء البُعد المحلي للنمو الإقتصادي والإجتماعي والتنمية المستدامة إهتماماً خاصاً ليشعر المواطن المصري في مختلف القرى والمدن بثمار هذا العمل».

وأشار د. محيي الدين، في هذا السياق، إلى المراجعة الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والتي أفاد خلالها الصندوق بأن مصر ستكون في نهاية البرنامج أقل تضخماً وأكثر نمواً وأقل مديونية، وهو ما يُمكن البناء عليه في فرص أعلى للإستثمار والتصدير والتطور.

وأوضح د. محيي الدين «أن طبيعة الأعمال والأنشطة الإقتصادية تتغيّر في عالم سريع التغيُّر يمرُّ بالعديد من الأزمات التي تتسبّب في حالة من عدم اليقين، والتي تعوّق بدورها الإستثمارات والنشاط الإقتصادي ككل وتدفع صنّاع القرار في مختلف القطاعات لعدم المجازفة»، مشيراً إلى «أن البُعد الدولي للنشاط الإقتصادي يتأثر بشدّة بالصراعات والحروب والأزمات السياسية التي يشهدها العالم حالياً».

وأفاد د. محيي الدين «أن الحروب التجارية والقيود التي تفرض على تدفق رؤوس الأموال، تضيف إلى التحدّيات التي يُواجهها الإقتصاد العالمي، كما يمثل تغيُّر المناخ تحدياً كبيراً أمام تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة، ويؤثر سلباً على حياة البشر وسبل معيشتهم، كما يتطلب حشد الموارد وتعزيز الإستثمار في أوجه العمل المناخي المختلفة، بما يخفف من الإنبعاثات الضارة ويُحقق الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ».

وختم د. محيي الدين: «إن الدول تحتاج في مساعيها لتحقيق أهداف النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة بشكل عام إلى تحسين بيئة الأعمال والإستثمار لديها، وحشد الموارد والإستغلال الأمثل لها، وتعزيز الإستثمارات العامة ومضاعفة معدّلات مشاركة القطاع الخاص، والإعتماد على الشباب والإستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز السياسات الصناعية، والإستثمار في الرقمنة والحلول التكنولوجية المتقدمة والذكاء الإصطناعي وتطوير البنى التحتية»، مشدّداً على «أن تمويل العمل التنموي في الدول النامية والإقتصادات الناشئة على وجه التحديد، يجب ألاّ يعتمد على الإستدانة التي تعوّق النمو الإقتصادي لهذه الدول».

تصاعُد أزمة الجوع وإتساعُ دائرة المعاناة وتزاحُم مئات الملايين من الجائعين على ساحات البؤس

تحدّيات 2024..
الأمن الغذائي مهدّد والزراعة المستدامة في حالة مأساوية

في أعماق العام 2024، ترتسم صورة مرّة لواقع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، إنها قصة مقلقة ترويها الأرقام والنسب القاحلة، تحكي عن وجع الجوع الذي يعترض طريق البشرية، وعن نداء الأرض المنهكة تحت عبء التجاوزات.

وتتصاعد أزمة الجوع وتتسع دائرة المعاناة وتتزاحم مئات الملايين من الأرواح الجائعة على ساحات البؤس، حيث يعاني أكثر من 820 مليون شخص حول العالم سوء التغذية المزمنة.

وفي هذا العام 2024، يبرز تحدّي توفير الغذاء، نسبة إلى إرتفاع الأسعار في الأعوام السابقة، ففي العام 2023 إرتفع سعر القمح بنسبة 50 %، وإرتفعت أسعار الأرز والذرة بنسبة 40 %، ما يحجب أمام فقراء العالم الأكثر حاجة إمكانية الوصول إلى الغذاء الصحي والمغذي.

إنها الحقيقة المرّة التي تعكس الظلم وعدم المساواة في العالم، حيث تتّسع الهوّة بين الأغنياء والفقراء، وتتلاشى آمال الأبرياء في قلب الظلمات.

ومن زاوية أخرى، تحتضر الأرض تحت وطأة إستغلالها المفرط وسوء المعاملة، وتتصادم الزلازل والفيضانات والجفاف في مشهد مروّع يُهدّد الحياة على سطح الكوكب، وفي ظل تدهور التربة وتغيُّر المناخ، تتضاءل مساحات الأراضي الصالحة للزراعة وتتراجع الإمكانات الزراعية.

وفي هذا العام (2024)، تزداد الأزمة فينحسر المنظر الخضري وتتراجع المساحات الزراعية المستدامة بنسبة 30 % عالمياً، إنه تراجع يحمل في جوفه صرخة الأرض المنهكة، وهي تلوح بإنهيار نظام الزراعة المستدامة وتدمير البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية. إنه تحذير حقيقي يتطلب تدخلاً عاجلاً وجاداً للحفاظ على مستقبلنا ومستقبل الأجيال المقبلة.

ورغم هذا الواقع المرّ، هناك بصيص أمل، فالإعتراف بأهمية الأمن الغذائي والزراعة المستدامة أصبح أمراً لا غنى عنه، وتعمل الجهات المعنية على وضع إستراتيجيات جادة لمواجهة هذه التحديات العالمية، وفي العام 2024، إرتفعت الإستثمارات في الزراعة المستدامة بنسبة 25 %، ما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة على تلبية الإحتياجات الغذائية، بالإضافة إلى ذلك، هناك جهود متواصلة لتعزيز التكنولوجيا الزراعية، مثل الزراعة العضوية والحلول الذكية، التي تعمل على تحسين الكفاءة وتقليل الإعتماد على الموارد الطبيعية، كما يوجد تعاون دولي متنامٍ لتعزيز الزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي.

وفي العام 2024، يصادف العالم صراعاً مروّعاً بين الجوع والأمن الغذائي، بين الإستغلال والزراعة المستدامة، إنه صراع يحتاج إلى تفكير عميق وتحرك جاد لتغيير الواقع، صراع يدعونا إلى التعاون والتضامن، والعمل المشترك لبناء عالم أكثر عدالة وإستدامة.

الإقتصاد الزراعي والتنمية الإقتصادية

يقول الخبير الإقتصادي، خالد الشافعي: «إن الإقتصاد الزراعي هو القطاع الذي يتعامل مع إنتاج وتجارة المنتجات الزراعية، ويلعب دوراً حيوياً في تلبية الإحتياجات الغذائية للسكان وتوفير

فرص العمل وتعزيز التنمية الإقتصادية في العديد من الدول، ومع ذلك، فإن الإقتصاد الزراعي يُواجه تحدّيات كبيرة في ظل التحدّيات الإقتصادية والعالمية المتردّية التي قد تُواجهها في العام 2024، مثل تقلُّبات أسعار المنتجات الزراعية، التي يُمكن أن تؤثر سلباً على الإقتصاد الزراعي، حيث يعتمد الفلاحون والمزارعون على أسعار مستدامة لتحقيق الربحية، وتعتبر عوامل مثل التغيُّرات المناخية والتوترات الجيوسياسية وتقلُّبات سوق المنتجات العالمية من بين العوامل التي تؤثر على إستقرار الأسعار، لذا يجب على القطاع الزراعي العمل على تطوير إستراتيجيات للتعامل مع تلك التقلُّبات وتنويع مصادر الدخل».

ويُضيف الشافعي: «يزداد الطلب على الموارد الطبيعية مثل الماء والتربة الزراعية، في حين أن تلك الموارد تتراجع بسبب التغيُّر المناخي وتدهور البيئة، ويتطلّب مستقبل الإقتصاد الزراعي الإستدامة في إستخدام الموارد الطبيعية وتبنّي تقنيات فلاحية مبتكرة تقلل من إستهلاك المياه وتحسّن كفاءة إستخدام الأراضي الزراعية، ويُمكن للتكنولوجيا الحديثة أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز الإقتصاد الزراعي وتحسين الإنتاجية، وتطور التقنيات مثل الزراعة الذكية والإستشعار عن بُعد والتحليل الضوئي، ما يُساهم في تحسين إدارة المحاصيل والإنتاج والتوزيع، ويجب على الدول والمزارعين الإستثمار في البحث والتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة لتعزيز الإقتصاد الزراعي.

ويستدرك الشافعي قائلاً: «تلعب السياسات الحكومية دوراً حاسماً في دعم الإقتصاد الزراعي، ويجب أن تتبنّى الحكومات السياسات التي تُعزّز الإستثمار في الزراعة، وتوفّر الدعم المالي والتقني للمزارعين، وتشجّع على التجارة الزراعية العادلة، كما يجب أن تتعاون الحكومات مع المنظّمات الدولية والقطاع الخاص للتعاون في تنفيذ برامج تعزز الإقتصاد الزراعي وتحسن مستقبله، ورغم التحديّات المذكورة، فإن للقطاع الزراعي إمكانات كبيرة للتطوُّر والنمو في المستقبل، ويُمكن أن يُساهم في توفير فرص العمل وتحسين الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة.

أزمة جوع

بدوره، يقول رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان، مصطفى عبدالكبير: «إن من حقوق الإنسان توفير مأكله وهذا لا فصال فيه، ورغم ذلك يشهد العالم أزمة جوع تشهد تفاقماً مقلقاً خلال العام 2024، حيث يتزايد عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية والجوع المزمن، ويعيش ملايين الجائعين حول العالم، وغيرهم يعيشون في حالة سوء التغذية، وتتركز هذه المشكلة بشكل خاص في المناطق النامية، هذا المشهد المأساوي يشمل الأطفال الذين يعانون تأثيرات الجوع على نموهم وتطوُّرهم، والنساء الحوامل اللاتي يُواجهن خطر الجوع المرتبط بتأثيرات سلبية على صحّتهن وصحّة أجنتهن، وهذا بالطبع لأسباب إقتصادية، والجوع هو حالة طبيعية وشائعة يعانيها ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، ويُعتبر الجوع مشكلة إنسانية تؤثر على صحة الإنسان بشكل شامل، سواء على المستوى البدني أو العقلي أو الإجتماعي، وينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل بجدّ للتصدّي لهذه المشكلة العالمية والعمل على توفير الغذاء الكافي للجميع».

ويضيف عبدالكبير: «هناك آثار خطيرة تترتب على الجوع، منها النقص الغذائي والتغذية غير المتوازنة، ويعاني الأشخاص الذين يعانون الجوع من نقص حادّ في العناصر الغذائية الأساسية مثل البروتينات والفيتامينات والمعادن، ويؤدي هذا النقص إلى تدهور الحالة الصحية وضعف جهاز المناعة، وتالياً زيادة عرضة الأشخاص للأمراض والإصابات، كما يتسبّب الجوع في ضعف القدرة الجسمية والتراجع في الطاقة والقوة العضلية، ويزيد الجوع من خطر حدوث ضعف النمو وفقر الدم والتوتر العصبي والإصابة بالأمراض المزمنة مثل السكري وأمراض القلب.

ويتابع عبدالكبير قائلاً: «تؤثر حالات الجوع المستمرة على الصحة العقلية والنفسية للأشخاص، ويعاني الأفراد في المجاعة من القلق والاكتئاب والتشتت التركيزي وإنخفاض الحالة المزاجية، وقد يكون للجوع تأثيرات طويلة الأمد على القدرة العقلية والتعلُّم

مصطفى عبد الكبير

وتطوُّر الدماغ لدى الأطفال، كما يؤثر الجوع أيضاً على النواحي الإجتماعية والإقتصادية للفرد والمجتمع بشكل عام، ويزيد من فرص الفقر والبطالة وتفاقم التفاوت الإجتماعي، ويُمكن أن يؤدي الجوع إلى تفشي الجريمة والإضطرابات الإجتماعية والإضطرابات السياسية في المجتمعات المتأثرة».

وعن التدابير المتخذة للتصدّي للجوع، يقول عبدالكبير: «يجب على المجتمع الدولي العمل على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تحسين إنتاج الغذاء وتوزيعه ووصوله، وأن تركز الجهود على دعم الزراعة المستدامة وتحسين البنية التحتية الزراعية، وتطوير نظم الري والمحافظة على التنوع البيولوجي، أيضاً الوصول إلى التغذية الأساسية حق لجميع الأفراد، لذا من المهم تعزيز الجهود لتوفير الغذاء الكافي والمغذّي للأشخاص المتضرّرين من الجوع، بما في ذلك توفير المساعدات الغذائية وتطوير البرامج الغذائية المدعومة من الحكومة».

حلول مبتكرة

ويقول الأكاديمي وعضو منظمة الفاو، الدكتور نادر نورالدين: «إن هناك حلولاً يتم إستخدامها لمواجهة تحدّيات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة، تشمل تقنيات مثل الزراعة من دون تربة والزراعة المائية المعتمدة على الأنظمة المغلقة، حيث يتم زراعة النباتات من دون تربة تقريباً وبإستخدام محاليل غذائية غنية، وتساعد هذه التقنيات في تحقيق كفاءة أعلى في إستخدام الماء والموارد الأخرى، وتقليل التلوث والتأثير البيئي، أيضاً الزراعة العمودية والأفقية، وتعتمد هذه التقنيّات على زراعة النباتات في طبقات متعددة عمودياً أو أفقياً، ما يسمح بزيادة كفاءة إستخدام المساحة وزيادة الإنتاجية، ويتم إستخدام الإضاءة الإصطناعية ونظم الري المتقدمة لتوفير الظروف المثلى لنمو النباتات».

ويضيف نورالدين: «إن إستخدام الحساسات، وأنظمة الأتمتة والذكاء الإصطناعي لمراقبة وإدارة المحاصيل بشكل فعّال، يساهم في الحلول أيضاً، حيث يُمكن جمع البيانات الزراعية المتعلّقة بالتربة والمناخ والماء والنباتات، وتحليلها لإتخاذ قرارات مستنيرة حول الري والتسميد ومكافحة الآفات، وتزداد شعبية الزراعة العضوية والمستدامة التي تستخدم ممارسات طبيعية وتتجنّب إستخدام المبيدات الكيميائية الضارة والأسمدة الإصطناعية القوية. وتساعد هذه الطرق في الحفاظ على التنوُّع البيولوجي وصحّة التربة وتقليل التأثيرات البيئية السلبية، كذلك تستخدم التكنولوجيا الحيوية لتحسين صفات المحاصيل مثل المقاومة للآفات والأمراض والتحمُّل البيئي، ويمكن أن تساهم المحاصيل المعدلة وراثياً في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل».

ويتابع نور الدين: «يتطلب التركيز على تحسين إدارة الموارد الطبيعية مثل المياه والتربة والغابات، بحيث يتم تعزيز دمج الممارسات المستدامة في الزراعة مثل التحويل إلى طرق الري الفعّالة وإستخدام تقنيات الحفاظ على المياه، وتحسين جودة التربة والتربية الإصطناعية للأسمدة، وتعتبر توعية المزارعين والمجتمعات المحلية بأفضل الممارسات الزراعية، وأهمية الزراعة المستدامة جزء أساسي في مواجهة تحدّيات الأمن الغذائي، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التدريب والتثقيف والتوعية المستهدفة، كما يُمكن تعزيز الأمن الغذائي والزراعة المستدامة من خلال دعم المبادرات المحلية وتعزيز التجارة العادلة والمستدامة للمنتجات الزراعية، ويُساعد ذلك في تحقيق العدالة الإقتصادية وتعزيز قدرة المزارعين على تحقيق دخل مستدام».

ديناميكيات سوق الإسكان ودور المصارف والحكومات

تقوم المصارف والحكومات بدور كبير في سوق الإسكان، وهناك جهود مكثّفة على المستوى العالمي لمعالجة أزمات الإسكان ولضمان حصول الجميع على مكان آمن للعيش فيه. ويساهم الإسكان المستدام في توفير صحة ونوعية حياة أفضل للسكان. كما وأن التصميم المستدام يعود بالفائدة للسكان والعالم، علماً أن الجهود التعاونية بين المصارف والحكومات والمجتمعات ضرورية لحل أزمات الإسكان.

يساهم تمويل الإسكان المستدام في حماية البيئة والقدرة على تحمل التكاليف ورفاهية المجتمع. كما وأن الشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص تتطلب إتفاقيات واضحة وشفافية ومواءمة الأهداف للمساهمة في تعزيز ديناميكيات سوق الإسكان. ونعرض في هذا المقال، أحدث الإتجاهات في سوق الإسكان في العام 2024، وتقديرات أسعار المساكن المتوسطة في العام 2024، ودور المصارف في سوق الإسكان وفي حل أزمات الإسكان وتمويل الإسكان المستدام، وسياسات الإسكان، والتدخل الحكومي لحل أزمات الإسكان، وإستدامة الإسكان، وتصميم المنازل المستدامة المبتكرة، ونختتم بالتوقعات المستقبلية لسوق الإسكان في العام 2024، والنصائح لأخذ التدابير المناسبة لشراء المنازل، وأهمية دور الشراكات بين المصارف والحكومات وبين القطاعين العام والخاص لدعم سوق الإسكان وتطويره وإستدامته.

سوق الإسكان في العام 2024

شهدت ديناميكيات سوق الإسكان تطورات مختلفة في العام 2024، مدفوعة بالتضخُّم وإرتفاع أسعار الفائدة والهجرة وعدم الإستقرار الجيوسياسي. ومن أهم التطورات الرئيسية في سوق الإسكان في العام 2024 التالي:

• أسعار المساكن ومعدلات الرهن العقاري: إرتفعت أسعار المساكن على أساس سنوي في العام 2024 في معظم الدول في العالم. ويتوقع العديد من الخبراء أن تستمر الأسعار في الإرتفاع طوال العام. كما إرتفعت أسعار الرهن العقاري، مما أثّر على قدرة المشترين على تحمل التكاليف. ومع ذلك، تزدهر مبيعات المساكن المبنية حديثاً، في حين تشهد مبيعات المساكن القديمة ركوداً. وتختلف تقلبات الأسعار في جميع أنحاء العالم، اعتماداً على العرض في السوق المحلية.

• ديناميكيات السوق: إن إنتعاش سوق الإسكان يحدث عندما يزيد عدد المساكن المعروضة للبيع بشكل كبير، وهذا من شأنه أن يخفف الضغط التصاعدي على الأسعار، كما وأن خفض أسعار الرهن العقاري يعود بالفائدة على سوق الاسكان.

• تنظيم الإسكان: وضعت الولايات المتحدة في أبريل/ نيسان 2024 تشريعات جديدة لعمولة سماسرة العقارات تنص على قواعد جديدة وتدخل تغييرات كبيرة في نموذج الشراء والبيع في سوق الإسكان.

• التوقعات طويلة الأجل: يُواجه سوق الإسكان في مختلف البلدان تحديات لها تأثير كبير على ديناميكيات السوق واتجاهات الإسكان.

أسعار المنازل

تشير إحصاءات فوربس Forbes الى أن متوسط سعر المنازل المبنية حديثاً في الولايات المتحدة في مارس/ آذار 2024 تبلغ 430.700 دولار مقارنة مع 438.900 دولار في العام 2023.

دور المصارف في سوق الإسكان

تلعب المصارف دوراً حاسماً في سوق الإسكان، حيث تقدم المصارف قروض الرهن العقاري لمشتري المنازل، مما يسمح لهم بشراء العقارات. هذه القروض مضمونة بالعقار نفسه. وتقوم المصارف بتقييم الجدارة الإئتمانية للمقترضين ودخلهم وعوامل أخرى تحدد الأهلية وأسعار الفائدة. وتساهم المصارف في سيولة السوق من خلال تقديم قروض الإسكان. وتدعم هذه السيولة معاملات العقارات. وتجمع المصارف الأموال من خلال الودائع والسندات والأدوات المالية الأخرى التي تفرضها بعد ذلك على مشتري المنازل. تدير المصارف أيضاً المخاطر المرتبطة بقروض الإسكان، حيث تقوم بتقييم قدرة المقترضين على السداد وتحديد الشروط المناسبة، كما وتراقب ظروف السوق وتعدل ممارسات الإقراض وفقاً لذلك. تشارك المصارف في سوق الرهن العقاري الثانوي من خلال بيع الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، مما يسمح لها بتحرير رأس المال للإقراض الإضافي، بينما يحتفظ المستثمرون بالأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري.

تحدد البنوك المركزية أسعار الفائدة، مما يؤثر على أسعار الرهن العقاري وتعدّل المصارف أسعار الإقراض وفقاً لذلك. وتؤثر التغيُّرات في السياسة النقدية على القدرة على تحمل تكاليف الإسكان والطلب عليه. عندما يتخلّف المقترضون عن السداد، تقوم المصارف بعمليات الحجز، وقد تبيع العقارات المتعثرة لتعويض الخسائر، وبذلك تؤثر نشاطات المصارف على العرض والتسعير في سوق الاسكان.

سياسات الإسكان

تؤثر سياسات الحكومة بشكل كبير على سوق الإسكان، وتسنّ الحكومات القوانين واللوائح لضمان الممارسات العادلة وحماية المستهلك والإستقرار. وتشرف الهيئات التنظيمية على الإقراض العقاري ومعاملات الملكية ووكلاء العقارات، وقد تقدم الحكومات إعانات أو حوافز ضريبية لتشجيع امتلاك المساكن.

وتهدف برامج الإسكان الميسور إلى مساعدة الأفراد والأسر ذات الدخل المنخفض، وتحدد البنوك المركزية أسعار الفائدة، مما يؤثر على أسعار الرهن العقاري. وتشجع أسعار الفائدة المنخفضة الإقتراض وتحفز الطلب على الإسكان.

تنظم الحكومات إستخدام الأراضي من خلال قوانين تقسيم المناطق. ويؤثر تقسيم المناطق على تطوير الممتلكات والكثافة وطبيعة الاحياء السكنية، ويُمكن للسياسات أن تؤثر على العرض السكني من خلال تشجيع البناء أو الحفاظ عليه.

• المواد والبناء: يستخدم الإسكان المستدام مواد صديقة للبيئة، مثل المنتجات المعاد تدويرها أو التي يتم الحصول عليها محلياً، وتركز ممارسات البناء المستدام على تقليل النفايات والتلوث.

خلال الأزمات الاقتصادية، قد تتدخل الحكومات لتثبيت استقرار سوق الإسكان، وتشمل التدابير منع الحجز العقاري، وضوابط الإيجار، ومساعدة الإسكان. وتختلف السياسات الحكومية باختلاف الدول والمناطق، ويمكن أن يكون تأثيرها على سوق الإسكان متعدد الأوجه.

أزمة الإسكان العالمية والتدخل الحكومي

تلعب التدخلات الحكومية دوراً حيوياً في معالجة أزمات الإسكان، وتتطلّب التدخلات الحكومية الناجحة في سوق الإسكان اتباع نهج متعدد الأوجه، يأخذ في الإعتبار الإغاثة القصيرة الأجل والحلول الطويلة الأجل.

إن أزمة الإسكان العالمية تشكل قضية ملحَّة تؤثر على ملايين البشر، وتشير التقديرات العالمية إلى أن نحو 3 مليارات شخص سيحتاجون إلى الحصول على سكن ملائم في حلول العام 2030. وفي حلول العام 2025، قد تؤثر الأزمة على 1.6 مليار شخص في جميع أنحاء العالم. ويساهم نقص الأراضي والقروض والعمالة والمواد في أزمات الإسكان. منذ الأزمة المالية في العام 2008، أدّت عوامل مثل ندرة الأراضي، وتقليص الإقراض، ونقص العمالة، والقيود المادية إلى إرتفاع تكاليف الاسكان. وقد أدت أسعار الفائدة المنخفضة في السابق إلى تحفيز الطلب على الاسكان مما جعله أقل تكلفة. وأدى الإغلاق خلال جائحة كوفيد19- إلى زيادة الطلب على مساكن أكثر اتساعاً. وعلى مستوى العالم، إرتفعت أسعار المساكن بأسرع معدل لها منذ أربعين عاماً بسبب إختلال التوازن بين العرض والطلب. كما إرتفعت الإيجارات لمختلف أنواع المساكن بشكل ملحوظ في مناطق مثل أوروبا وآسيا. وأصبحت تكاليف السكن باهظة الثمن في العديد من المدن، حيث تتجاوز تكاليف الإسكان متوسط الدخل للأفراد.

يُمكن إتخاذ تدابير مختلفة لمعالجة أزمات السكن، ومنها:

• زيادة العرض من المساكن من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإتباع طرق البناء المبتكرة.

• وضع سياسات جديدة لجعل السكن أكثر سهولة في الوصول إليه، مثل الإعانات، والحوافز الضريبية، وإصلاحات تقسيم المناطق.

• بناء مساكن مقاومة للتغيُّرات المناخية ومعالجة آثار تغيُّر المناخ من خلال تحفيز البناء المستدام.

السكن المستدام

إن بناء السكن المستدام يلتزم بمبادئ البناء الأخضر، بهدف تقليل التأثير البيئي الناجم عن المنازل التقليدية، وتشمل الجوانب الرئيسية للسكن المستدام التالي:

• كفاءة الطاقة: تعمل التصميمات والتقنيات الموفرة للطاقة على

تقليل إستهلاك الطاقة، وتساهم مصادر الطاقة المتجددة في تحقيق الإستدامة.

• المواد والبناء: إن بناء السكن المستدام يستخدم مواد صديقة للبيئة، مثل المنتجات المعاد تدويرها والمنتجات التي يتم الحصول عليها محلياً. وتركز ممارسات البناء المستدام على تقليل النفايات والتلوث.

• الحفاظ على المياه: تعمل التركيبات المنخفضة التدفق، وتجميع مياه الأمطار، وأنظمة الري الفعّالة على تقليل إستخدام المياه. كما تعمل المناظر الطبيعية المستدامة على تعزيز الحفاظ على المياه.

• جودة الهواء الداخلي: تعمل التهوية المناسبة والدهانات غير السامة والمواد الطبيعية على تحسين جودة الهواء الداخلي. كما أن المساحات المعيشية الصحية تعود بالنفع على السكان.

• إختيار الموقع والتصميم: إختيار المواقع المناسبة للبناء يقلل من التأثير البيئي. كما وأن التصميم الذكي يأخذ في الاعتبار اتجاه الشمس والضوء الطبيعي والمساحات الخضراء.

• المتانة على المدى الطويل: تعمل المواد المتينة والصيانة المستمرة على إطالة عمر المنازل، إذ إن تقليل الحاجة إلى الإصلاحات المتكررة يعود بالنفع على أصحاب المنازل والبيئة.

التصميم المبتكر للسكن المستدام

إن التصميم المبتكر للسكن المستدام أمر ضروري لتقليل التأثير وتوفير مساحات معيشية مريحة. وهناك العديد من الاعتبارات المتعلقة بالتصميم المستدام منها:

• تصميم موارد الطاقة الشمسية: يضمن هذا التصميم حصول المنزل على أقصى قدر من الضوء الطبيعي والحرارة في البلدان الباردة. ويتم استخدام النوافذ التي تساعد على التقاط ضوء الشمس في الشتاء، مما يقلل من إحتياجات التدفئة. ويُمكن للأشجار حجب أشعة الشمس الزائدة في الصيف.

• كفاءة الطاقة: يعمل العزل المناسب على تقليل إستهلاك الطاقة. يُمكن أن تكون حلول الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية أو توربينات الرياح حلولاً فعّالة لتوليد الطاقة. ويُمكن إستخدام الأجهزة الذكية والموفّرة للطاقة.

• المواد الخضراء: يُمكن إستخدام المواد المعاد تدويرها والمواد المحلية ذات التأثير البيئي الأدنى لأغراض الإستدامة.

• المنازل المعيارية: تساعد المنازل المعيارية الجاهزة من تقليل النفايات ووقت البناء. ومن الأمثلة على ذلك المنزل الخالي من الكربون ZeroCabin.

• الحدائق العمودية والأسطح الخضراء: زراعة النباتات هي من أهم الممارسات في تصميم المنازل المستدامة. وتعمل الحدائق العمودية والأسطح الخضراء على تحسين جودة الهواء والعزل.

• المنازل الخالية من الإنبعاثات: تولد هذه المنازل قدراً من الطاقة يساوي ما تستهلكه.

دور المصارف في تمويل الإسكان المستدام

تلعب المصارف دوراً حاسماً في تمويل الإسكان المستدام. إن البنوك الخضراء Green Banks هي كيانات عامة أو شبه عامة أو غير ربحية تعمل على تعزيز الإستدامة، وتستخدم الأموال العامة لتشجيع الإستثمار الخاص في البنية التحتية المنخفضة الكربون والمقاومة للمناخ. من خلال خفض المخاطر للمستثمرين من القطاع الخاص، تسهل البنوك الخضراء مشاريع مثل الإسكان بأسعار معقولة والطاقة المتجددة.

وتقدم البنوك الخضراء شروطاً مواتية لقروض الإسكان المستدام، وتتعاون مع الحكومات والمطورين لتمويل المنازل الموفرة للطاقة والبنية التحتية الخضراء. كما وتتعاون البنوك الخضراء مع الحكومات والمؤسسات غير الربحية لمعالجة نقص الإسكان.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص هي جهود تعاونية بين الكيانات الحكومية والمنظمات الخاصة، بما في ذلك المصارف، لمعالجة تحديات الإسكان. يوفر القطاع الخاص رأس المال والخبرة والموارد. في حين تقدم الحكومات الأراضي والحوافز الضريبية والدعم التنظيمي. وتساعد هذه الشراكات على تمويل مشاريع الإسكان والبنية الأساسية ومبادرات الإسكان بأسعار معقولة. يتولى القطاع الخاص تطوير وتنفيذ وإدارة مشاريع الإسكان. وتتولى الحكومات وضع السياسات وضمان الإمتثال ومراقبة التقدم. وتعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تبسيط العمليات وتحسين الكفاءة.

يقدم القطاع الخاص الإبتكار والتكنولوجيا ورؤى السوق. وتوفر الحكومات المعرفة المحلية والمشاركة المجتمعية والرؤية الطويلة الأجل. ويؤدي التعاون بين القطاع العام والخاص إلى حلول سكنية أفضل تصميماً وأكثر إستدامة.

يتحمّل القطاع الخاص المخاطر المالية، وتتولى الحكومات إدارة المخاطر الاجتماعية والتنظيمية. وتعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص على توزيع المخاطر، مما يجعل المشاريع أكثر قابلية للتطبيق. إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تساعد في القيام بمشاريع تنموية، وتوازن بين الربح والتأثير الاجتماعي، وهي تعالج مشكلة نقص المساكن، والتشرد، والتجديد الحضري.

شراء وبيع المنازل في عام 2024

إن سوق العقارات يمتاز بالديناميكية الفائقة، مما يستوجب على المشترين والبائعين للمنازل أن يأخذوا في الاعتبار العديد من الامور ومنها:

• الميزانية: يجب على المشترين تقدير المبلغ الذي يمكنهم تحمله كدفعة شهرية. وتتأثر الدفعات الشهرية للسكن بسعر المنزل والدفعة المقدمة ومعدل الرهن العقاري ومدة القرض والتأمين على المنزل وضرائب الملكية.

• الحجم والموقع: إن فهم الأولويات والمرونة تساعد في طرح المنازل المناسبة في سوق الاسكان.

• أبحاث السوق: يمكن للمشترين والبائعين إجراء أبحاث حول العرض المتاح ومستويات الأسعار والانتباه إلى سرعة بيع المنازل مع إستشارة وكلاء العقارات.

توقعات سوق الإسكان للعام 2024

مع إستمرار ارتفاع أسعار المساكن في جميع أنحاء العالم، يشعر الناس بالقلق إزاء قلة العرض للمساكن الجديدة. ومع ذلك، يرى

العديد من الخبراء أن إحتمال إنهيار سوق الإسكان يظل منخفضاً في حلول العام 2024. وعلاوة على ذلك، يشير الخبراء إلى أن أصحاب المنازل اليوم هم أكثر أماناً من الذين تعرضوا للأزمة المالية في العام 2008 وذلك بفضل الدور التعاوني للمصارف والحكومات.

نظرة مستقبلية

إن شراء منزل في أي سوق هو قرار فردي خاص، ولأن المنازل تمثل أكبر عملية شراء يقوم بها غالبية الناس في حياتهم، فمن الأهمية بمكان أن يكون على إطلاع على تطوُّرات سوق الإسكان قبل أن يشرع في الشراء. تُستخدم حاسبة الرهن العقاري أحياناً لتقدير تكاليف الإسكان الشهرية. وسوق الإسكان، مثل العديد من الأسواق الأخرى، دائمة التقلب. وأفضل وقت للمشترين المحتملين هو عندما يجدون منزلاً يعجبهم ويلبي إحتياجات أسرهم الحالية والمتوقعة ويمكنهم تحمُّل أعبائه، وتلعب المصارف والحكومات دوراً كبيراً في دعم وتطوير سوق الإسكان.

ولا يزال الإسكان والبناء المستدام مجالاً ناشئاً، وهناك حاجة كبيرة للمزيد من البحث والإبتكار في حقل البناء والتشييد المستدام، ويُمكن للمصارف والحكومات التدخل في أشكال مختلفة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص. أزمة الإسكان أمر لا مفرّ منه في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، ومع ذلك، يُمكن للمصارف والحكومات التعاون للتخفيف من تأثير التوترات الجيوسياسية وتعزيز سوق الإسكان.

الدكتورة سهى معاد

مصرف الجمهورية
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/ 4442541 21 218+, 3334031/35 21 218+ :Phone
فاكس: 4442476 21 218+, 3332505 21 218+ :Fax
ص.ب: 685-3224 , P.O Box: سويفت: jamblyltxxx Swift code:

البنك الدولي يوافق على تقديم تمويل قيمته 600 مليون دولار لتمويل برنامجين يرومان دعم أداء القطاع العام وتحسين الخدمات العامة وشموليتها في المغرب

وافق البنك الدولي على تقديم تمويل قيمته 600 مليون دولار لتمويل برنامجين يرومان دعم أداء القطاع العام وتحسين الخدمات العامة وشموليتها في المغرب. وحسب بيان صدر في واشنطن، يهدف المشروع الأول، الذي يدعم تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية في المغرب بقيمة 350 مليون دولار، إلى تحسين الحكامة وإعادة الهيكلة والحياد التنافسي ومراقبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وأضاف المصدر ذاته أن التمويل الإضافي لبرنامج «النجاعة» (250 مليون دولار) سيواصل دعم جهود الحكومة المغربية لتعزيز الأداء والشفافية، مع التركيز على تحديث الإدارة العمومية، ولا سيما من خلال الرقمنة والإصلاحات في إدارة المالية العامة.
وأورد البيان نقلاً عن جيسكو هنتشل، المدير الإقليمي لمنطقة المغرب العربي ومالطا في البنك الدولي، أن «الهدف النهائي لهذين المشروعين هو تعزيز أداء القطاع العام، ورفع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين المغاربة، وهذا يتماشى مع النموذج الجديد للتنمية في المغرب».

وسيدعم البنك الدولي الحكومة المغربية في المراحل الأولية، وتنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال التركيز على النتائج، وتعزيز قدرات تنفيذ الإصلاح لدى الوكالتين التنفيذيتين: وزارة الاقتصاد والمالية، لا سيما مديرية المنشآت العامة والخصخصة، والوكالة الوطنية للتدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة، وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية المنشأة حديثاً، وتشجيع التنسيق.
وأضاف جيسكو هنتشل أن «إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، يحتل أولوية قصوى في جدول أعمال المغرب، كما أبرز ذلك مجلس الوزراء الأخير الذي ترأسه الملك محمد السادس مؤخراً. وإنطلاقاً من رؤية مغرب مزدهر، فإن الهدف هو إعادة تشكيل المحفظة العامة وتحسين أدائها وإجراء إصلاحات لضمان تقديم خدمات عامة عالية الجودة ومتاحة للساكنة».

وفي ما يتعلق بأداء القطاع العام، وبعد عامين تقريباً من التنفيذ، أظهر برنامج النجاعة الأولي نتائج بالفعل، بما في ذلك زيادة نحو 7 % في الإيرادات الضريبية الإضافية من خلال تحسين الإمتثال على المستوى الوطني، وزيادة بنسبة 22 % في الإيرادات التي تحصلها أكبر 10 بلديات على المستوى المحلي.

وحسب البنك الدولي، فإن هذا التمويل الإضافي لبرنامج النجاعة، سيُعطي الأولوية لتحسين كفاءة الإنفاق العام وإدارة الإيرادات، بما في ذلك زيادة شفافية الميزانية للمواطنين حيال الإنفاق العام.
وسُيمكّن المشروع أيضاً من اعتماد ميزانيات مراعية للمناخ، وهي الأولى من نوعها في المغرب، وإعداد ميزانيات تراعي الفوارق بين الجنسين لثماني إدارات وزارية في نهاية المشروع في العام 2028.

البحرين تستقطب حجماً قياسياً من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العام 2023

إستقطبت البحرين تدفقات إستثمارية أجنبية مباشرة بحجم قياسي بلغ 6.8 مليارات دولار في العام 2023، متجاوزة ذلك قيمة التدفقات المستقطَبة في العام 2022، بما نسبته 148 %، وذلك وفقاً لتقرير الإستثمار العالمي 2024، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». وأسهم ذلك في نمو الأرصدة التراكمية للإستثمارات المباشرة الواردة إلى المملكة الخليجية، والتي إزدادت من 36.2 مليار دولار في العام 2022 لتصل إلى 43.1 مليار دولار في العام 2023.

وأصبح حجم الرصيد التراكمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في البحرين، في نهاية العام 2023، مقارباً لما نسبته 99.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشكل إحدى أعلى النسب في العالم، ويفوق المتوسط العالمي بنسبة 46.9 %.

وأشارت البيانات، الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، إلى أن أبرز الدول التي تُسهم في الأرصدة التراكمية للإستثمارات المباشرة في البحرين، ضمن محفظة متنوعة الإستثمارات، تأتي الكويت في الصدارة بنسبة 36%، والسعودية بنسبة 23 %، تليهما الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10 %.

وقالت نور بنت علي الخليف، وزيرة التنمية المستدامة والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية: «عكس الحجم الإستثنائي من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة في العام 2023 ما تتميز به البحرين من مزايا تنافسية، ومكانتها كوجهة مفضلة للمستثمرين في المنطقة والعالم الساعين للاستفادة من أفضل كلفة تشغيلية تنافسية وموقع استراتيجي. وتشمل تلك المزايا ما تحظى به البحرين من حكومة مرنة، وموارد من المواهب ذات المهارات العالية التي تتقن اللغتين العربية والإنجليزية، بالإضافة إلى البيئة المنفتحة مالياً».

وأوضح البيان «أن ما يُعزز سُمعة البحرين بصفتها وجهة جذابة للإستثمار هو منظومتها التشريعية المتقدمة والحكومة التي تدعم باستمرار جهود التنويع الإقتصادي والنمو، من خلال خططها الإقتصادية الإستراتيجية، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبحرين من 11 مليار دولار في العام 2003 ليصل إلى أكثر من 43 مليار دولار في العام 2023، وهو ما يشير إلى بلوغ متوسط نمو سنوي بمعدل 7 % متجاوزاً في ذلك المتوسط العالمي الذي يبلغ 5 %».

ووفق المعلومات، فإن البحرين دأبت على تنويع قطاع الخدمات المالية لديها ليتجاوز قطاع النفط، بإعتباره المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك بنسبة 17.8 %، خلال العام 2023، إلى جانب محافظة البلاد على تحقيق نمو اقتصادي صحي، وهو ما يجعل العام 2023 عاماً استثنائياً.

وأضافت وزيرة التنمية المستدامة والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية في هذا السياق: «لقد أثبتت البحرين موقعها بصفتها وجهة مُثلى تُمكّن أبرز الشركات من الإستفادة من بيئتها المواتية للأعمال للنمو والوصول إلى أسواق دول المنطقة والعالم، لذا فسنواصل عملنا في المجلس في إستقطاب مزيد من الاستثمارات المباشرة من الأسواق ذات الأولوية، وذلك بدعم من (فريق البحرين)؛ بهدف تعزيز النمو والتنويع الإقتصادي».

يُذكر أن البحرين دشنت، في العام 2023، مبادرة منح الرخصة الذهبية للإستثمارات الإستراتيجية، والتي لعبت دوراً محورياً في إستقطاب مزيد من الإستثمارات من دول المنطقة والعالم، إذ أسهمت، منذ إنطلاقتها الأولى، في جذب 2.4 مليار دولار من الإستثمارات التي تمثل تسعة مشاريع كبرى يُتوقع أن تُسهم في خلق 3 آلاف فرصة وظيفية في عدد من القطاعات المتنوّعة.

حلّت في المرتبة الأولى في معدّل الضريبة على الإستهلاك
قطر تحقق المرتبة الرابعة عالمياً في الأداء الإقتصادي لعام 2024

إرتفع ترتيب دولة قطر في تقرير التنافسية العالمي للعام 2024 إلى المرتبة (11) عالمياً، مقارنة بالمرتبة (12) في العام الماضي، من بين 67 دولة، غالبيتها من الدول المتقدمة، شملها التقرير الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في سويسرا.

وشملت المحاور التي إحتلت فيها دولة قطر مراتب متقدمة في التقرير، كلاً من محور الأداء الإقتصادي، المرتبة (4) عالمياً، ومحور الكفاءة الحكومية، المرتبة (7) عالمياً، ومحور كفاءة قطاع الأعمال في المرتبة (11) عالمياً، كما جاء ترتيب دولة قطر في محور البنية التحتية في المرتبة (33) عالمياً.

وإعتمد تقييم القدرة التنافسية على التطورات التي شهدتها مجموعة شاملة من البيانات والمؤشرات على المستوى المحلي، بالإضافة إلى نتائج إستطلاع رأي عيّنة من مديري الشركات، ورجال الأعمال حيال بيئة الأعمال، وتنافسية الإقتصاد القطري، إلى جانب مقارنة هذه البيانات والمؤشرات مع نظيراتها من الدول الأخرى التي شملها الكتاب.

وجاء الأثر الإيجابي في ترتيب المحاور المختلفة مدفوعاً بالأداء المتميّز لعدد من العوامل المصنّفة تحت المحاور الأربعة المذكورة، فضمن محور الأداء الإقتصادي كان من أبرز تلك المؤشرات معدل البطالة العام، ومعدّل البطالة بين الشباب، وشروط التبادل التجاري التي تربعت فيها الدولة في المرتبة الأولى على مستوى العالم. وضمن محور الكفاءة الحكومية، حقق الإقتصاد القطري المرتبة الأولى في كل من معدّل الضريبة على الإستهلاك ومعدل ضريبة الدخل على الأفراد، فيما صنّف في المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر المالية العامة، أما ضمن محور كفاءة قطاع الأعمال فقد إحتلت دولة قطر المرتبة العالمية الأولى في كل من فعّالية مجالس إدارة الشركات، والمخزون البشري من العمالة الوافدة، في الوقت الذي جاءت فيه قطر في المرتبة العالمية الثانية في مؤشر ساعات العمل. أما تحت مظلة محور البنية التحتية فقد احتلت الدولة المرتبة الأولى في مؤشرات البنية التحتية لقطاع الطاقة وعدد مستخدمي الإنترنت لكل ألف من السكان.

منتدى الطاقة الدولي ينتخب البحريني جاسم الشيراوي أميناً عاماً

إنتخب المجلس التنفيذي لمنتدى الطاقة الدولي، البحريني جاسم الشيراوي أميناً سادساً للمنتدى، خلال إجتماع ترأسه محمد كردي من السعودية في روما.

وسيبدأ الشيراوي فترة عمله أميناً عاماً في الأول من يناير/ كانون الأول 2025 عند إنتهاء ولاية الأمين العام الحالي جوزيف مكمونيغل.

وقال الشيراوي في تصريح صحافي: «تشرفت بثقة المجلس التنفيذي بإنتخابي أميناً عاماً للمنظمة، وأتطلع إلى العمل مع مجلس الإدارة وموظفي الأمانة العامة لتسهيل الحوار وتعزيزه حول قضايا الطاقة المهمة والتحديات التي تواجه بلداننا الأعضاء».

ويتمتع الشيراوي بمسيرة مهنية متميّزة إمتدت لأكثر من 40 عاماً في صناعة الطاقة والإستدامة وكفاءة الطاقة، حيث غطت مجالات الهندسة والإدارة وتطوير السياسات وتنفيذها.

وكان الشيراوي عضواً في المجلس التنفيذي للمنتدى من العام 2014 حتى العام 2021، وكان عضواً في مجموعة الدعم الدولية للمنتدى منذ العام 2008. وسيكون أول أمين عام للمنتدى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويُعد منتدى الطاقة الدولي أكبر تجمع في العالم لوزراء الطاقة من الدول المنتجة والمستهلكة، وكذلك دول العبور. وتمثل عضوية

منتدى الطاقة الدولي 90 % من العرض والطلب العالمي على النفط والغاز.

ويشغل الأمين العام منصب الرئيس التنفيذي ورئيس بعثة منتدى الطاقة الدولي، الذي يقع مقرّه الرئيسي في الرياض.

وهنّأت وزارة الطاقة الأميركية الشيراوي في تغريدة على منصة «إكس»، وأفادت: «أن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل معه لتعزيز حوار قوي بين مستهلكي الطاقة والمنتجين والمساعدة في تحقيق أهدافنا الجماعية المتعلقة بأمن الطاقة والوصول إليها وإنتقالها».

تمويلاته فاقت الـ 10 مليارات دينار
البنك الدولي يدعم التنمية المستدامة في تونس

يجمع تونس في مجموعة البنك الدولي إطار تعاون، يُحدد إستراتيجية البنك الدولي للسنوات المالية 2023 – 2027 على مستوى يتسق فيه مع أولويات التنمية في تونس، كما وردت في خطة الحكومة للتنمية 2023 – 2025، ويستند إلى مفهوم رؤية تونس «الوثيقة التوجيهية تونس 2035».

وقد ساعدت الدراسة التشخيصية المنهجية والتحليل الأولي من تقرير المناخ والتنمية للبنك الدولي الخاص بتونس على إثراء هذا الإطار. ويعمل هذا الإطار على مساعدة تونس في الإنتقال إلى نمو أسرع وشامل للجميع من خلال المضي قدماً في برنامج إصلاح طموح. وسيتم السعي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق نتائج رفيعة المستوى تستوعب تماماً الدروس المستفادة من تنفيذ إطار الشراكة الإستراتيجية السابق.

ويموّل البنك الدولي حالياً 16 مشروعاً في تونس بقيمة تقارب 3.3 مليارات دولار (10.2 مليارات دينار)، وتهدف إلى رفع التحدّيات التنموية ذات الأولوية والحد من الفقر ودفع الإدماج الإجتماعي، ومقاومة آثار تغيُّر المناخ على إقتصاد البلاد.

بدر الخرافي نائباً لرئيس مجلس إدارة «زين»

عقدت مجموعة زين جمعيتها العامة العادية في مقرّها الرئيسي، بنسبة حضور بلغت 76 %، وشهدت أعمال الجمعية إضافة بند جديد، وهو خاص بإنتخاب عضو مجلس إدارة ليكمل مدة عضوية عضو مجلس الإدارة المستقيل.

وأفادت المجموعة، أن الجمعية العامة العادية وافقت على إدراج البند الجديد الخاص بـ «إنتخاب عضو مجلس إدارة ليكمل مدة عضوية عضو مجلس الإدارة المستقيل»، وبناءً على ذلك قام رئيس الجلسة أسامة الفريح بفتح باب التصويت على هذا البند، والبند الأساسي المدرج سابقا على جدول أعمال الجمعية العمومية الخاص بالإنتخاب التكميلي لشغل منصب عضو مجلس الإدارة المستقل.

إنتخاب عضو مكمِّل

وانتخبت الجمعية العمومية العادية شركة أوزتيل هولدينجز اس بي سي ليميتيد لعضو مجلس الإدارة المكمل، التي أعلنت بدورها عن تسمية بدر ناصر الخرافي ممثلاً لها في عضوية مجلس الإدارة، كما إنتخبت الجمعية العامة العادية عضو مجلس الإدارة المستقل المكمل بفوز الدكتور سعد أحمد الناهض، وجاء فهد عبد الرحمن المخيزيم كعضو إحتياط مستقل.

وإجتمع مجلس إدارة مجموعة زين بعد إنعقاد أعمال الجمعية العامة العادية، وقام المجلس بإنتخاب بدر ناصر الخرافي نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

«قطر المركزي» يُطلق إستراتيجية الحوكمة البيئية والإجتماعية للقطاع المالي

أطلق مصرف قطر المركزي، إستراتيجية الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية والإستدامة للقطاع المالي، وذلك تماشياً مع الإستراتيجية الثالثة للقطاع المالي، وضمن رؤية قطر الوطنية 2030، التي تُولي أهمية قصوى للتنمية المستدامة.

وستشكل هذه الإستراتيجية إضافة للقطاع المالي في الدولة، والتي سيسعى من خلالها مصرف قطر المركزي إلى أن تكون الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية جزءاً من التعاملات المالية والمصرفية بما يُحقق الاستدامة للأجيال المقبلة.

وتستند إستراتيجية الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية والإستدامة للقطاع المالي إلى 3 ركائز أساسية، حيث تقوم الركيزة الأولى على إدارة المخاطر المناخية والبيئية والإجتماعية في القطاع المالي، في حين ستعمل الركيزة الثانية على تشجيع رؤوس الأموال في مجال التمويل المستدام، أما الركيزة الثالثة فتهدف إلى أن تكون الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية والإستدامة جزءاً من عمليات مصرف قطر المركزي الداخلية.

كما تضمّنت إستراتيجية الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية والإستدامة للقطاع المالي مجموعة من النتائج المرجوة والمبادرات التي سيتم العمل وفقها، بالإضافة إلى المحاور المشتركة التي تهدف إلى بناء القدرات وتطوير البنية التحتية لبيانات التمويل المستدام، من خلال تصميم برامج خاصة بمصرف قطر المركزي والقطاع المالي، لتعزيز بناء القدرات والمعرفة والمواهب المتعلقة بالتمويل المستدام وإدارة المخاطر المناخية والبيئية والإجتماعية للمؤسسات المالية وأسواق رأس المال، بالإضافة إلى بناء منصة خاصة لبيانات التمويل المستدام، تهدف إلى جمع وحفظ البيانات المرتبطة بتقييم المخاطر المناخية والبيئية والإجتماعية. ويهدف مصرف قطر المركزي من خلال إطلاق إستراتيجية الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية والاستدامة للقطاع المالي إلى رفع كفاءة النظام المالي لدعم الرؤى والأهداف الوطنية المتعلقة بالإستدامة، وتعزيز قدرته على مواكبة التغيُّرات التي تحدث خلال مسيرة الإنتقال إلى إقتصاد مستدام، ليكون مثالاً يُحتذى به على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

6 معطيات تمنح الإقتصاد السعودي زخماً
صندوق النقد الدولي يتوقع كبح النمو في الشرق الأوسط

تظهر مؤشرات كثيرة أن الإقتصاد السعودي مقبلٌ على ازدهار في العام 2025، بناءً على 6 معطيات جعلت صندوق النقد والبنك الدوليين يرفعان توقعاتهما لنمو اقتصاد المملكة إلى 6 % و5.9 % توالياً، من 5.5 % و4.2 % في توقعاتهما السابقة في يناير/ كانون الثاني 2024. هذه المعطيات التي دفعت المؤسستين الماليتين الدوليتين إلى رفع توقعاتهما لنمو إقتصاد المملكة، وفق مختصين، نظراً إلى تحسن أداء القطاعات غير النفطية، وإرتفاع الصادرات غير النفطية، وإستمرار إرتفاع أسعار النفط، وتعزيز دور المملكة بوصفها مركزاً تجارياً إقليمياً، بالإضافة إلى إزدهار القطاعات الواعدة، ونمو الصادرات الخدمية.

وذكر عضو جمعية الاقتصاد السعودية الدكتور عبد الله الجسار، أن هذه التوقعات مبنية على عوامل رئيسية، بما فيها تحسن أداء القطاعات غير النفطية، الذي يتوقع أن يحافظ على زخم نموه مدفوعاً بزيادة الإستهلاك والإستثمار. كما أكد كبير الاقتصاديين في بنك الرياض، الدكتور نايف الغيث أن هذه التوقعات أتت نتيجة لترقب نمو الإقتصادين

الجدعان مشاركاً في اجتماع وزراء مالية ومحافظي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان في واشنطن (منصة «إكس»)

النفطي وغير النفطي.إلى ذلك، توقع صندوق النقد الدولي أن يبقى النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مكبوحاً وسط إستمرار التحديات، مخفّضاً توقعاته لنموها إلى 2.7 % هذا العام (2024) من توقعاته السابقة في يناير/ كانون الثاني بـ2.9 %، ومبقياً على توقعاته نفسها بالنسبة إلى العام 2025 عند 4.2 %.

سدّ النهضة: إثيوبيا تعلن توليد 2700 غيغاوات من الطاقة في 10 أشهر

أعلنت هيئة الكهرباء الإثيوبية، توليد أكثر من 2700 غيغاوات/ساعة من الطاقة من مشروع سد النهضة في الأشهر العشرة الماضية.

وكشفت رئيسة قسم التخطيط لإدارة عمليات توليد الطاقة في هيئة الكهرباء، طرو ورق شفراو، أن التوربينات تجاوزت الخطة المرسومة لتوليد 2152 غيغاوات/ساعة، حيث وصلت إلى 2711 غيغاوات/ساعة، ما يزيد بنسبة 26 % عن الخطة الموضوعة.

تشغيل التوربينات بكامل طاقتها

وأوضحت شفراو أن كمية المياه المحتجزة في سد النهضة (دون ذكر أرقام) ساهمت في تشغيل التوربينين بكامل طاقتهما، مشيرة إلى أن سد النهضة ساهم بحصة تبلغ 16 % من إجمالي 16900 غيغاوات/ساعة من الكهرباء المولدة في البلاد خلال الأشهر العشرة الماضية من مختلف محطات توليد الطاقة.

وتبلغ قدرة كل من توربيني السد اللذين يولدان الطاقة 375 ميغاوات. وعند بدء تشغيل التوربينات الـ11 المتبقية المثبتة على السد، من المتوقع أن تزيد قدرة التوليد الحالية للبلاد بنسبة 83 %.

الملء الخامس دون تنسيق مع مصر والسودان

يُذكر أن إثيوبيا إتخذت أخيراً خطوات جديدة لبدء الملء الخامس، دون تنسيق مع مصر والسودان، وكشفت صور فضائية أن إثيوبيا بدأت عملية تعلية السد عبر الممر الأوسط، وصب الخرسانة بعد تجفيفه.

كما أظهرت الصور وجود حفارين يعملان للمرة الأولى أعلى الممر

الأوسط، ربما بغرض عمل مجسّات أو روابط مع الخرسانة الجديدة.

وكانت المفاوضات بين الدول الثلاث (مصر والسودان وإثيوبيا) حول هذا السدّ الضخم الذي لا يزال يثير قلقاً مصرياً وسودانياً إنتهت في ديسمبر/ كانون الأول 2023 من دون التوصل لتفاهم يرضي كافة الأطراف. ومن جانبه، كان وزير الموارد المائية والري المصري، هاني سويلم، قد صرّح في أبريل/ نيسان 2024، أن التحركات الأحادية الإثيوبية حيال سدّ النهضة، تشكل خرقاً للقانون الدولي، وإستمرارها يُشكل خطراً وجودياً على أكثر من 150 مليون مواطن.

وأضاف الوزير سويلم في كلمته خلال الجلسة الإفتتاحية لـ «مؤتمر بغداد الدولي الرابع للمياه»: «أن نصيب الفرد من الموارد المائية المتجدّدة في مصر يصل إلى حوالي 50 % من خط الفقر المائي العالمي، مع إعتماد كبير وبشكل حصري على مياه نهر النيل الذي يوفر 98 % من احتياجات البلاد».

بعد تصنيف «بلومبرغ» جاءت «فوربس»:
العملة اللبنانية الأضعف في العالم

بعد تصنيف «بلومبرغ» لليرة اللبنانية على انّها الأسوأ أداء منذ بداية العام 2024، صنّفت «فوربس» العملة اللبنانية على أنّها الأضعف في العالم.

في المشهد المالي العالمي الذي تهيمن عليه عملات مثل الدولار الأميركي واليورو، تعاني العملات الأقل شهرة من إنخفاض حاد في قيمتها. غالباً ما يتّم تصنيف هذه العملات على أنّها «الأضعف» أو «الأقل قيمة» في العالم، وغالباً ما تكون العملة الضعيفة في دول مثقلة بصعوبات إقتصادية حادّة. يعود إنخفاض قيمة العملة إلى عوامل مجتمعة عدة أبرزها: إرتفاع معدّلات التضخُّم، التنوُّع الإقتصادي المحدود وتقلّص الإستثمار الأجنبي، غياب الإستقرار السياسي، إلى جانب الصراعات المستمرة والعقوبات الدولية.

وإستناداً الى تقرير «فوربس»، فإنّ الليرة اللبنانية هي أضعف عملة في العالم. وفي ما يلي أضعف 10 عملات في العالم، مرتّبة حسب أسعار صرفها مقارنة بالدولار الأميركي.

الليرة اللبنانية: تحتل الليرة اللبنانية حالياً المرتبة الأضعف في العالم، حيث يُعادل الدولار الواحد حوالي 89578 ليرة لبنانية. يعكس الإنخفاض الحاد في قيمة الليرة اللبنانية الإقتصاد اللبناني المضطرب بشدّة، والذي يتميّز بالبطالة المتفشية، والأزمة المصرفية الحادّة، والإضطرابات السياسية، وإرتفاع معدّلات التضخُّم إلى ما يزيد عن 200 %.

ويُمكن إرجاع المشاكل الإقتصادية التي تعانيها البلاد إلى الأزمة المالية لعام 2019، والتي تفاقمت بسبب تأثير جائحة «كوفيد19-» والإنفجار المدمّر في مرفأ بيروت في العام 2020.

الريال الإيراني: تبلغ قيمة الريال الإيراني حالياً 0.000024 دولار، ما يعني أنّ الدولار الواحد يعادل 42087 ريالاً إيرانياً. يُعرف الريال الإيراني على نطاق واسع بأنّه العملة الأقل قيمة في العالم، حيث يتمّ حالياً تبادل ما يقرب من 42,225 ريالاً ايرانياً مقابل دولار أميركي واحد في السوق السوداء، هذا الإنخفاض بدأ في أعقاب الثورة الإسلامية في العام 1979 وسط عدم الإستقرار السياسي والعقوبات الإقتصادية.

الدونج الفيتنامي: يحتل الدونج الفيتنامي المركز الثالث، حيث تستطيع كل وحدة من العملة شراء 0.000039 دولار، أي أنّ دولاراً أميركياً واحداً يُعادل تقريباً 25442 دونجاً فيتنامياً.

هناك عدد من المتغيّرات أثّرت على سعر الدونج الفيتنامي، مثل أسعار الفائدة ومعدلات التضخم والنمو الإقتصادي ونشاط التصدير والإستيراد.

كيب لاوسي: يحتل الكيب اللاوسي، او اللاوي، الذي تمّ تقديمه في الخمسينيات من القرن العشرين، المرتبة الرابعة بين أضعف العملات، حيث تبلغ قيمة الكيب الواحد 0.000046 دولار، ما يجعل الدولار الواحد يعادل 21705 كيب.

لقد تأخّرت لاوس، إحدى أقل الاقتصادات نمواً في جنوب شرق آسيا، عن جيرانها بسبب الإعتماد الكبير على الزراعة وصادرات الموارد الطبيعية، إلى جانب الإستثمار الأجنبي المحدود في قطاعي الصناعة والخدمات.

ليون سيراليون: تمّ طرح العملة الوطنية السيراليونية في العام 1964، وتبلغ قيمة الوحدة الواحدة منها 0.000048 دولار، أي أن الدولار الواحد يُعادل 20969 ليوناً.
يُواجه إقتصاد سيراليون العديد من التحدّيات، بما في ذلك إرتفاع معدّلات التضخُّم، وإنتشار الفقر، والتنوُّع الإقتصادي المحدود، والإعتماد بشكل أساسي على السلع الأساسية مثل الماس والزراعة، ما يجعل عملتها عرضة لتقلّبات أسعار السوق العالمية.

الروبية الإندونيسية: رغم كونها رابع أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم وتشهد نمواً إقتصادياً كبيراً على مدى العقدين الماضيين، إلّا أنّ عملة إندونيسيا لا تزال تظهر ضعفاً، حيث تبلغ قيمة الروبية حالياً 0.000061 دولار، مما يعني أنّ الدولار الواحد يُمكن أن يشتري ما يقرب من 16301 روبية.
كما تعطّل النمو الإقتصادي للبلاد بسبب عدم الإستقرار السياسي وتأثير جائحة «كوفيد19-».

السوم الأوزبكي: تمّ تقديم العملة الوطنية الأوزبكية، السوم، في العام 1993، وتبلغ قيمتها حالياً 0.000079 دولار لكل وحدة، مما يعني أنّ الدولار الواحد يعادل 12640 سوماً.
شهدت أوزبكستان إنتعاشاً في النمو الإقتصادي بعد الإصلاحات في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ ومع ذلك، لا تزال الدولة تعتمد بشكل كبير على صادرات الموارد الطبيعية، وتواجه تضخماً مرتفعاً مستمراً، وتكافح مع التنوع الإقتصادي المحدود.

الفرنك الغيني: تمّ تقديم الفرنك الغيني في العام 1959، وتقدّر قيمته حالياً بـ 0.000116 دولار، ما يجعل الدولار الأميركي يُعادل 8614 فرنكاً غينياً.
وتعاني غينيا عدم الإستقرار السياسي المستمر والإضطرابات الإقتصادية، مما أثر بشدّة على الفرنك الغيني. ويعتمد الإقتصاد إلى حدّ كبير على صادرات الموارد الطبيعية، مع ضعف البنية الأساسية والإستثمار الأجنبي الضئيل مما يؤدي إلى تفاقم التحدّيات.

الغواراني الباراغواياني: تمّ تقديم الغواراني الباراغواياني في العام 1952، وتقدّر قيمته حالياً بـ 0.000133 دولار، ما يجعل الدولار الأميركي يُعادل 7528 غواراني.
وقد واجه إقتصاد باراغواي العديد من التحدّيات، مثل إرتفاع التضخُّم، والفساد، وإنخفاض جودة التعليم، وإرتفاع معدلات البطالة، والتي ساهمت جميعها في إنخفاض قيمة الغواراني بمرور الوقت، ما جعلها واحدة من أقل العملات قيمة في العالم.
الأرياري الملاجاشي: تمّ إطلاق الأرياري الملاجاشي في العام 1961، وهو العملة الرسمية لمدغشقر، وقد حلّ محل الفرنك بالكامل في العام 2005. وتقدّر قيمته حالياً بـ 0.000225 دولار لكل وحدة، وهذا يعني أنّ الدولار الواحد يساوي 4454 أرياري.

الذكاء الإصطناعي يساعد الرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية لكنه يُهدّد مناصبهم

كشفت دراسة أخيرة أجرتها «إس إيه بي كونكر» عن تنامي مستويات إعتماد الذكاء الإصطناعي في المجال المالي من قبل الرؤساء التنفيذيين للشؤون المالية، إذ امتدح غالبيتهم (82 **%**) الذكاء الإصطناعي بسبب قدرته على تبسيط عمليات الأعمال، بالإضافة إلى ذلك أشار 28 **%** منهم إلى فعّالية الذكاء الإصطناعي في توليد بيانات ورؤى مالية نوعية، في حين أشار 24 **%** منهم إلى قدرة الذكاء الإصطناعي على تحسين دقة التوقعات المالية.

تأكيداً على إلتزامه بالإستدامة ولمناسبة الذكرى الـ 60 لتأسيسه
QNB يطرح إصداراً خاصاً من بطاقاته الإفتراضية

في إطار إحتفالاته بالذكرى الستين لتأسيسه، أعلن QNB ، عن إصدار حصري خاص من بطاقاته الافتراضية، حيث تمثل هذه البطاقات الإفتراضية المبتكرة مزيجاً من التكنولوجيا المتطوّرة والأناقة الدائمة، مما يعكس إلتزام QNB بالإستدامة والإبتكار والتجارب المصرفية الشخصية لعملائه.

وإحتفالاً باليوبيل الماسي للبنك، فقد تم إستيحاء تصميم البطاقات من الجمال الإستثنائي والدائم للألماس، والذي يرمز إلى القوة والمتانة والديمومة، بما يؤكد إلتزام QNB الراسخ على مدى ستة عقود تجاه عملائه والمجتمع.

ومن خلال إختيار البطاقات الإفتراضية بدلاً من البطاقات البلاستيكية التقليدية، يهدف QNB إلى إتخاذ خطوة إستباقية نحو تقليل تأثير خدماته ومنتجاته على البيئة، حيث إلتزم البنك بتقليل إستخدام الفواتير الورقية التي تطبعها أجهزة نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي، بالإضافة إلى مختلف المبادرات الهامة لدعم جهود الاستدامة.

وسيتمكن عملاء البنك من مشاركة مجموعة QNB إحتفالاتها بمرور 60 عاماً من التميُّز من خلال الحصول على البطاقات الجديدة المتوافرة على جميع محافظ الدفع التي يدعمها QNB بما في ذلك iOS و Androidوأجهزة الدفع القابلة للإرتداء.

ويقول عادل علي المالكي، نائب رئيس تنفيذي أول للخدمات المصرفية للأفراد في مجموعة QNB «يسعدنا أن نطرح هذا الإصدار الخاص من بطاقاتنا الإفتراضية بينما نحتفل بهذا الحدث الهام في مسيرتنا المستمرة. علماً أن هذه البطاقات لا ترمز فقط إلى 60 عاماً من التميُّز المصرفي في QNB ، وإنما تؤكد إلتزامنا بالإبتكار والتركيز على تحسين وتطوير تجربة العملاء».

جائزة «أفضل بنك في إدارة النقد في قطر لعام 2024» من «غلوبال فاينانس»

من جهة أخرى، أعلنت مجموعة QNB، عن حصولها على جائزة «أفضل بنك في إدارة النقد في قطر لعام 2024» من مجلة غلوبال فاينانس. وتؤكد هذه الجائزة المرموقة إلتزام QNB بالتميُّز والإبتكار في القطاع المالي والخدمات التي تركز على العملاء.

وتُعد هذه الجائزة المقدمة من «غلوبال فاينانس»، وهي مجلة مالية عالمية رائدة، بمثابة شهادة على خدمات إدارة النقد المتفوقة التي يقدمها QNB، والتي تُوفر راحة وكفاءة ومميزات آمنة لا مثيل لها للشركات والأفراد. وقد تم تصميم هذه الحلول لتلبية الإحتياجات المتطوّرة للعملاء، وضمان أفضل إدارة للسيولة ورأس المال العامل.

ويقول خالد أحمد السادة، نائب رئيس تنفيذي أول للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مجموعة QNB: «تعكس هذه الجائزة تفانينا المستمر في تقديم خدمات مالية رفيعة المستوى، ويُعزّز مكانتنا كمؤسسة رائدة في القطاع المصرفي. وسنظل ملتزمين تقديم حلول مبتكرة لإدارة النقد تدعم الأهداف المالية لعملائنا وتساهم في نجاحهم».

أربع جوائز للتميُّز المصرفي

في السياق عينه، نال QNB، أربع جوائز مرموقة ضمن جوائز «التميّز المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2024» التي تقدمها مجلة «ميدل إيست إيكونوميك دايجست»، إعترافاً بريادته في القطاع المصرفي في المنطقة. وقد حصل البنك على جوائز «أفضل محفظة رقمية»، و«التميُّز في تسويق المنتجات»، و«التميُّز في تكامل القنوات الشاملة»، و«أفضل بنك في قطر»، التي تؤكد إلتزامه تقديم أحدث المنتجات المصرفية الرقمية التي تلبي الإحتياجات المالية لعملائه والارتقاء بتجربتهم المصرفية، ولا سيما ذوي الملاءة المالية العالية.

QNB أول مؤسسة مالية توزّع أرباحاً نصف سنوية

على صعيد آخر، أعلنت مجموعة بنك قطر الوطني QNB، عن توجّهها لتوزيع أرباح مرحلية «نصف سنوية» على المساهمين، لتكون بذلك أول مؤسسة مالية في الدولة تتخذ هذا التوجه، موضحة أن هذا القرار يهدف إلى تعزيز الإقتصاد الوطني بما يتناغم مع المبادئ الأساسية لرؤية قطر الوطنية لعام 2030 في شقّها الإقتصادي، والمتمثلة في تطوير إقتصاد تنافسي ومتنوع قادر على تلبية إحتياجات، وتأمين مستوى عال من المعيشة في الوقت الحاضر وفي المستقبل. كما سيُعزز توزيع الأرباح مرتين في السنة من ثقة المستثمرين في الأداء التشغيلي للبنك، وإطلاعهم بصفة دورية على قوة مركزه المالي وقدرته على تحقيق عوائد مجزية لحملة الأسهم.

وكانت الأرباح الصافية لمجموعة بنك قطر الوطني إرتفعت بنسبة 7 % في الربع الأول من العام 2024، لتبلغ 4,14 مليار ريال مقارنة بـ3,88 مليار ريال في الفترة ذاتها من العام 2023.

على صعيد آخر ثبّتت وكالة التصنيف الائتماني فيتش تصنيف مجموعة بنك قطر الوطني عند الدرجة «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأفادت «فيتش»، أن تصنيف مجموعة البنك عند هذه الدرجة يعود إلى مكانة البنك في السوق، بالإضافة إلى جودة أصوله السليمة والربحية القوية والرسملة الكافية ضد المخاطر الناجمة عن تواجده الدولي.

«بوبيان» ضمن أقوى 100 مؤسسة إقتصادية في الشرق الأوسط

أكد بنك بوبيان في تصنيف إقليمي جديد مدى النجاح، الذي حقّقه في السنوات الأخيرة، ونمو مؤشراته المالية بتواجده ضمن قائمة مجلة فوربس **FORBES** السنوية لأكبر 100 مؤسسة وشركة مدرجة على مستوى منطقة الشرق الأوسط لعام 2024، محتلاً المركز الثالث على مستوى البنوك المحلية، والـ64 في المنطقة ضمن القائمة نفسها، بقيمة سوقية بلغت 8 مليارات دولار، وحجم أصول بلغ 27.3 مليار دولار.

وتضمّ قائمة فوربس سنوياً كبرى الشركات في أسواق المال في المنطقة من حيث القيمة السوقية والحجم وصافي الربحية، لتشمل الشركات العاملة في القطاع المصرفي والمالي، وشركات الطاقة والصناعة والقطاع النفطي وقطاع الاتصالات وغيرها.

وأعرب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان، عادل الماجد، عن إعتزازه بهذا التصنيف، الذي جاء نتيجة النمو والأداء الإيجابي لجميع المؤشرات المالية للبنك مؤخراً، ليؤكد دوماً مكانة «بوبيان» المميّزة في السوق المالي والمصرفي المحلي والإقليمي، موضحاً أن إستمرار تواجد «بوبيان» ضمن قائمة فوربس عاماً بعد عام، محققاً تقدماً وصعوداً في المراكز، هو دلالة قوية على قوة ومتانة إستراتيجيات النمو، وتنفيذ خطط التحول الشامل، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية خلال العام، وهو ما إنعكس على زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين.

وكان «بوبيان» قد تقدّم بنحو 4 مراكز في القائمة، بعد وصوله إلى المركز 64 في العام 2024 مقارنة بالمركز الـ68 خلال العام 2023.

البنك العربي يرعى منتدى تواصل «حوار حول الواقع والتطلعات 2024»

من جهة أخرى، قدّم البنك العربي مؤخراً رعايته لفعاليات النسخة الثانية من منتدى تواصل 2024 «حوار حول الواقع والتطلعات» والذي نظمته مؤسسة ولي العهد في مجمع الملك الحسين للأعمال، تحت رعاية وحضور الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد.

وقد شهد المنتدى حضوراً واسعاً بمشاركة نخبة من صنّاع القرار والنشطاء الشباب والشابات، للمشاركة في حوارات تفاعلية هدفت إلى تبادل الأفكار والرؤى حيال القضايا الوطنية الهامة التي تحاكي واقع وتطلّعات الشباب والمجتمع الأردني. وتضمّن المنتدى مجموعة من الجلسات الحوارية والتي تغطي مجموعة واسعة من المواضيع التي تهم مختلف فئات المجتمع وفي مقدمها فئة الشباب بما في ذلك التعليم والإقتصاد والسياسة والمجتمع، كما أتاح المنتدى الفرصة للشباب للتعبير عن آرائهم وطرح أفكارهم ومقترحاتهم لصنّاع القرار الذين قاموا بدورهم بمشاركة خبراتهم لإثراء النقاشات وتقديم وجهات نظر مختلفة.

وتأتي رعاية البنك العربي لهذا المنتدى في إطار حرصه الدائم على الإهتمام بفئة الشباب، من خلال دعم الفعّاليات والأنشطة التي تُسهم في بناء قدراتهم وتطوير مهاراتهم القيادية لتعزيز دورهم في المجتمع وتمكينهم من المشاركة الإيجابية في مسيرة التنمية والتطوير.

وقد شارك البنك العربي في منتدى «تواصل 2024» من خلال جناح خاص لبرنامج «شباب» الذي شمل مجموعة من الأنشطة التفاعلية التي هدفت إلى تحفيز الفكر الإيجابي لدى الشباب وحثّهم على روح المبادرة والريادة، وقد شهد الجناح إقبالاً واسعاً من قبل الشباب الذين تفاعلوا مع مختلف الفعّاليات التعليمية والترفيهية.

بنك القاهرة يحصد جائزة الأفضل في مجال الخزانة والمراسلين لعام 2024 من «Global Economics»

قال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة «إن إنضمام تلك الجائزة لسلسلة الجوائز التي يحصدها البنك تُعد بمثابة شهادة عالمية تعكس دور بنك القاهرة في القطاع المصرفي المصري وخبرته العريقة في مجال الخزانة»، مشيراً إلى «أن المؤسسة إستندت في تقييمها على مجموعة متنوعة من المعايير، ومن أبرزها زيادة حصة البنك من الموارد الأجنبية وتوسيع قاعدة العملاء من الشركات والمؤسسات لتلبية إحتياجاتهم من العملة الأجنبية لتغطية عمليات التجارة الخارجية».

وأوضح بهاء الشافعي نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي «أن الجائزة تأتي إضافة إلى سجل الإنجازات المتنامي للبنك، وهو ما يُبرز قدرته الفريدة على تقديم حلول مبتكرة وخدمات عالية الجودة، والتي تلبي إحتياجات العملاء، كما تعكس أيضاً رؤية البنك على الإبتكار والتطوير المستمر لتلبية إحتياجات السوق المتغيّرة وتحقيق النجاح في بيئة الأعمال التنافسية».

وذكر محمد علي رئيس مجموعة الخزانة وأسواق المال «أن بنك القاهرة يتمتع بخبرة واسعة في مجال إدارة المخاطر المالية، وتقديم حلول مبتكرة تلبي إحتياجات عملائه من مختلف القطاعات، كما يتمتع البنك بشبكة واسعة من العلاقات مع البنوك حول العالم، بما يُتيح له تقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائه الدوليين».

في إطار إستراتيجيته المستمرة لمكافأة عملائه

«الكويت الدولي» KIB يقدّم لحاملي بطاقات فيزا إنفينيت الإئتمانية المميّزين رحلات مجانية من المطار وإليه في سيارات ليموزين فاخرة من «ويّاك»

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن عرض جديد حصري لعملاء بطاقات فيزا إنفينيت الإئتمانية المميزين، يشمل تقديم رحلات مجانية لهم من المطار وإليه، في سيارات ليموزين فاخرة، بالتعاون مع شريكه الموثوق «ويّاك». وتأتي هذه الخطوة في إطار إلتزام KIB المستمر بتوفير خدمات إستثنائية ومزايا حصرية لعملائه المميّزين.

وقال خالد الحليبي، مدير شرائح العملاء في KIB: «يسعى KIB بإستمرار إلى مكافأة عملائه المميّزين وتعزيز عروض عملاء باقة Black حاملي بطاقة فيزا إنفينيت الإئتمانية. ويعكس هذا العرض الحصري تقديرنا لولائهم الدائم، حيث نسعى من خلال كل ميزة جديدة إلى تقديم أعلى مستويات الراحة والرفاهية. وفي حين أننا ندرك أن نمط حياة عملائنا سريع ومزدحم، لذلك نحرص على تسهيل رحلاتهم، حيث توفر لهم هذه الخدمة تجربة تنقل سلسة وممتعة قدر الإمكان».

يُمكن الآن لحاملي بطاقات فيزا إنفينيت الإئتمانية الإستمتاع برحلات مجانية مريحة وهادئة على متن سيارات ليموزين من المطار وإليه.

ويتمتع حاملو بطاقات فيزا إنفينيت الإئتمانية من KIB بمزايا حصرية واسعة مصمّمة لتوفير تجربة تنقل وتسوق متميّزة، وتشمل إسترداداً نقدياً يصل إلى 5 % على جميع المشتريات، وتحويلات محلية ودولية مجانية، وتأمين سفر شاملاً لحاملي البطاقات وعائلاتهم، وخصم 50 % على صناديق الأمانات، وخصماً يصل إلى 15 % على جميع خدمات النقل وإستئجار السيارات من «ويّاك». كما تتيح ميزة Visa Lounge Key الوصول إلى أكثر من 1000 صالة في المطارات حول العالم، مع إمكانية دعوة ضيف مجاناً، ما يُوفر تجربة سفر هادئة ومميزة. ويُمكن لحاملي بطاقات فيزا إنفينيت الإستفادة أيضاً من خصم يصل إلى 8 % على حجوزاتهم عبر Booking.com، وإسترداد نقدي يصل إلى 12 % على حجوزاتهم عبر Agoda.com، و20 % خصماً في منتجعات جميرا.

بعوائد تصل إلى 30 %
شهادات بنك مصر 2024

أعلن بنك مصر عن شهادات الإدخار لعام 2024 كالتالي:

الشهادة البلاتينية السنوية

شهدت الشهادة البلاتينية السنوية إقبالاً كبيراً:
- الحد الأدنى للشراء: 1000 جنيه مصري.
- المدة: عام واحد.
- العائد الشهري: 23.5 %.
- العائد السنوي: 27 % يُصرف في نهاية المدة.

الشهادة البلاتينية ذات العائد المتدرج الشهري

قدّمت الشهادة البلاتينية ذات العائد المتدرج الشهري عروضاً مميزة:
- الحد الأدنى للشراء: 1000 جنيه مصري.
- المدة: ثلاث سنوات.
- العائد السنوي: يتدرّج من 26 % في السنة الأولى إلى 18 % في السنة الثالثة.

الشهادة البلاتينية ذات العائد المتدرّج السنوي

عُرضت الشهادة البلاتينية ذات العائد المتدرج السنوي بشروط مغرية:
- الحدّ الأدنى للشراء: 1000 جنيه مصري.
- المدة: ثلاث سنوات.
- العائد السنوي: يبدأ من 30 % في السنة الأولى وينخفض إلى 20 % في السنة الثالثة.

طريقة شراء شهادات بنك مصر

أكد بنك مصر إمكانية شراء الشهادات من أي فرع من فروع البنك التي يصل عددها إلى أكثر من 800 فرع ووحدة مصرفية منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية.

شهادة طلعت حرب

أوضح بنك مصر، أن شهادة طلعت حرب متاحة للأفراد الطبيعيين فقط:
- مستمرة لمدة 12 شهراً الحدّ الأدنى لشراء الشهادة 1000 جنيه ومضاعفاتها.
- تأتي الشهادة بمعدّل عائد ثابت طوال فترة الشهادة ويُصرف شهرياً أو في نهاية المدة.
- يُمكن الإقتراض بضمان الشهادة.
- العائد: 27 % سنوياً، 23.5 % شهرياً، ويُصرف العائد بشكل سنوي في نهاية المدة، أو بشكل شهري وفق سعر العائد على الشهادة.

مجموعة بنك الإسكان تحقق أرباحاً صافية بلغت 38.4 مليون دينار في الربع الأول من العام 2024

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للأشهر الثلاثة الأولى من العام 2024، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت38.4 مليون دينار، بإرتفاع نسبته 6.1 % مقارنة مع ما تم تحقيقه خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأعرب رئيس مجلس الادارة، عبد الإله الخطيب، عن إرتياحه لهذه النتائج، مؤكداً أنها «تعكس نجاح سياسات المجموعة وإستراتيجيتها المتّسمة بالمرونة والحداثة، والمستندة إلى المحافظة على إرث المجموعة الممتد لأكثر من خمسة عقود من النجاحات والإنجازات».

وأضاف الخطيب: «إن النتائج المالية التي تم تحقيقها تؤكد قدرة المجموعة على التعامل مع الظروف والتحدّيات الإقتصادية الإستثنائية في ظل التداعيات الناجمة عن التطورات الجيوسياسية الدولية، وما لها من آثار سلبية على المؤشرات الإقتصادية المختلفة، إضافة إلى إستمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وآثاره الجسيمة على العديد من القطاعات الإقتصادية والخدمية».

وعرض الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، المؤشرات المالية الرئيسية لمجموعة البنك للربع الأول من العام 2024، والتي تؤكد متانة المركز المالي للمجموعة، وتعكس كفاءتها في التوظيف الفعّال والمرن للموارد ضمن مختلف قطاعاتها التشغيلية، ومواصلتها تحقيق النمو المستهدف والمستدام في مختلف أنشطتها التشغيلية، مشيراً إلى «أن مجموعة البنك واصلت تطبيق منهجيتها الحصيفة في إدارة المخاطر، وإستمرت في التحوُّط لأي ظروف أو تحدّيات إقتصادية محتملة، وقامت برصد المزيد من مخصّصات الخسائر الإئتمانية المتوقّعة خلال الربع الاول من العام الحالي (2024)».

وأوضح الصفدي «أن مجموعة البنك تمكّنت خلال الربع الأول من العام 2024 من المحافظة على تحقيق عائد متميّز على الموجودات وحقوق الملكية للمساهمين، بمستوى بلغ 1.74 و11.6 % تواليا، مما يعكس كفاءة البنك التشغيلية وإدارة الموجودات والمطلوبات بفعّالية لتحقيق النمو المستهدف».

وأضاف الصفدي: «أن مجموعة البنك تمكّنت خلال الربع الأول من العام الحالي من تحقيق نمو قوي في صافي التسهيلات الإئتمانية بلغت نسبته 7.0 % منذ بداية العام لتصل إلى 4.8 مليارات دينار كما في نهاية آذار/ مارس 2024، وقد إنعكس هذا النمو إيجابياً على إجمالي الدخل والربح التشغيلي والحصة السوقية للبنك»، موضحاً «أن مجموعة البنك حافظت على تعزيز مصادر الأموال لديها، فإرتفعت ودائع العملاء منذ بداية العام بنسبة 2.1 % لتصل إلى 5.8 مليارات دينار كما في نهاية الربع الأول من العام 2024، إضافة إلى المحافظة على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك؛ حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.4 مليار دينار، فيما بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.5 % كما في نهاية الربع الأول من العام الحالي (2024)، وهي أعلى من الحدّ الأدنى للمتطلّبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل».

الصين ترحّب بالإستثمارات من الشرق الأوسط

أفادت لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية، أنها ترحب بالمؤسسات المالية الأجنبية والمستثمرين الأجانب، ومنهم المستثمرون من الشرق الأوسط، لزيادة الإستثمار في الصين.
وجاء البيان رداً على طلب من وكالة «رويترز»، للتعليق على أنباء مفادها أن صندوق الثروة السيادي القطري (جهاز قطر للاستثمار) وافق على شراء حصة 10 % في شركة إدارة الأصول الصينية «تشاينا إيه إم سي»، ثاني أكبر شركة لصناديق الإستثمار المشتركة في البلاد.
ويأتي الإتفاق وبيان الحكومة في الوقت الذي تعمل فيه بكين على توسيع علاقاتها مع الشرق الأوسط وسط تصاعد التوتر مع الغرب.
وأفادت الهيئة الرقابية، وفق «رويترز»: «ستواصل لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية تعزيز الانفتاح عالي المستوى لأسواق رأس المال الصينية».
وأوضحت اللجنة: «نرحب بالمؤسسات المالية والمستثمرين من الدول الأخرى، ومنها دول الشرق الأوسط، لتوسيع عمليات الاستثمار والأعمال في الصين»، لكنها لم تذكر أسماء شركات بعينها.
وذكرت «رويترز»، نقلاً عن مصادر أن «جهاز قطر للإستثمار» وافق على شراء حصة «تشاينا إيه إم سي» من شركة الاستثمار «بريمافيرا كابيتال»، وجرى تقديم الصفقة المقترحة إلى لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية لإبداء الرأي.

ووفق مزوّد بيانات الصناعة «غلوبال إس دبليو إف»، إستثمرت صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط سبعة مليارات دولار في الصين منذ يونيو (حزيران) 2023، أي خمسة أمثال المبلغ الذي تم ضخُّه خلال العام السابق.

جائزتان لـ AWT و MATENSA في قطاع التكنولوجيا المالية

شارك فريق إدارة الشركة العربية للتكنولوجيا العالمية **AWT** و **Matensa** في حدثين بارزين في العاصمة الأردنية عمّان حيث حصد جوائز تقديرية.

الحدث الأول كان المشاركة في الفعّالية التي نظمتها شركة فيزا العالمية من خلال مبادرة **Visa Everywhere** لمنطقة المشرق العربي منذ يناير/ كانون الثاني 2014 وتنافست فيها آلاف شركات التكنولوجيا المالية للفوز بتقدير **Visa** للحلول الأكثر إبتكاراً في مجال الدفع. وتم إختيار **AWT** و**Matensa** من ضمن الشركات الخمس الفائزة بهذا التقدير.

وفي القمّة العالمية للتكنولوجيا المالية التي عقدت في عمّان أيضاً، فازت **AWT** و**Matensa** بجائزة الطاووس **Peacock** لأفضل حلّ للمحفظة الإلكترونية. كما تم منح جائزة شخصية لرمزي الصبوري كرائد في مجال الدفع الإلكتروني في المنطقة.

«الأهلي المصري» يُطلق حملة ترويجية لإستقبال الحوالات الخارجية على بطاقة ميزة المدفوعة مقدماً

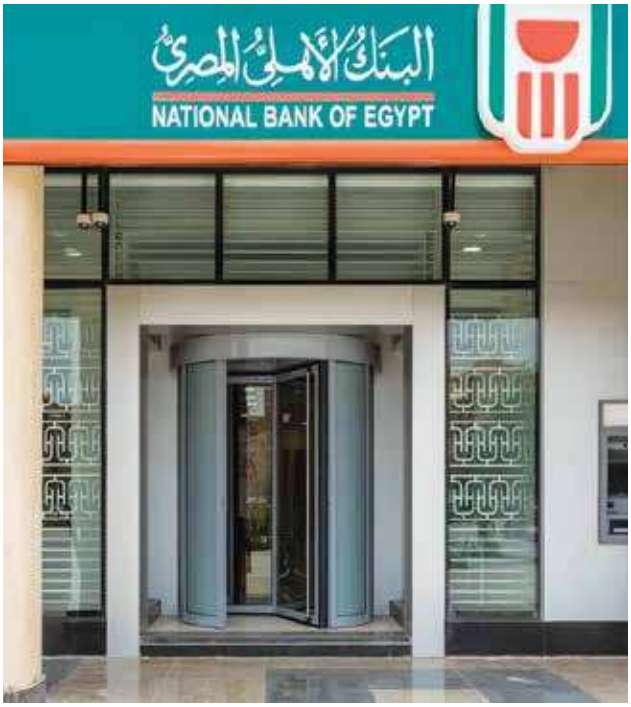

أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق حملته الترويجية الخاصة بإستقبال وصرف الحوالات على بطاقة «ميزة المدفوعة مقدماً»، تشجيعاً للعملاء حاملي تلك البطاقات على إستخدامها في معاملاتهم المالية في المشتريات وسداد المدفوعات، وذلك من خلال نقاط البيع الإلكترونية لدى التجار أو مواقع الانترنت، وذلك بداية من يونيو/ حزيران 2024 ولمدة 6 أشهر، على أن يتم إختيار العملاء الفائزين شهرياً.

وقال كريم سوس الرئيس التنفيذي للتجزئة المصرفية والفروع في البنك الأهلي المصري: «إن الحملة الترويجية تستهدف الإستمرار في تفعيل إستراتيجية البنك لتنشيط المدفوعات الإلكترونية وتقليل معدّلات التداول النقدي بين الأفراد، إضافة إلى إستمرار التوسع في ميكنة إستقبال وصرف الحوالات إلكترونياً على مدار أيام الأسبوع، من دون الحاجة إلى توجُّه العملاء لزيارة أي من فروع البنك لصرف قيمتها نقداً، مما ينعكس بالإيجاب على مستوى الخدمات المقدمة للعملاء من خلال توفير أعلى معدّلات من الراحة والأمان لهم، إضافة الى جذب شريحة جديدة من العملاء الى المنظومة المصرفية».

تحديثات على منتج «حساب الأهلي وسيط Escrow» لإتمام وإدارة الصفقات للأفراد والشركات

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري عن إجراء تحديثات جديدة على منتج «حساب الأهلي وسيط **Escrow**» والذي تم إطلاقه في العام 2021 بهدف تقديم أفضل خدمة لكافة العملاء الحاليين والمرتقبين، وتتمثل هذه التحديثات في إتاحة خدمة **One Transaction Deal** لتنفيذ العمليات المالية بطريقة سريعة وآمنة. وقال يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس الادارة: «إن البنك الأهلي المصري من أوائل البنوك التي قدّمت هذا المنتج من خلال طلب موحّد ومن دون الحاجة لصياغة عقد وذلك في حالة الحسابات ذات المعاملة الواحدة»، مشيراً إلى «أن الحساب الجديد يأتي تماشياً مع سعي البنك المستمر لتقديم أفضل خدمة لعملائه الحاليين والمرتقبين، وضمّ شرائح جديدة من العملاء ودمج تعاملاتهم داخل القطاع المصرفي لتصبح تحت مظلته»، مضيفاً «أن هذه الخدمة تضمن لكافة العملاء من الأفراد والشركات تأمين صفقاتهم، وتوفر المناخ المناسب والآمن لإتمام تلك الصفقات».

الأهلي للصرافة إستمرت في تقديم خدماتها طوال عطلة عيد الأضحى

أعلن عبد المجيد محيي الدين رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي للصرافة «أن فروع الشركة إستمرت في تقديم خدماتها للعملاء طوال فترة عطلة عيد الأضحى المبارك وعطلات نهاية الأسبوع، سعياً للتيسير على العملاء ولتقديم خدمة متميّزة لهم، وذلك في كافة فروع الشركة البالغة 89 فرعاً، كما إستمرت في العمل خلال عطلة العيد، في جميع أنحاء الجمهورية، وقد شهدت زيادة كبيرة في الإقبال على بيع مختلف العملات العربية والأجنبية من جانب المواطنين والسائحين».

جناحي وجيفري جوه ضمن قائمة «فوربس» لأقوى قادة السياحة والسفر «ألبا» و «NBB»ومجموعة بنك «ABC» ضمن أقوى 100 شركة عامة في الشرق الأوسط

أطلقت فوربس الشرق الأوسط قائمتها للنصف الأول من العام 2024، حيث دخل ضمن القائمة مجموعة من الشركات والشخصيات البحرينية.

وتهيمن الشركات الخليجية على القائمة بـ 92 شركة، تتصدّرها الإمارات العربية المتحدة مع 32 شركة، تليها 31 من المملكة العربية السعودية. وتضم القائمة أيضاً 14 شركة من قطر، و10 من الكويت، و4 من المغرب، و3 من البحرين، وشركتين من كل من مصر والأردن وعمان.

وتحتفظ شركة أرامكو السعودية بالمركز الأول هذا العام بأصول تبلغ 660.8 مليار دولار وقيمة سوقية 1.9تريليون دولار، يليها البنك الوطني السعودي والشركة العالمية القابضة. ويعد قطاع الخدمات المصرفية والمالية الأكثر تمثيلاً بـ 45 مدخلاً يولد مبيعات إجمالية بقيمة 223.5 مليار دولار، مع أصول بقيمة 3.3 تريليونات دولار. لكن قطاع الطاقة، ممثلا بخمس شركات، هو الأكثر ربحية، حيث يبلغ إجمالي أرباحه 127.5مليار دولار، بفضل أرامكو.

ودخلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) (ومجموعة بنك البحرين الوطني **NBB**) ومجموعة بنك **(ABC)**، ضمن أقوى 100 شركة عامة.

وجاءت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) في الترتيب 63 ومجموعة بنك البحرين الوطني **(NBB)** في الترتيب 84 ومجموعة (بنك **ABC**) في الترتيب 92، وذلك ضمن أقوى 100 شركة عامة، فيما ضمّت القائمة عائلة المؤيد وكانو والزياني وفخرو من ضمن أقوى 100 شركة عائلية عربية.

وجاء كل من أحمد يوسف من عقارات السيف، وأمين العريض من نسيج وأحمد العمادي من ديار المحرق وماجد الخان من إنفراكورب ضمن قادة الشركات العقارية الأكثر تأثيراً.

وحلت الرئيسة التنفيذية لمجموعة بنك البحرين للتنمية دلال الغيص، والرئيسة التنفيذية لشركة البحرين الوطنية للتأمين على الحياة إيمان أسيري، والرئيسة التنفيذية لـ« سيكو »نجلاء الشيراوي، ضمن أقوى 100 سيدة أعمال.

Forbes الشرق الأوسط

ودخلت شركة «إيزي باي» لحلول الدفع الإلكتروني، ومنصّة « رين» لتداول العملات المشفرة، وبوابة ترابط للصيرفة المفتوحة، ضمن أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية.

ودخلت شركة «إيزي باي» لحلول الدفع الإلكتروني، ومنصّة «رين» لتداول العملات المشفرة، وبوابة ترابط للصيرفة المفتوحة، ضمن أقوى 50 شركة تكنولوجيا مالية.

وجاء محمد العارضي (انفستكورب) و هشام الريس (مجموعة جي إف إتش المالية)، ونجلاء الشيراوي (سيكو) ضمن أقوى مديري الأصول، وأحمد جناحي وعادل عبدالله وجيفري جوه ضمن قائمة «فوربس» لأقوى قادة السياحة والسفر في الشرق الأوسط في العام 2024.

الإسكوا وبنك قطر للتنمية يوقّعان مذكرة تفاهم لإستضافة القمة العربية الثالثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

في خطوة جديدة لتعزيز ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر والمنطقة العربية، وقّع بنك قطر للتنمية مذكرة تفاهم مع لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، للإعلان عن إستضافة «القمة العربية الثالثة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة»بالشراكة مع مؤتمر «روّاد» قطر 2024 في حدث مشترك تحت شعار «آفاق العصر الرقمي» من 17 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في مركز الدوحة للمعارض والمؤتمرات (DECC).

وتُشكّل القمة العربية لريادة الأعمال مساحة تفاعلية مهمة لروّاد ورائدات الأعمال في المنطقة العربيّة، حيث إستضافت في نسختيها السابقتين أكثر من 2000 مشارك ومشاركة من البلدان العربية والمنظمات الإقليمية والدولية، والجهات المتخصّصة في ريادة الأعمال والتنمية المستدامة، إلى جانب روّاد ورائدات الأعمال، ومستثمرين، وجهات إعلامية. وتتيح القمّة لمشاركيها الاطلاع على أهم نماذج الأعمال الموجودة في الأسواق العربية والتعرّف على قصص نجاح ملهمة، وإستكشاف أفق العمل المشترك، مع التركيز على توفير الفرص الاستثمارية وتعزيز سبل التواصل بين صانعي السياسات والخبراء عربياً وإقليمياً.

وقال عبد الرحمن هشام السويدي، الرئيس التنفيذي لبنك قطر للتنمية: «تعكس هذه الشراكة الجديدة مع الإسكوا إلتزامنا في بنك قطر للتنمية بالعمل الريادي المشترك، والتعاون بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني، ويدعم تطور ريادة الأعمال في قطر».

وأضاف السويدي: «نفخر باستضافة الدوحة لفعّاليات القمّة العربية الثالثة لريادة الأعمال بعد إستضافة عمّان ومراكش للنسختين السابقتين، ويُسعدنا أن تكون هذه الإستضافة في إطار تنظيمنا للنسخة العاشرة من مؤتمر «روّاد» قطر 2024، ما يجعل نسخة هذا العام الأكبر من نوعها حتى اليوم، ونؤمن بأهمية وجود مثل هذه الفعاليات لدعم الإقتصادات العربية والنهوض بروّادها

وفاعليها، وإننا في بنك قطر للتنمية على استعداد دائم لتقديم أفضل المبادرات الهادفة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتنمية دورها في ازدهار الاقتصاد الوطني واستدامة مصادره».

ويُتوقع أن يشارك في هذه النسخة من القمة العربية أكثر من 1300 مشارك ومشاركة من مختلف البلدان والقطاعات، لتكون مصدراً للإلهام والتحفيز على المستوى الإقليمي. وسيتضمن جدول أعمال القمة فعّاليات مختلفة مخصّصة لصنّاع القرار والسياسات، لمناقشة تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين بيئة ريادة الأعمال في المنطقة العربية لدعم التنمية المستدامة. وستركّز النقاشات على الفرص والتحديات التي يطرحها العصر الرقمي، بما في ذلك التحول الرقمي للأعمال، والإبتكار التكنولوجي، والتعاون الإقليمي لتعزيز الإقتصاد الرقمي.

وقالت رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا: «نحن سعداء بهذه الشراكة مع بنك قطر للتنمية، والذي يُعتبر من الجهات الرائدة عربياً في دعم رائدات وروّاد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، ونثق بأنّ هذه الشراكة ستفتح آفاقاً جديدة لدعم ريادة الأعمال في المنطقة. ونتطلع إلى العمل معاً لتعزيز الابتكار وخلق فرص العمل وتحفيز النمو الإقتصادي الشامل».

وأضافت دشتي: «تتميّز القمة العربيّة لريادة الأعمال بحضور نخبة من المبتكرين ورواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة وصانعي السياسات والقادة في مختلف قطاعات الأعمال من مختلف الدول العربية، وإنّ دمج القمّة مع مؤتمر روّاد قطر يعتبر فرصة إستثنائيّة لتنظيم نسخة غير مسبوقة على مستوى التنظيم وعدد المشاركين والشركاء والمستثمرين في قطاع ريادة الأعمال عربيّاً».

ويهدف هذا التعاون إلى توفير الدعم اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الوصول إلى التمويل والمعرفة وبناء القدرات، مع التركيز على الإبتكار والإستدامة.

الأمين العام لجمعية مصارف لبنان د. فادي خلف:
الإنتاجية الوسيلة الفضلى لإستعادة الأموال

كتب الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف في إفتتاحية التقرير الشهري للجمعية بعنوان «عودة التسليفات تساهم في إستعادة الودائع»: «في خضم الجهود الرامية إلى إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد اللبناني، كما وإستعادة الودائع، تبرز أهمية عودة القطاع المصرفي إلى ممارسة دوره الطبيعي، لا سيما في مجال التسليف».

أهمية إعادة القطاع المصرفي إلى التسليف

في إطار «المنتدى العقاري الثاني» الذي عقد في بيروت، شدد حاكم مصرف لبنان بالإنابة، الدكتور وسيم منصوري، على «ضرورة إعادة القطاع المصرفي إلى عملية التسليف»، موضحاً «أن هذا الإجراء يُعزز الحركة الإقتصادية، وزيادة السيولة في المصارف، مما يُسهم تلقائيا في المساعي الرامية لرد أموال المودعين. إن هذا المطلب أساسي لجميع الأطراف، ويجب أن يلقى الترحيب على اعتبار أنه يخدم مصلحة الجميع».

دور المجلس النيابي في دعم المبادرة

تتطلب هذه الخطوة من المجلس النيابي أن يلاقي الدكتور منصوري في منتصف الطريق، وذلك بإقرار قانون يضمن سداد القروض بعملة الإقتراض، وخصوصاً أن الأموال المقترح إستخدامها للتسليف هي من ودائع الـ «فريش دولار». هذا الإجراء يهدف إلى منع تحقيق المقترضين من جديد أرباحاً غير عادلة على حساب المودعين.

حماية أموال المودعين وتوجيهها نحو الإنتاجية

إن ودائع الـ «فريش دولار» محمية بنسبة 100 % عبر التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان. في الوقت عينه، يبقى من المفيد توجيهها نحو الإنتاجية بما يصب في مصلحة الجميع. المصارف من ناحيتها تؤكد أنها لن تقدم على أي خطوة باتجاه التسليف ما لم تؤمن لها الأرضية القانونية الكافية والكفيلة بحماية هذا المسار في كافة تفاصيله.

النتائج المتوقعة

إن إستعادة القطاع المصرفي لدوره بالإقراض يُعَد أمراً أساسياً لعودة الثقة والازدهار الإقتصادي، وتالياً إن الأهمية التي تُوليها خطط المعالجة المطروحة حالياً لعودة المصارف إلى التسليف، إنما تهدف إلى بلوغ النتائج التالي: تعزيز قدرة المصارف على رد أموال المودعين بوتيرة أسرع، وتحفيز النمو الإقتصادي وإعادة الثقة بالقطاع المصرفي.

وختم د. خلف: «إذا كنت تريد من أحدهم أن يسدد لك ما تطالبه به، وجّهه نحو الإنتاجية لأنها الوسيلة الفضلى لإستعادة أموالك. هذا المنحى ليس مجرد خطوة إجرائية، بل هو ركيزة أساسية لبناء مستقبل إقتصادي مستدام يُعيد الثقة للمودعين، ويحرّك عجلة الإقتصاد نحو النمو من جديد».

مفاجآت في تشكيل مجلس إدارة «العربي الأفريقي الدولي»
الحميضي يغادر وتامر خليفة تنفيذي للمرة الأولى

طرأت مفاجآت عدة في تشكيل مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي الدولي الجديد، حيث غادر بدر الحميضي رئاسة مجلس إدارة البنك للمرة الأولى منذ سنوات طويلة قضاها في البنك، فيما دخل تامر خليفة كعضو مجلس إدارة تنفيذي ممثلاً للبنك المركزي المصري.

وأصدر البنك التشكيل الجديد لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كالتالي:
أسامة عثمان الفريح رئيس مجلس الإدارة، عضو غير تنفيذي ممثل الهيئة العامة للإستثمار، (الكويت)، وتامر وحيد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عضو تنفيذي ممثلاً البنك المركزي المصري، وسارة طارق الصانع عضو غير تنفيذي (ممثل الهيئة العامة للإستثمار، الكويت)، وتامر خليفة نائب العضو المنتدب عضو تنفيذي (ممثل البنك المركزي المصري)، وفجحان نزار العدساني عضو غير تنفيذي ممثل الهيئة العامة للإستثمار، الكويت، وخالد عبد المحسن الذربان عضو غير تنفيذي (ممثل الهيئة العامة للإستثمار)، الكويت، ومنى عصمت السيد عضو غير تنفيذي (ممثل البنك المركزي المصري).

والمديرون التنفيذيون: تامر وحيد، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، وتامر خليفة نائب العضو المنتدب، الرئيس التنفيذي لأعمال المجموعة، وأحمد عبد البديع رئيس القطاع القانوني، وأحمد عبدالله الرئيس التنفيذي لمجموعة المراجعة الداخلية، وإنجي وهدان رئيس قطاع مجموعة الموارد البشرية، وحسن الشهاوي رئيس قطاع التسويق والإتصال، ومحمد رائف رئيس المجموعة المالية، ومحمد رجائي رئيس مجموعة المخاطر.

مصرف عجمان من أوائل المصارف في الإمارات
التي تقبل بطاقات جيوان عبر شبكته من الصرّافات الآلية

يُعدّ مصرف عجمان من بين أوائل المصارف في الإمارات التي نجحت في ضم بطاقة جيوان إلى شبكتها من الصرّافات الآلية لتسهيل عمليات السحب النقدي لحاملي بطاقات جيوان.

صُمّمت بطاقة جيوان التي أطلقتها شركة الاتحاد للمدفوعات، إحدى الشركات التابعة لمصرف الإمارات المركزي، لتعزّز الكفاءة والسيادة على ساحة المدفوعات على المستوى الوطني من خلال الترويج للمعاملات الرقمية بالعملة المحلية.

وقال مصطفى الخلفاوي، الرئيس التنفيذي لمصرف عجمان: «فخورون بكوننا من أوائل المصارف التي تقبل بطاقات جيوان في أجهزة الصراف الآلي في الإمارات».
وأضاف الخلفاوي: «تعكس هذه المبادرة إلتزامنا الابتكار وتفانينا في دعم أجندة المدفوعات المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وإننا واثقون بأن هذا سيُحسن تجربة الدفع لحاملي بطاقات جيوان، ويدعم أهداف الإمارات الإقتصادية الشاملة في الوقت نفسه».

مصرف عجمان
Ajman Bank

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة الاتحاد للمدفوعات، يان بيلباور: «يتماشى إطلاق بطاقة جيوان مع رؤيتنا لتوسيع البنية التحتية للسوق المالية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة»، موضحاً «أن بطاقة جيوان صُمّمت لتعزيز راحة عملاء المؤسسات المالية المرخصة في الإمارات، ويجري قبولها تدريجاً عبر جميع قنوات الدفع – أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والمتاجر الإلكترونية.
وتمثل شراكتنا مع مصرف عجمان والمؤسسات المالية الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة مهمة نحو تعزيز راحة المستخدمين وسهولة وصولهم للخدمات في جميع أنحاء الإمارات».

مجموعة جي إف اتش المالية راعياً مصرفياً إستثمارياً للمنتدى العالمي للإستثمار الملائكي 2024

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية عن إبرامها شراكة مع المنتدى العالمي للإستثمار الملائكي WBAF 2024 الذي يقام تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مملكة البحرين، خلال نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، لتكون بذلك «الراعي المصرفي الإستثماري» للفعّالية.

وقال صلاح شريف رئيس العمليات التنفيذية في مجموعة جي إف إتش المالية: «تنسجم هذه الشراكة مع رؤيتنا الإستراتيجية في تعزيز الإدماج المالي، والإرتقاء بمستوى ريادة الأعمال والإبتكار على نطاق عالمي. ويُوفّر المنتدى العالمي للإستثمار الملائكي منصة مثالية للمستثمرين ورواد الاعمال وصنّاع القرار لتعزيز أوجه التنسيق والتعاون والخروج بحلول فعّالة لتسريع خطى التنمية الاقتصادية على مستوى المنطقة وخارجها».

بدورها، أوضحت فريال ناس، المفوّضة السامية ورئيسة مكتب المنتدى العالمي للإستثمار الملائكي في مملكة البحرين: «نحن مسرورون بالترحيب بمجموعة جي إف إتش المالية كشريك رئيسي مهم في هذا الحدث. علماً أن إلتزام المجموعة ودعمها المستمر للإبتكار وريادة الاعمال لا يقدّر بثمن، ونهدف معاً إلى تهيئة تجربة نوعية لجميع المشاركين مع التأكيد على أهمية الإدماج المالي ودور الشركات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة».

يُذكر أن هذه الشراكة الإستراتيجية تشكل دليلاً واضحاً على مدى إلتزام «جي إف إتش» في دعم المبادرات التي تعزّز النمو المستدام وخلق فرص جديدة ضمن ريادة الأعمال على مستوى عالمي، والمبادرات التي تعزّز معدّلات النمو الإقتصادي والإبتكار. وستقدم «جي إف إتش» من خلال هذه الرعاية الموارد والخبرات المالية اللازمة لتحقيق أهداف الفعالية والمتمثلة في تمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بنك الإمارات دبي الوطني يحقق أرباحاً قياسية تصل إلى 13.8 مليار درهم للنصف الأول من العام 2024

يُواصل بنك الإمارات دبي الوطني أداءه المتميّز بتحقيق أرباح قياسية بلغت 13.8 مليار درهم في النصف الأول من العام 2024، مدفوعاً بزيادة الإقراض عبر شبكته الإقليمية وعمليات التحصيل الكبيرة من القروض منخفضة القيمة. وقد تخطت أرباح البنك ربع السنوية حاجز

7 مليارات درهم للمرة الأولى بفضل النتائج المالية الأقوى على الإطلاق التي أحرزها الإمارات الإسلامي، إلى جانب تحسُّن الهوامش في دينيزبنك وعمليات التحصيل الكبيرة بفضل الازدهار الاقتصادي. وإرتفع حجم الإقراض بنسبة 6 % في النصف الأول من العام 2024 ليتخطّى حاجز نصف تريليون درهم نتيجة الطلب الإقليمي القوي.

وحقّقت جميع وحدات الأعمال أداءً متميّزاً تمثل في إحراز نتائج ملفتة في قروض الأفراد، فيما شكّل الإنفاق بإستخدام بطاقات الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة ثلث حصة السوق، إلى جانب النمو الإستثنائي في الأصول المدارة بنسبة 41 %

مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

وبلغ إجمالي القروض الجديدة المقدمة للشركات 48 مليار درهم، وهو ما عكس حجم الصفقات البارزة التي تم إبرامها عبر شبكة المجموعة والتي إستفادت من الحضور الإقليمي القوي للمجموعة. وقد عزّزت الأرباح المحتجزة نسب رأس المال، كما أن الميزانية العمومية القوية، إلى جانب البنية التحتية المصرفية الرائدة في السوق، تجعل من بنك الإمارات دبي الوطني قوة إقليمية لدفع عجلة النمو المستقبلي.

أخبار إقتصادية ومصرفية عربية ودولية

بيت التمويل الكويتي يدرس التوسع في السعودية

أفاد «بيت التمويل الكويتي» (بيتك)، أكبر بنك في الكويت، أنه يبحث عن فرص للتوسُّع في السعودية، وذلك بعد نشر تقرير صحافي أفاد بأنه يدرس الإستحواذ على حصة في البنك السعودي للإستثمار ثاني أصغر بنك مدرج في المملكة، مشيراً إلى أنه «في ما يتعلق بالخبر المنشور من وكالة «بلومبرغ» يؤكد «بيتك» أنه «لا يزال في طور إجراء دراسات للفرص المتاحة في أكثر من بنك».

من جهة أخرى، حققت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني وذلك ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2024 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بسويسرا. على صعيد آخر، حققت السعودية المرتبة 16 عالمياً من أصل 67 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، ويبدو أن أمام إقتصادها 5 ملفات للتعامل معها خلال العام الجاري 2024، بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، الصادر عن مركز التنافسية العالمي. في السياق عينه، يُنتظر أن يُسهم القطاع السياحي بمبالغ تصل إلى 16 تريليون دولار في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في حلول العام 2034، حيث أسهمت القفزات الكبيرة في نسب التعافي بأعداد السياح الآتين من الخارج، في قيادة السعودية لمنطقة الشرق الأوسط بأن تكون المنطقة الوحيدة في العالم التي تجاوزت مستويات السياحة قبل جائحة كورونا خلال العام 2023، وذلك بتسجيلها لنمو بنسبة 56% مقارنة بعام 2019.

«بلومبيرغ» السعودية ستصبح أكبر سوق للبناء في العالم

نقلت وكالة بلومبيرغ أنه من المتوقع أن تصبح السعودية أكبر سوق للبناء في العالم، حيث تضخ المملكة مبالغ مالية هائلة في مشاريع تهدف الى إصلاح وتنويع إقتصادها.

ونقلت الوكالة عن تقرير لشركة نايت فرانك للإستشارات العقارية توقعها أن يصل إجمالي الإنفاق على قطاع البناء في السعودية الى 181.5 مليار دولار في حلول العام 2028، بزيادة تصل الى 30 **%** عن مستويات العام 2023.

البنك الدولي يتوقع نمو الإقتصادات العربية بنسبة 2.8 % في العام 2024

توقّع البنك الدولي أن ينمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2.8 **%** في العام 2024 و4.2 **%** في العام 2025، بفعل الزيادة التدريجية في إنتاج النفط وتحسن النشاط منذ الربع الأخير من العام 2024. وتقل التوقعات لعام 2024 مقارنة بما كان متوقعاً في يناير/كانون الثاني، وهذا يعكس أثر تمديد تخفيضات إنتاج النفط في الصراع الدائر في المنطقة، وفق ما ذكر البنك في أحدث إصدار له من تقرير الآفاق الإقتصادية العالمية. ويُتوقع أن يرتفع معدل النمو في دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ 2.8 **%** في العام 2024 و4.7 **%** في العام 2025.

منتدى تونس للإستثمار: إطلاق مبادرة فريق أوروبا «الإستثمارات في تونس»

أطلقت تونس والإتحاد الأوروبي، رسمياً، مبادرة فريق أوروبا «الإستثمارات في تونس» الموجّهة لدعم البرنامج الوطني للإصلاحات في تونس، ضمن فعّاليات الدورة الـ 21 لمنتدى تونس للإستثمار. وتهدف المبادرة التي أُطلقت من قبل سفير الإتحاد الأوروبي في تونس، ماركوس كورنارو، إلى دفع الإستثمارات العمومية والخاصّة، بغية أن تُحدث مواطن الشغل، وتعزّز التنمية المحلية، والتحوّل الإيكولوجي، والتنويع الإقتصادي.

من جهة أخرى، نُظِّم منتدى تمويل الاستثمار والتجارة في إفريقيا، بمبادرة من مجلس الأعمال التونسي الأفريقي، في حضور أكثر من 1000 مشارك من أكثر من 65 دولة. وسلّط المنتدى الضوء على العديد من المواضيع أهمها دعم البلدان الأفريقية جنوب الصحراء في سعيها لتعزيز قطاع الصناعة وسلاسل القيمة المحلية، بمشاركة وفود رفيعة المستوى من ناميبيا، وجنوب إفريقيا، ونيجيريا، وأوغندا، وجزر القمر، والسيشل، فيما الكونغو وبولندا كانتا ضيفتي شرف الدورة.

منصوري: إنخفاض الدخل القومي في لبنان من حوالي 55 مليار دولار إلى أقل من 20 ملياراً

أكّد حاكم مصرف لبنان بالإنابة، د. وسيم منصوري، خلال المنتدى العقاري الثاني في لبنان، أنّه «منذ بداية الأزمة حتى اليوم، شهد الإقتصاد إنكماشاً وانخفض الدخل القومي من حوالي 55 مليار دولار إلى أقل من 20 ملياراً، وفقدت الليرة اللبنانية حوالي 98 % من قيمتها»، مشدّداً على أنّه «حان الوقت ليُعيد القطاع المصرفي عملية التسليف، وهذا القطاع يُعتبر المحرّك الاساسي للنمو»، مؤكّداً أنّه «يجب العمل على إنجاز القوانين الإصلاحية وحل قضية المودعين».

صندوق الإستثمارات: 800 مليار دولار إستثماراتنا في السعودية غالبيتها مشاريع جديدة

قال ياسر الرميان محافظ صندوق الإستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية إن 800 مليار دولار تمثل نحو 80 % من إستثمارات الصندوق محلية، وغالبيتها في مشاريع جديدة. جاء ذلك خلال كلمة ألقاها في قمة الأولوية في البرازيل حيث أشار الرميان إلى «أن الصندوق يهتم بقطاعي الترفيه والرياضة عطفاً على أن 70 % من سكان السعودية دون عمر الـ35 عاماً».

من جهة أخرى، إرتفع تصنيف السعودية إلى المرتبة 16 عالمياً من بين 67 دولة هي الأكثر تنافسية في العالم، حسب تقرير الكتاب السنوي لمؤشر التنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية. ويؤكد هذا التقدم، وهو الثالث توالياً، إلتزامَ السعودية تحقيقَ «رؤية 2030».

إتحاد المصارف العربية

عقود رعاية مجلة اتحاد المصارف العربية
2025-2024

عقد بلاتينوم $20000

- 12 صفحة اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ثلاثة ملفات أو ثلاث مقابلات خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة
- توزيع فلاير او كتيب للمؤسسة الخاص بكم خلال مؤتمرات الاتحاد

عقد ذهبي $15000

- 6 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ملفان او مقابلتان خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة

عقد فضي $10000

- 3 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية
- ملف او مقابلة خاصة تنشر ورقيا و اونلاين

او يمكنكم اختيار من اسعار الاعلانات ادناه للمشاركة في عدد واحد

غلاف داخلي اول: $3000
غلاف خارجي اخير: $4000
غلاف داخلي اخير: $3500
مقابلة صفحتين + صورة صفحة داخلية كاملة: $2500
صفحة اعلان داخلية: $1500
ملف خاص للمصرف 4 صفحات تشمل الاعلان: $6000
ملف خاص للمصرف 12 صفحة: $10000

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

KIB
بنـك للحيـاة

BLACK

عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2024

GLOBAL FINANCE

للعام التاسع على التوالي

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة